الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (397)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	25
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	32
حقوق الانسان في العالم	120

السهلي عضو حقوق الإنسان بمكة المكرمة لـ عكاظ :

القضايا في تزايد وعدد الأعضاء ما زال محدودا

المصدر: جريدة عكاظ السبت 29 رجب 1434 هـ 8 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130608/Con20130608608612.htm

سلمان السلمي (مكة المكرمة)

أكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي أن الجمعية أنشئت للمحافظة على حقوق الإنسان ليعش كريما وهو ما يحثنا عليه ديننا الإسلامي وتحرص عليه دولتنا الرشيدة، «وبحمد الله نجد من جانب الجهات المعنية تفهما تاما لدور الجمعية، سواء في ما ترصده أجهزتها المختصة أو ما يصلها من بلاغات، ولاشك أن هذا التجاوب رغم أنه يختلف من جهة إلى أخرى، إنما يدل على تفهم هذه الجهات لدور الجمعية».

وأبان السهلي أن عدد القضايا في تزايد مستمر بينما لايزال عدد الأعضاء محدودا، حيث يتلقى الفرع في الشهر ما لايقل عن 20 قضية غالبها من النساء، «وهو ما يجعل الحاجة ماسة إلى زيادة عدد الأعضاء ولكن لابد من تطبيق المعايير التي يجب توفرها في العضو، لافتا إلى وجود قسم نسوي يستقبل القضايا النسائية». وأضاف أن التجاوب مع الجمعية كان في البداية محدودا جدا، وكان البعض يرى أنها تبحث فقط عن الزلات، بينما هي تسعى إلى الاطمئنان على كل ما يهم الإنسان وقيام الجهات المعنية بخدمته بدورها على أفضل وجه، ونحن في جمعية العاصمة المقدسة يصل عددنا إلى سبعة أعضاء ولدينا اجتماعات شبه دورية حسب ما يطرح من أعمال تهم المواطن عن طريق اللجنة الاستشارية، وكانت الإمارة نعم المعين لنا في عملنا. وعن كيفية معرفة الجمعية بالقضايا التي تحتاج إلى تدخل قال «إذا نمى للجمعية أن هناك قصورا في دائرة معينة أو من خلال شكاوى البعض أو ما يطرح في وسائل الإعلام، وأكثر القضايا تصلنا عن طريق البلاغات، وقد وقفت الجمعية على قضايا هامة وفق ما هو مثبت في التقرير السنوي، وآخرها ما حدث في أحد سجون العاصمة المقدسة وكان للجمعية دور واضح فيه». وعن تفهم المواطن والمقيم للدور الذي تؤديه الجمعية قال السهلي: «المشكلة أنه إلى الآن لم يتفهم المواطن والمقيم هذا الدور، حيث تأتينا قضايا خلافات أسرية وزوجية وإصلاح ذات البين، ونبذل جهدنا في محاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه، ويتم إحالة بعضها إلى لجنة إصلاح ذات البين، والجمعية لا ترفض استقبال أي مشكلة كون مهمتها إنسانية أيضا، حتى شكاوى العنف الأسري نستقبلها ونحيلها إلى لجنة العنف الأسري».

وعن مدى رضاهم في الجمعية عن ما يقدمونه من خدمات، قال السهلي: «ما من عمل إلا وفيه أخطاء، ونحن نتمنى أن نسمع السلبيات من الآخرين حتى نصل للنجاح، فقد يكون هناك قصور نتيجة قلة عدد الأعضاء وكثرة القضايا ونحن لا نرفض أي قضايا تصل إلينا».

الحل الجذري متعثر رغم مشاريع توسعة محطات التحلية وتطوير شبكات الضخ

وتبقى الصهاريج الرقم الصعب في معادلة توفير المياه

المصدر: جريدة عكاظ السبت 29 رجب 1434 هـ- 8 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130608/Con20130608608664.htm

حسين هزازي (جدة)

تعتبر جدة واحدة من المحافظات التي تجسد مشكلة المياه في المملكة بشكل واضح، فالمحافظة اشتهرت بوجود واحدة من أكبر محطات التحلية ليس على مستوى المملكة فحسب، بل على مستوى العالم، وتخضع تلك المحطة بين فترة وأخرى لمشاريع توسعة وتطوير، يعلن معها في كل مرة عن زيادة في ضخ كمية المياه لمختلف أحياء المحافظة، إلا أن الزيادة الطردية بين توسع المحافظة وزيادة عدد أحيائها وسكانها وبين كمية المياه المضافة حال فيما يبدو بين تلك المشروعات ونجاحها في القضاء على مشكلة انقطاع المياه بشكل كامل.

رغم المحاولات المعلنة من قبل الجهات المعنية لإعلان جدة محافظة آمنة مائيا، ورغم أن شيئا من ذلك الهدف قد تحقق وإن كان بنسب متفاوتة، إلا أن الوصول إلى الهدف وتحقيقه بشكل كامل لا زال فيما يبدو بحاجة إلى المزيد من الجهد والوقت وتوفير آليات أكثر فاعلية تضمن تدفق المياه إلى أحياء المحافظة الآخذة في التوسع والتزايد يوما بعد آخر.

في الشهرين الأخيرين شهدت محافظة جدة أزمة مياه حقيقية، عانى منها السكان بشكل ملحوظ، وشهدت مواقع توزيع المياه عبر الصهاريج «الأشياب» ازدحاما كبيرا اضطر معه المواطنون والمقيمون إلى الوقوف في طوابير طويلة للحصول على صهريج صغير، في ظل تعثر وصول المياه عبر شبكات الضخ الرئيسية. وما لبثت أزمة المياه تلك أن تلاشت تدريجيا، في ظل الجهود التي قامت بها الجهة المعنية، بمتابعة دقيقة من أمير المنطقة، إلا أنها لم تنته بشكل كامل بطبيعة الحال. فلا يزال بعض سكان أحياء شمال جدة، مثل البوادي والنزهة لم تستقر لديهم عملية ضخ المياه، وينتظرون تحرك الشركة الوطنية للقضاء على الإشكالية، وقال عدد منهم لـ «عكاظ» إن هذا الانقطاع غير المنتظم تسبب في قطع الإمدادات عن الأحياء زاد من معاناة السكان. واعتبروا أن المؤسسة العامة لتحلية المياه أعلنت اكتمال جاهزيتها لضخ كميات كبيرة من المياه تكفي لاحتياجات جميع أحياء مدينة جدة، بينما في الموقع لا تزال بعض المنازل تعاني من انقطاع المياه وعدم انتظام ضخ المياه، ونضطر إلى الذهاب إلى الاشياب للحصول على صهريج ماء.

تدخل حقوق الإنسان

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة في خطاب رفعته مؤخرا لإمارة مكة المكرمة، على ضرورة إيجاد حلول جذرية ونهائية لمشاكل نقص المياه في محافظة جدة، مؤكدة أن على الشركة الوطنية للمياه مسؤولية تهيئة الأشياب بالصورة اللائقة لاستقبال المواطنين والمقيمين: «بما يصون كرامة الراغبين في الحصول على المياه وإيصالها لهم في أسرع وقت». وأكدت الجمعية خلال خطابها على اطلاعها على الأوضاع «اللا إنسانية» في أشياب جدة، والصعوبات التي يواجهها المواطنون والمقيمون في سبيل الحصول على الماء، مؤكدا أن هناك تقسيما واضحا ما بين المواطنين والمقيمين الذين يتواجدون في الأشياب. وذكرت، «من السلبيات التي رصدت في وقت سابق في أشياب جدة، غياب التنظيم في عملية الحصول على الوايتات، لافتا إلى أهمية أن يتم انتظار المواطنين والمقيمين في مكان واحد يضمن كرامتهم وراحتهم بأرقام تظهر على الشاشة، ليخرج صاحب الرقم لاستلام وايته، وأن يكون الماء حقا للجميع يحصل عليه من يأتي أولا»، مشيرا إلى أن التكدس لا يكون عند الحصول على الأرقام بل عند انتظار الوايت، علما بأن الوايتات التي تصرف للمواطنين أكثر بكثير من الوايتات التي تصرف للمقيمين. وأشارت إلى أن الجمعية لاحظت أن سائقي الوايتات كانوا يعملون أكثر من 12 ساعة، ولا توجد أي زيارات لمكتب العمل لتفقد أوضاعهم وضمان حقوقهم، فالشركة -حسب إفادتهم- لا توفر لهم السكن المناسب، مشيرا إلى أن هناك مواطنين يحضرون بعض النساء إلى الأشياب لسرعة

الحصول على الماء في ظل عدم وجود أي أماكن ملائمة لهن أو لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والعجزة والأيتام والمعوقين. وأكدت الجمعية أن مشكلة مياه جدة تكمن في انقطاعها المتكرر عن معظم الأحياء ما أدى لحدوث الأزمات المختلفة خصوصا في موسم الصيف ورمضان والإجازات، موضحة أن المشكلة تظهر عادة في أوقات معينة، خصوصا قبل فصل الصيف، ويعاني منها المواطنون والمقيمون على حد سواء.

انفجار المواسير

ومما ضاعف من مشكلة انقطاع المياه في الفترة الماضية ما شهدته محافظة جدة من مسلسل لانفجار مواسير المياه في عدة مواقع، رغم أن المسؤولين في حينها أعلنوا الاحتفاء بتدشين المحطة الجديدة والتي أكدوا أنها ستروي عطش «العروس»، وكان الانفجار الأول قد حدث في تقاطع طريق الأمير محمد بن عبدالعزيز (التحلية) مع طريق الأمير سلطان، وتسبب في هدر كميات كبيرة من المياه، فما أن أصلحت شركة المياه الماسورة الثانية التي انفجرت أمام ميدان الفلك على تقاطع طريق الملك فهد (الستين) وشارع صاري بجوار فرع جامعة الملك عبدالعزيز للطالبات (كلية الفيصلية)، واستمرت في تهريب المياه أسبوعا كاملا، حتى انفجرت ماسورة أخرى في حي النزهة الشعبي المعروف بالصميدات شرق طريق المكرونة، وأكد السكان في حينها أن هذا الوضع أستمر لثلاثة أيام دون تدخل من الشركة رغم أنهم سجلوا لديها أربعة بلاغات. وقالوا لـ «عكاظ»: «حاولنا الاستعانة بالأمانة التي حضرت إلى الموقع وأخلت مسؤوليتها، ثم تواصلنا مع الجهات الأمنية، حيث تسببت الماسورة المكسورة في إغراق الشارع تماما، وأخيرا تخلت شركة المياه عن مسؤوليتها ولم تصلحها». وأضاف المواطنون: «هذا الخلل تسبب في قطع المياه عن منازل كثيرة في حي النزهة، ورغم أن الانفجار جاء بعد أزمة المياه التي عاشتها جدة، إلا أن كل الأحياء انتهت معاناتها عدا حيهم»، وطالب في حينها نيار البقمي من سكان الحي، بسرعة احتواء الخلل الذي أضر بكثير من المواطنين شمال جدة وبصفة خاصة حي النزهة. من جانبها، بررت المؤسسة العامة لتحلية المياه سبب الانفجارات إلى عدم جاهزية شبكة التوزيع، مشيرة إلى أن إيقاف الضخ في الأنبوب بناء على طلب من الشركة الوطنية للمياه التي قللت من حجم المشكلة، لافتة إلى أن ما حدث مجرد غسيل وتعقيم لأنبوب جديد.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد 3 أشهر من توقيع العقد الموحد معهن

مجمع مدارس أهلية يوقف مرحلتين دراسيتين وينهي عقود المعلمات دون إنذار

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 28 رجب 1434 هـ- 7 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/07/article_761357.html

مريم الجهني من المدينة المنورة

فوجئت أكثر من 20 معلمة يعملن في مجمع مدارس خاصة في المدينة المنورة الإثنين الماضي بإعلان مالك المدارس رغبته في إغلاق الصفوف العليا من المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة طالباً منهن توقيع إخلاء الطرف لمنحهن نهاية الخدمة وشهادة الخبرة، فيما تبقى لأكثر من 14 معلمة منهن على انتهاء عقد العمل الموقع بينهن وبين المدرسة نحو تسعة أشهر.

وظهرت القضية، في الوقت الذي حددت الهيئة الابتدائية لتسوية القضايا العمالية الثلاثاء المقبل موعداً للجلسة الأولى للنظر في قضية سابقة تقدم بها معلمات الروضة في المدرسة للمطالبة بمنحهن الرواتب المتأخرة للشهرين الأوليين منذ تاريخ التوقيع الفعلي للعقد الموحد معهن.

وقالت إحدى المعلمات – طلبت عدم ذكر اسمها – إن مالك المدرسة عمم قبل أسبوعين إعلاناً تم توزيعه على الطالبات ينص على رغبته في إيقاف الدراسة للصف الرابع والخامس والسادس ابتدائي، وكذلك للمرحلة المتوسطة لمدة عام دراسي للعام الدراسي 1434/1435 وذلك لإعادة ترتيب وضع المدارس والبحث عن مبنى كبير يستوعب المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية معاً، وأنه سيتم إعادة افتتاح جميع الصفوف والمراحل في بداية العام الدراسي 1435/1436.

وأشارت إلى أن الإغلاق لم يشكل لهن حينها قلقاً بإنهاء خدماتهن لكون العقد الموقع معهن مدته سنة كاملة إلاّ أنهن فوجئن الإثنين الماضي دون سابق إنذار أنه اليوم الأخير لهن في العمل في المدرسة وعليهن توقيع إخلاء الطرف، ما جعلهن يرفضن التوقيع إلاّ بعد أن يتم تغيير صياغة ورقة إنهاء العقد ويكتب بها أن السبب بذلك هو إغلاق المدرسة، إلاّ أن المالك رفض التعديل على الصياغة مشترطاً عليهن التوقيع على ورقة المخالصة وإخلاء الطرف ليمنحهن مقابل ذلك مستحقاتهن المالية وشهادة الخبرة، مؤكدة أن العقد الموحد الموقع معهن تم توقيعه في شهر مارس الماضي ومدته عام كامل.

من جانبه، ذكر لـ "الاقتصادية" عواد الحازمي مدير مكتب العمل والعمال في المدينة المنورة أن المعلمات سبق وأن تقدمن للمكتب بدعوى ضد مالك المدرسة، وتم إحالتها بتاريخ 12 جمادى الآخرة 1434 إلى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية. وكانت "الاقتصادية" قد نشرت الأربعاء 10 أبريل 2013 في عددها (7121) تفاصيل قضية 14 معلمة من معلمات مجمع المدارس الخاص يعملن في الروضة تقدمن قبل نحو شهرين بشكوى إلى مكتب العمل والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة ضد مالك المدرسة، لتأخره في صرف رواتبهن المتدنية – حسب وصفهن - وعدم التزامه بنظام العقد الموحد برفع الراتب وتسجيلهن في "الموارد البشرية".

وقالت إحدى المعلمات حينها لـ "الاقتصادية": إنها وزميلاتها اللاتي يبلغ عددهن 18 معلمة بدأن العمل في المدرسة 10 شوال 1433 برواتب تراوح بين ألف ريال للمستجدة في العمل و 1500 ريال لمن لديها خبرة سابقة، وقالت: إنه على الرغم من اجتيازهن فترة التجربة إلاّ أن المالك لم يسجلهن في دعم صندوق الموارد البشرية، ما دفعهن إلى التقدم بشكوى إلى إمارة منطقة المدينة المنورة، حيث تمت إحالة المعاملة إلى إدارة التربية والتعليم (التعليم الأهلي والأجنبي) التي بدورها وجهت المالك بتسليمهن نسخا من العقود الموحدة وتسجيلهن في "التأمينات الاجتماعية" براتب خمسة آلاف ريال، إلاّ أنه لم يلتزم بتسجيلهن في صندوق تنمية الموارد البشرية ولم يسلمهن مستحقاتهن من الرواتب للشهرين الماضيين، وقالت: إنهن لم يتسلمن رواتبهن المستحقة من تاريخ توقيع العقود الموحدة، وإن ما يتسلمنه من رواتب يراوح بين 1000 و1500 ريال كراتب شهري، مشيرة إلى أنهن تقدمن أيضاً بشكوى ثانية لصندوق تنمية الموارد البشرية وإدارة التربية والتعليم، وتمت مخاطبتهما مالك المدرسة مجدداً دون جدوى، وهو الأمر الذي دفع 14 معلمة منهن إلى اللجوء لمكتب العمل والعمال وجمعية حقوق الإنسان للفصل في قضيتهن.

وكان مالك الروضة قد وعد في الجلسة الأخيرة للقضية في مكتب العمل قبل شهرين المعلمات المتقدمات بالشكوى بصرف مستحقاتهن من الرواتب المتأخرة، شريطة دعم "الموارد البشرية" له من تاريخ توقيع العقود معهن، وذلك لاختلاف التاريخ الحقيقي للمباشرة الفعلية للعمل بالعقد الموحد عن تاريخ توقيع الاتفاقية مع "الموارد البشرية"، الذي ستصرف لهن الرواتب بناء عليه، فيما رفضت المعلمات الاستلام، مطالبات بكامل مستحقاتهن المتأخرة، ليحيل مكتب العمل بذلك القضية إلى الهيئة الابتدائية للفصل فيها.

حقوق الإنسان: سنقف مرة أخرى على مخالفات جوازات جدة

المصدر: جريدة الجزيرة اون لاين الخميس 27 رجب 1434 هـ 6 يونيو 2013م
http://www.al-jazirahonline.com/2013/20130606/ln40179.htm

وعدت جمعية حقوق الإنسان بإجراء جولات ميدانية ثانية على مركز البصمة الحيوية بجوازات جده للوقوف على مدى تلافي السلبيات التي رصدت في الجولة السابقة.

وكشف الدكتور حسين الشريف المشرف على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة لـ (الجزيرة أونلاين) أن الزيارة الثانية ستكون في بحر الأسبوع القادم للوقوف على مدى التجاوزات والملاحظات التي رصدها وفد الجمعية في جولته

السابقة الأسبوع الماضي، موضحاً أنهم في انتظار ما يسفر عنه التقرير الحقوقي الذي أعدوه ورفعوا به لإمارة مكة والمديرية العامة للجوازات وبه جملة ملاحظات ومخالفات منها وجود حالات اعتداء بالضرب من قبل أفراد الجوازات على مراجعين ومقيمين استخدموا فيها الحزام العسكري والزجر، وكذلك بطء إنجاز الإجراءات وتخليص معاملات المصححين رغم تحديد مهلة الجوازات بثلاثة أشهر تنتهي في الخامس والعشرين من شعبان القادم، وكذلك عدم وجود مظلات تقي الطوابير المتدافعة من درجات الحرارة المرتفعة وضربات الشمس، إضافة إلى قلة كراسي الجلوس للمرضى وكبار السن والنفايات التي يعج بها المكان، كما اشتمل التقرير غياب دورات المياه وعدم تعاون الجهات الأخرى مع الجوازات كالشرطة، وتواجدها لضبط المشاحنات، وكذلك المرور وإسعافات الهلال الأحمر والبلدية، وغياب جمعيات المساعدات الخيرية في تقديم وجبات الغذاء والأطعمة ومياه الشرب.

وأشار الشريف إلى أن الجولة نفذت بعد تداول مقطع فيديو يظهر اعتداء رجل الجوازات على أحد المراجعين، وأنهم في الجمعية يرفضون مثل هذه التجاوزات والاعتداءات.

وحاولت (الجزيرة أونلاين) الاتصال بمديرية الجوازات في منطقة مكة المكرمة لمعرفة ملاحظاتها حول التقرير الحقوقي وتلافي ما تضمنه من مخالفات وملاحظات إلا أن الاتصال تعثر أكثر من مرة.

الطائف - عبدالكريم العتيبي

شقيق الشهري: نقلوا أخي إلى سجن الإعدام"

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 28 رجب 1434 هـ 7 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130607/Con20130607608416.htm

خالد آل مريح (أبها)

قال سامي الشهري، الشقيق الأكبر لعلي الشهري المعتقل في السجون العراقية منذ عام 2005م، إن محاميا عراقيا أخبره بنقل أخيه إلى سجن الرصافات الخاص بالمحكومين بالإعدام وهو في حالة صحية سيئة، فيما تلقى اتصالا من أحد النزلاء بسجن الناصرية في بغداد، يفيد بأن الحرس العراقي اقتاد شقيقه فجرا إلى جهة غير معلومة، مضيفا أنه سبق أن صدر بحق أخيه حكم بالإعدام خفف إلى السجن المؤبد، ماجعل والده وأشقاءه وشقيقاته وأقاربه يعانون من وضع نفسي صعب جراء ما يتعرض له من إهانة وتعذيب، مناشدا عبر «عكاظ» الجهات المعنية وحقوق الإنسان بالتدخل السريع لإنقاذ شقيقه.

قال : مآسي إنسانية وقعت في الطوابير أمام مباني الجوازات الشريف: مهلة تصحيح أوضاع العمالة غير كافية ونظام الإقامة "قديم"

المصدر: جريدة سبق السبت 29 رجب 1434 هـ- 8 يونيو 2013م
http://sabq.org/MK5fde

دعاء بهاء الدين- سبق– جدة:
انتقد المشرف على فرع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة د. حسين الشريف نظام الإقامة المعمول به بالسعودية، مؤكداً أنه نظام قديم وفيه خلل كبير، ولا يتوافق مع متطلبات العصر الحالي، وطالب الشريف أعضاء مجلس الشورى بمراجعة الأنظمة القديمة، واقتراح أنظمة عصرية تخدم الناس.
وشدّد الشريف على ضرورة إعطاء المواطنة السعودية حق منح الجنسية لأبنائها، معتبراً أن ذلك حق من حقوقها ينبغي أن تناله.
جاء ذلك في برنامج "حراك" الذي يقدمه الإعلامي عبدالعزيز قاسم عبر قناة "فور شباب"، واستضاف في حلقته كلا من الدكتور حسين الشريف المشرف على فرع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة، وعبدالله الزمامي المحامي والمستشار القانوني، والشيخ إبراهيم الحارثي الداعية الإسلامي، والدكتور عبدالله بن محفوظ رجل الأعمال.
في البداية أكّد د. حسين شريف أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قامت بالنزول إلى مراكز استقبال الوافدين بعد ورود شكاوى من الناس، وقال الشريف إنهم تفاجأوا بالإعداد المتكاثرة من الوافدين التي ترغب في تصحيح وضعها، مع عدم وجود لوحات إرشادية، أو مرفقات عامة قادرة على استيعابهم، فيضطرون للوقوف الساعات الطويلة في عز الظهيرة، ويصيب بعضهم الإغماء مع عدم وجود إسعافات أولية، وإنه حصلت مآسٍ إنسانية في الطوابير الطويلة لأولئك المراجعين، وأبدى عتبه على المنظمات التطوعية بعدم تواجدها لخدمة إخوتنا هؤلاء بحسب وصفه.
وأشار الشريف إلى أن المرافق الحكومية لم تكن مستعدة لقرار التصحيح، وأن المهلة لا تفي بتصحيح كل هذه الأعداد الهائلة.
وفي موضوع "البدون" قال الشريف إن "عديمي الجنسية" لا بد أن تقوم حملة لتصحيح أوضاعهم، وأن نبدأ بتسجيل أسمائهم وتعدادهم، مؤكدا أن لدينا أناساً لا يحملون أوراقاً ثبوتية. مع أن الجنسية حق من حقوق الإنسان كما نص على ذلك الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.
ومن جهته انتقد عبدالله الزمامي تصريح وزير العمل الأخير القاضي بعدم تمديد المهلة، معتبراً أن تصريح الوزير مجرد كلام، وأن الجهات الحكومية لا تستطيع في مدة الثلاثة أشهر تصحيح أوضاع كل الوافدين، ومن أجل ذلك يجب أن يتم تمديد المهلة.
وقال الزمامي إن وزارة العمل والجوازات حتى الآن لم تطبق الأمر السامي الكريم، وما زلت تأخذ من الوافدين غرامات ورسوماً، مع أن الأمر السامي أعفاهم من الغرامات.
وبخصوص موضوع المواليد غير السعوديين طالب الزمامي ألا يعاملوا معاملة الوافد حديثاً للبلاد، وأن تكون لهم إدارة خاصة تعنى بشؤونهم.
وناشد الزمامي الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية أن يعدّل نظام الإقامة القديم، وأن يضع عقوبات رادعة على تجار التأشيرات لا تستثني الصغير منهم ولا الكبير.
وفي جهة أخرى اعتبر الشيخ إبراهيم الحارثي أن مدة الثلاثة أشهر ليست كافية لتصحيح أوضاع جميع الوافدين، مؤكداً أنه بحسب إحصائيات مجلس الشورى أن عدد الذين لا يحملون إقامات نظامية 5 ملايين وافد.

وقال الشيخ الحارثي إن الجميع مع الحملة التصحيحية، ولكن لابد من إعطاء الوقت وتمديد الفترة.
وطالب المتطوعين بالمشاركة الفاعلة بالحملة من أجل إنجاحها، والتخفيف من معاناة الناس بالزحام.
وأبدى الحارثي تفاؤله بأنظمة وزارة العمل الحالية، مؤكداً أنها لا تتحمل أخطاء الوزارات السابقة.
وناشد الحارثي المسؤولين بضرورة حل أزمة أبناء المواطنين السعوديات من غير السعوديين، والمواليد غير السعوديين، مطالباً باستثنائهم من قرارات وزارة العمل الأخيرة، وألا يعاقبوا، وقال: هؤلاء ليس لهم إلا هذه البلد، ومن المفترض أن يعطوا إقامات دائمة.

اتهم مستشفى القوات المسلحة بـ"الخميس" بالإهمال وطلب نقلها لمستشفيات الرياض

مواطن لـ"حقوق الإنسان": "عملية زائدة" أدخلت زوجتي في غيبوبة

المصدر: جريدة سبق السبت 29 رجب 1434 هـ 8 يونيو 2013م
http://sabq.org/oK5fde

ياسر العتيبي- سبق- خميس مشيط:
تقدم زوج مواطنة في الثلاثين من عمرها من أهالي محافظة خميس مشيط، بشكوى لحقوق الإنسان ضد مستشفى القوات المسلحة بخميس مشيط، متهمًا المستشفى بالتسبب لها بمضاعفات صحية، أدت إلى تنويمها بالمستشفى لأكثر من تسعة أشهر.
وقال علي سعد الجرابيع، زوج المواطنة، إن مستشفى القوات المسلحة أجرى لزوجته عملية استئصال للزائدة الدودية عندما حضرت للمستشفى قبل تسعة أشهر، وهي تشكو من آلام في البطن، وبعد الكشف عليها قرر الأطباء عملية الزائدة، وفي صبيحة اليوم التالي من إجراء عملية استئصال الزائدة الدودية لها توقف قلبها ما أدى لفشل في بعض أعضاء الجسم، ليتم إدخالها عناية القلب، ومن ثم العناية المركزة.
وأضاف أنه تلقى اتصالًا من الطبيب المعالج يطلب منه التوقيع على ورقتين للموافقة على إجراء عمليتين، الأولى استكشافية لبحث أسباب انتكاس حالتها، والثانية للتأكد من فشل بعض أعضاء الجسم.
وتابع: تفاجأت بأن الأطباء فتحوا مكان العملية السابقة "كل هذا وزوجتي في غيبوبة لا تعي ما يفعلون بها"، والأمر الكارثي أن العملية أجريت على سرير غرفة العناية المركزة، وليس في غرفة العمليات، وهي الآن ومنذ تسعة أشهر شبه معاقة لا يتحرك منها شيء.
وطلب زوج المواطنة من المسؤولين في مستشفى القوات المسلحة بـ"خميس مشيط" تشكيل لجنة تبرأ بها الذمة، وبحث أسباب تدهور حالتها، وإعادة فتح مكان العملية السابقة ومعرفة سبب فشل بعض أعضاء الجسم ومحاسبة المتسبب، في الوقت الذي يناشد فيه المسؤولين نقلها للمستشفيات المتخصصة في مدينة الرياض، لمعالجتها والاعتناء بها.

الاقتصادية الالكترونية
www.aleqt.com

ألغيت تعييناتهم بشكل مفاجئ

التربية و الخدمة المدنية تبدآن استقبال تظلمات 71 موظفاً مفصولاً

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 30 رجب 1434 هـ- 9 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/09/article_761902.html

خالد الجعيد من الطائف

بدأت وزارتا التربية والتعليم والخدمة المدنية وعدد من الجهات الأخرى ذات العلاقة، في استقبال تظلمات 71 موظفاً إدارياً على المرتبة السادسة، كانت وزارة التربية والتعليم قد ألغت تعييناتهم بشكل مفاجئ، تحت دعوى عدم أحقيتهم لتلك الوظائف التي عينوا عليها، لأنهم لا يحملون مؤهلات جامعية، بعد أن ظلوا على وظيفة "مساعد إداري" بمدارس التعليم العام لمدة تزيد على العام ونصف.

وأشارت التربية في البند الأول من قرارها إلى إلغاء تعييناتهم، واعتباره "كأن لم يكن"، في حين جاء البند الثاني معتبراً ما تقاضوه من رواتب خلال فترة عملهم مكافأة لهم نظير عملهم، أما البند الثالث فاعتبر الوظائف الإدارية التي كانوا يشغلونها بالمرتبة السادسة "شاغرة".

وتسجل مدة التظلمات بشهرين من تاريخ القرار، حيث تقوم تلك الجهات بالرد خلال هذه المدة، تمهيداً للبدء في المرافعات لدى المحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة، بعد أن تم استكمال كافة الأوراق المطلوبة لبدء القضية، وجاء في إحدى الوكالات الشرعية – تحتفظ "الاقتصادية" بنسخة منها – أن عدداً من المتضررين من قرار إلغاء التعيين "الفصل"، قاموا الأربعاء الماضي، بتوكيل الدكتور عمرو الأزيبي – المحامي والمستشار القانوني – بالترافع فيما يخص "المطالبات والمحاكم"، وإقامة الدعاوى، والمرافعة والمدافعة، واستماع الدعوى والرد عليها، وكذلك الإنكار، والصلح، والتنازل، وطلب اليمين ورده، والامتناع عنه، وطلب التحكيم، وتعيين الخبراء والمحكمين، والطعن بتقاريرهم، وإحضار الشهود، والبينات، والطعن فيها، وطلب تطبيق المادة 230 من نظام المرافعات الشرعية، والمطالبة بتنفيذ الأحكام، وقبولها، ونفيها، والاعتراض عليها، والاستئناف، كما شملت الوكالة، التداخل لدى المحاكم الإدارية، والجهات الأمنية، ومراجعة الإمارة، وشعبة تنفيذ الأحكام الحقوقية، والشرطة، والمباحث العامة، والمباحث الإدارية، إضافة إلى مراجعة هيئات "الرقابة والتحقيق، والتحقيق والادعاء العام، وحقوق الإنسان" .

وأكد لـ "الاقتصادية" الدكتور عمرو الأزيبي – المحامي والمستشار القانوني – أن مجموعته القانونية على استعداد تام للترافع عن الموظفين الـ 71، لدى ديوان المظالم، في الوقت الذي أبدى فيه رفضه القانوني التام لقرار إلغاء التعيين، مشيراً إلى أن الموظف في الخدمة المدنية لا أحد يمتلك فصله إلا بأمر ملكي، أو بمُسببات نظامية، كإتمام 30 يوم غياب، أو الإخلال بالشرف والأمانة، مشيراً إلى أنه طالما لا توجد مسببات، لا يحق لأي جهة الاستغناء عن أي موظف، لافتاً إلى أن قرار الاستغناء عنهم بهذه الطريقة يعد قراراً معيباً، وخاطئاً، وعشوائياً.

وكان الدكتور سعد بن سعود آل فهيد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية المكلف في وزارة التربية والتعليم قد أكد لـ "الاقتصادية" الأربعاء الماضي، أنه لم يوقع على قرار استبعاد 71 موظفاً إدارياً على المرتبة السادسة، الذي جاء موقّعاً باسمه، كما أكد لـ "الاقتصادية" عددٌ من القانونيين، أن وزارة التربية لا تملك أحقية فصل أي موظف تم تعيينه مُسبقاً، مشيرين إلى أنه لا يجوز نظاماً فصل الموظف بعد صدور قرار التعيين إلا بأحد الأسباب التي وردت في أحكام لائحة انتهاء الخدمة، والقرارات المصاحبة لها.

حقوق الإنسان تطالب محافظة الطائف بنقل خيول الفيصلية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130609/Con20130609609146.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)

خاطبت جمعية حقوق الإنسان محافظة الطائف بإنهاء قضية «خيول الفيصلية» ووضع حل ينهي الازمة بعد تزايد شكاوى الاهالي ومخاوفهم من انتشار امراض معدية وزكام ورشح، لاسميا ان عمالة اجنبية تقوم بتدريب الخيل وتفتقر للنظافة خاصة في هذه الاوقات حيث وصلت اعداد كبيرة من الخيول لاصطبلاتها داخل الحي.

من جانبه اشار ممثل الاهالي بندر الزهراني «ان اعدادا كبيرة من الخيول وصلت منذ شهر الى الاصطبلات التي خصصت لموسم الصيف لتعلم الفروسية وتدريبها داخل حي الفيصليه بالحوية»، مشيرين إلى أنها حرمتهم من متعة الصيف حيث اختلطت روائح الروث والقاذورات التي لا تبالي بها العماله امام منازل الاهالي.

واشار الزهراني، إلى أنهم باتوا يخافون على أطفالهم من الأمراض المعدية التي تنتشر في اوساط النساء والاطفال نتيجة التلوث البيئي الخطير، حيث اطنان الروث والمخلفات الناتجة عن هذه الاصطبلات والخيول تكب في الحي بشكل مقزز وغير حضاري.

ولفت الزهراني إلى انهم طرقوا امانة الطائف باعتبارها الجهة المسؤولة عن ذلك إلا أنها لم تحرك ساكنا ما حدا بهم اللجوء الى حقوق الانسان، مبينا ان الاهالي يعربون عن املهم بإبعاد هذه الاصطبلات والخيول من الحي بعد أن حولت شوراعه الى ميدان تعلم وما ينطوي تحت ذلك من مخاطر اخرى من حيث البيئة ورعب النساء والاطفال، كاشفا عن ان ما يزيد عن 11 اصطبلا تهدد حياتهم وصحتهم.

وكانت «عكاظ» نشرت في تقرير إفادات سليمان الزايدي المشرف على فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة، بأنهم بدأوا في التواصل مع جهات أخرى لحماية الأهالي من الضرر الواقع عليهم وعلى أسرهم وأطفالهم من هذه الاسطبلات، بعد أن ردت عليهم أمانة الطائف بخطاب سلبي تدعو فيه لبقاء هذه الاسطبلات داخل الحي رغم ما تمثله من أضرار على البيئة وخطورة على أرواح المواطنين، مشددا على أن الجمعية ستتجه إلى قنوات عليا في سبيل نقل هذه الاسطبلات من الحي عاجلا.

رصد مخالفات لتشغيل العمالة تحت الشمس

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130609/Con20130609609148.htm

سامي المغامسي (المدينة المنورة)

رصدت عدسة «عكاظ» مخالفات لقرار منع عمل العمالة تحت أشعة الشمس ما بين الساعة الثانية عشرة ظهرا والساعة الثالثة بعد الظهر في هذه الأيام التي تبلغ فيها درجة الحرارة بالمدينة المنورة نحو 50 درجة مئوية. ولاحظنا خلال جولة ميدانية عددا من عمال البناء يمارسون عملهم في هذه الفترة بمنطقة مكشوفة.

وأوضحت لـ «عكاظ» مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف القرافي أن المكتب يرصد ويراقب أية انتهاكات يمكن أن تحدث بتشغيل العمالة تحت أشعة الشمس في الفترة ما بين الساعة 12 ظهرا والثالثة بعد الظهر، مشيرة الى قرار وزارة العمل بمنع الشركات والمؤسسات من تشغيل العمالة خلال تلك الفترة، مبينة أنه في حال تسجيل مخالفات سيتم التحرك بشكل عاجل لاتخاذ الإجراءات المناسبة ومخاطبة الجهات المعنية. وقالت إن نظام العمل السعودي يتضمن مواد تلزم أصحاب العمل بعدم تشغيل العمالة إلا في بيئة عمل مناسبة ومنها المادة 122 من نظام العمل التي تنص على أنه «على كل صاحب عمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الأخطار والأمراض الناجمة عن العمل والآلات المستعملة ووقاية العمل وسلامته وعليه أن يعلن في مكان ظاهر في المنشأة التعليمات الخاصة بسلامة العمل والعمال وذلك باللغة العربية وبأية لغة أخرى يفهمها العمال عند الاقتضاء. ولا يجوز لصاحب العمل أن يحمل العمال أو يقتطع من أجورهم أي مبلغ لقاء توفير هذه الحماية».

وأشارت الى أن قرار وزارة العمل الذي يقضي بتنظيم أوقات العمل تحت أشعة الشمس خلال الفترة الحالية من كل عام والتي تتوافق مع معايير العمل الدولية هذا القرار يؤكد حرص المملكة على منح العاملين حقوقهم والتعامل معهم بطريقة إنسانية، مضيفة أن المسؤولية عن العمال هي مسؤولية مشتركة بين مختلف المؤسسات الرسمية وأصحاب العمل، أما مساءلة الشركات المخالفة قانونيا فهو من مسؤوليات الجهة المختصة (وزارة العمل).

وأضافت أنه ومن منطلق حرص مكتب الجمعية بالمدينة المنورة لرفع مستوى الوعي بحقوق العمال فقد وزع عددا من إصدارات الجمعية بهذا الشأن منها حقوق العاملين غير السعوديين في ظل نظام العمل السعودي، وتصحيح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد وجميعهما باللغتين العربية والإنجليزية. وأعربت عن أملها في أن يبادر أصحاب العمل من منطلق مسؤوليتهم الدينية والأدبية والنظامية تجاه العاملين لديهم إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس وغيرها من الحالات التي تضر بالصحة والسلامة المهنية.

في غضون ذلك، توقعت رئاسة الأرصاد وحماية البيئة أن تصل درجات الحرارة خلال الفترة الحالية في بعض المناطق إلى 51 درجة، خلال الشهر الحالي.

انتقادات حقوقية لـ"الشرطة" و"الهلال الأحمر" لعدم تجاوبهما مع مستشفى "الأمل"

لجنة ترصد ملاحظات على "التهوية".. وتعترض على ترك الباب مفتوحا أثناء الكشف على المريضات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=148956&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي

رصد فريق الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، جملة من الملاحظات خلال جولة أجراها في مجمع الأمل للصحة النفسية، فيما وجه انتقادا لجهازي الشرطة والهلال الأحمر بعدم التجاوب في إحضار المريض المتهيج للمستشفى، وتضمنت الملاحظات عدم وجود أماكن راحة مخصصة لعاملات النظافة، والحاجة إلى زيادة التهوية في بعض الغرف، واعترضت على ترك الباب مفتوحا في العيادات الخارجية النسائية خلال الكشف على المريضة، حماية للطبيبة والممرضة من تعدي المريضات عليهن، مما يحرم الفريق الطبي من معرفة تعابير وجه المريضة والتي هي مهمة في تقييم حالتها.

وطالبت الجمعية بإنشاء مكان مخصص لزيارة الأسر لمرضاهم بدلا لما هو معمول به حاليا في بهو المجمع، بشكل يساهم في زيادة الخصوصية للمريض، بالإضافة إلى إيجاد نظام لمراقبة المرضى والعاملين بالكاميرات لحمايتهم من الضرر والسعي الدائم لعدم انقطاع الأدوية الضرورية للمرضى.

يأتي ذلك، فيما لم يرصد تقرير اللجنة المشكلة من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أية ملاحظات على مستوى النظافة بالمجمع، إلا أنه دعا إلى فتح بعض دورات المياه المغلقة، وعدم تخصيص دورات مياه لفئة من المرضى دون الأخرى، مشيدا بمستوى برامج التغذية المقدمة للمرضى، ووصف التقرير الوجبات الغذائية المقدمة بالممتازة.
وحول الصعوبات التى يواجهها مجمع الأمل، أشار تقرير الجمعية، إلى أن أبرزها يتمثل في عدم تجاوب الشرط والهلال الأحمر لإحضار المريض المتهيج للمستشفى، علما بأن إحضار المريض ليس من اختصاص المجمع، إضافة لوجود بعض المرضى الذين ترفض أسرهم استلامهم بالرغم من استقرار حالتهم، في ظل وجود قرار يقضي بتسليم المريض المستقر لأسرته جبرا، حيث يشغل هؤلاء المرضى أسرّة يوجد بالخارج من هو بحاجة لها.
وفيما يخص إشكالية استقبال المجمع للعاملات دعا التقرير مركز شؤون العاملات لاستقبال العاملات المستقرة حالتهن والمتعافيات.
إلى ذلك، دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مجمع الأمل، إلى معالجة الملاحظات التي تم رصدها، ومواصلة العمل بالبرامج التي عرضها التقرير بما فيها الأقسام النسائية والطوارئ والإسعاف والبرامج المطبقة لاستقبال المرضى والمريضات وقسم الملاحظة، وقسم التأهيل والأنشطة الذي يعنى بتأهيل المريضات بالعديد من المهارات ومعالجة بعض السلوكيات السيئة لديهن، وإعادة اكتساب المريض للمهارات اليومية، وتقديم برامج لمنع الانتكاسة، كما أشار إلى جناح الإدمان النسائي، الذي كان توجد به خمس حالات في طور الشفاء، كما يحتوي على برامج ومكتبة وقسم مخصص للإرشاد الديني وبرامج للترفيه، ونوه التقرير بتنظيم المجمع لدورات لتعزيز ثقافة حقوق المرضى لدى العاملين، إضافة إلى ما لمسه الفريق النسائي للجمعية من حسن تعامل الأخصائيات مع المريضات وإلمامهن بحالة كل مريضة.
وأشادت الجمعية بالجهود التي يبذلها المجمع وحسن تعامله مع المرضى، والتعاون مع الجمعية وتمكين وفدها من التواصل المباشر مع المرضى والتجول في كافة أنحاء المجمع، وذلك عقب زيارة فريق نسائي من الجمعية واطلاعه على مشروع الرعاية المنزلية، ودعا الفريق إلى دعم المجمع بزيادة عدد الأطباء والاستشاريين نظرا لكثرة المراجعين والمرضى، وتفعيل جهوده لإيجاد حضانة لأطفال منسوبات المجمع بما يساهم في المزيد من العطاء والإنتاج من قبلهن.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إذا لم يسلموا وثائقهم.. الجوازات لـ "الاقتصادية" :

إصدار جوازات سفر جديدة للعمالة عند تعسف الكفلاء

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/10/article_762160.html

هيفاء الزهراني من جدة
أكد لـ "الاقتصادية" العقيد بدر المالك المتحدث الرسمي باسم المديرية العامة للجوازات، أن أي شخص مخالف لنظام الإقامة لديه ثلاثة خيارات، إما المغادرة نهائيا من السعودية، أو العودة إلى كفيله "صاحب العمل السابق"، أو ينقل كفالته دون الحاجة للرجوع إلى صاحب العمل، وذلك بناء على الاستثناءات من المقام السامي، وقال: "نحن جهة تنفيذية وليس لنا أي علاقة إلا بتنفيذ ما يرد إلينا".
وأوضح أن فترة ما بعد تصحيح أوضاع العمالة المخالفة ستشهد حملات مكثفة تقوم بها الجوازات، مشيراً إلى أن أي شخص مخالف سواء أكان مواطنا أو مقيما يقبض عليه، سيكون عرضة لتطبيق العقوبات الرادعة في حقه، موضحا أن الجوازات تطلب من أي شخص يرغب في المغادرة أن تكون لديه وثيقة سفر كجواز السفر أو تذكرة مرور.
وبيّن المالك أن أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز واضح وصريح، وأن مهلة تصحيح أوضاع العمالة والاستثناءات التي وردت في هذه الفترة بالنسبة لأي شخص مخالف لنظام الإقامة تشتمل على ثلاثة خيارات: إما

المغادرة نهائيا من السعودية، أو العودة إلى كفيله، أو تنقل كفالته دون الحاجة للرجوع إلى صاحب العمل، وذلك بناء على الاستثناءات من المقام السامي، مضيفا: "نحن جهة تنفيذية وليست لنا أي علاقة إلا بتنفيذ ما يرد إلينا".
وفي حالة هروب العمالة من أصحاب العمل التي تكون إجراءات تصحيحها جارية، قال المالك: "في هذه الحالة لم تنقل كفالتها ولم تدخل ضمن كفالة صاحب العمل لذلك لا يتحمل مسؤوليتها"، وأضاف: "بالنسبة لفترة التصحيح يتم نقل الخدمات دون الحاجة للرجوع إلى الكفيل أو في حالة رفض صاحب العمل تسليم الوثائق الخاصة بالعامل فتنقل كفالته ويصحح وضعه ويستخرج له جواز سفر جديد وتصدر له إقامة جديدة على صاحب العمل الجديد".
وحول الغرامات والمخالفات المرورية التي يرتكبها السائقون أوضح أن السائق هو المتكفل بدفع مخالفته والغرامات المالية، مبيناً أن السائق المغادر السعودية بتذكرة خروج نهائي يعفى من جميع الرسوم والمخالفات المتعلقة في الإقامة.
وختم المالك حديثه: "نتمنى من الجميع أن يستفيدوا من فترة التصحيح خاصة أنها فرصة سانحة لأي شخص مخالف لنظام العمل أو الإقامة لتصحيح وضعه، وبعد هذه الفترة لن يكون هناك أي تساهل مع أي مخالف للنظام، وستطبق العقوبات والأنظمة في حق كل المخالفين للنظام، وستكون هناك حملات مكثفة للجوازات".
من جهة ثانية، أكد معتوق الشريف عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن احتجاز أصحاب العمل للوثائق الخاصة بالعامل يعد مخالفا للأنظمة، فضلا على أن هناك مخالفة مرتكبة في الوقت نفسه وهي احتجاز الوثيقة الرسمية التي من المفترض أن تكون مع العامل وهي جواز السفر. وتساءل: "بأي حق يحتجز صاحب العمل جواز سفر العامل الذي تم إعطاؤه من بلده؟"، مبينا أن الجمعية توجه العمال إلى بعض المحامين للدفاع عن حقوق العامل في بعض الحالات وليس كلها، وذلك تقديرا لظروف العامل الذي لا يستطيع الحصول على حقوقه، بناء على الاتفاقيات التي عقدت بين الجمعية ولجنة المحامين.

أثنى على جهوده وتعامله مع المرضى وطالب بافتتاح حضانة لأطفال الموظفات

حقوق الإنسان تدعو إلى دعم مجمع الأمل بالاستشاريين وإنشاء صالة للزيارات

المصدر: جريدة سبق الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://sabq.org/AT5fde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
أثنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على الجهود التي يبذلها مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض، وحسن تعامله مع المرضى، مشيدة بتعاون المجمع مع الجمعية، وتمكين وفد الجمعية من التواصل المباشر مع المرضى، والتجول في كافة أنحاء المجمع.
وأشاد تقرير أعده فريق نسائي من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بعد زيارة لمجمع الأمل، بمشروع الرعاية المنزلية، ومساهمته في تخفيف الضغط على المجمع، وتوعية الأسر بكيفية التعامل مع المريض النفسي، وعدم نبذه بسبب مرضه، وكيفية انخراطه في المجتمع بشكل فعال، وبحسب كل مرض تحدد مدة المعاينة الدورية المنزلية لحالته.
كما أشاد بتجربة توظيف مرشدي التعافي، وبرامج منزل منتصف الطريق، ودعم المتعافين معنوياً بما يضمن استقرار الحالة، ومساعدتهم للحصول على وظائف.
ودعا التقرير إلى دعم المجمع لزيادة عدد الأطباء والاستشاريين؛ نظراً لكثرة المراجعين والمرضى، وأيضاً تفعيل جهوده لإيجاد حضانة لأطفال منسوبات المجمع، بما يساهم في المزيد من العطاء والإنتاج من قبلهن.

ورصد تقرير الجمعية عدداً من الملاحظات أثناء جولته في المجمع، ومنها: عدم وجود أماكن راحة مخصصة لعاملات النظافة، والحاجة إلى زيادة التهوية في بعض الغرف، وفي العيادات الخارجية النسائية يتم الكشف على المريضة بوجود الطبيبة والممرضة والباب يترك مفتوحاً حماية للطبيبة والممرضة من تعدي المريضات عليهن؛ مما يحرم الفريق الطبي من معرفة تعابير وجه المريضة، والتي هي مهمة في تقييم حالتها.
كما طالب تقرير الجمعية بإنشاء مكان مخصص لزيارة الأسر لمرضاهم بديلاً لما هو معمول به حالياً في بهو المجمع، وبما يساهم في زيادة الخصوصية للمريض، بالإضافة إلى إيجاد نظام لمراقبة المرضى والعاملين بالكاميرات لحمايتهم من الضرر والسعي الدائم لعدم انقطاع الأدوية الضرورية للمرضى.
ولم يرصد تقرير اللجنة المشكلة من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أي ملاحظات على مستوى النظافة بالمجمع، ولكنه دعا إلى فتح بعض دورات المياه المغلقة، وعدم تخصيص دورات مياه لفئة من المرضى دون الأخرى، مشيداً بمستوى برامج التغذية المقدمة للمرضى، وواصفاً الوجبات الغذائية المقدمة بـ"الممتازة".
وفي مجال الصعوبات التي يواجهها مجمع الأمل أشار تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى عدم تجاوب الشرط والهلال الأحمر لإحضار المريض المتهيج للمستشفى، علماً بأن إحضار المريض ليس من اختصاص المجمع، بالإضافة إلى وجود بعض المرضى الذين ترفض أسرهم استلامهم على الرغم من استقرار حالتهم، علماً بأن هناك قراراً يقضي بتسليم المريض المستقر لأسرته جبراً، حيث يشغل هؤلاء المرضى أسرة يوجد بالخارج من هو بحاجة أكثر لها.
وفيما يخص إشكالية استقبال المجمع للخادمات فقد دعا التقرير مركز شؤون الخادمات لاستقبال الخادمات المستقرة حالتهن والمتعافيات.
ودعت الجمعية مجمع الأمل إلى معالجة الملاحظات التي تم رصدها، كما دعته إلى مواصلة العمل بالبرامج التي عرضها التقرير، وفيها الأقسام النسائية والطوارئ والإسعاف والبرامج المطبقة لاستقبال المرضى والمريضات وقسم الملاحظة وأيضاً قسم التأهيل والأنشطة الذي يعلم المريضات الكثير من المهارات، ويعالج بعض السلوكيات السيئة لدى المريضات، وإعادة اكتساب المريض للمهارات اليومية، وأيضاً يقدم برامج لمنع الانتكاسة وجناح الإدمان النسائي، والذي كان يوجد به خمس حالات في طور الشفاء، كما يحتوي على برامج ومكتبة وقسم مخصص للإرشاد الديني وأيضاً برامج الترفيه.
وأشاد التقرير بتنظيم المجمع لدورات لتعزيز ثقافة حقوق المرضى لدى العاملين، بالإضافة إلى ما لمسه الفريق النسائي للجمعية من حسن تعامل الأخصائيات مع المريضات وإلمامهن بحالة كل مريضة.

توحيد مسؤوليتي العدل والمجلس الأعلى للقضاء أفضل ولكن النتائج لم تر النور بعد

القضايا متأخرة في المحاكم رغم التفتيش القضائي..!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/10/article842598.html

الخبر، تحقيق- عبير البراهيم
اعتمد المجلس الأعلى للقضاء عام 1430ه لائحة التفتيش القضائي، حيث شملت اللائحة تعريفاً وأحكاماً عامة عن التفتيش، واحتوى فصلاً عن الإدارة العامة للتفتيش والفساد، وآخر عن التفتيش والاعتراض.
وعلى الرغم من أن تلك الخطوة تُعد جيدة، إلاّ أننا حتى هذا الوقت لم نلحظ أي تغيّر كبير وملحوظ، وتحديداً في متابعة عمل بعض القضاة من حيث البت في القضايا والأحكام الصادرة منهم، كما أن إدارة التفتيش على القضاء لم تأخذ مساراً تطويرياً بحسب الملاحظات التي يفترض أنها قد حصلت عليها طيلة إقرار لائحة التفتيش تلك، حيث لم نلحظ أي تأثير

كبير أو تغيير على أداء كثير من المحاكم من واقع التفتيش على أعمال بعض القضاة، إلى جانب أن آلية الرقابة غير واضحة وربما غير دقيقة لدى كثير من المتابعين، وهو ما يترك انطباعاً سلبياً لديهم رغم أن الواقع قد يكون أفضل!.
وقد تكون خطوة ربط (45) محكمة بالمجلس الأعلى للقضاء إلكترونياً خطوة جيدة، إلاّ أننا بحاجة إلى تغيير آلية التعاطي مع بعض القضاة، وإشعارهم أنهم تحت المجهر دائماً، ولا يوجد أحد منهم فوق النظام، ويحاسبون على تقصيرهم؛ حتى يتغيّر واقع المحاكم التي مازالت تدور فيها قضية بسيطة ك"تخليص إرث" أو "حضانة" أو "طلاق" لسنوات عديدة، وتأجيل من قاض قد لا يأتي، أو قد يُنتدب، أو قد يدور حول ذات الأسئلة في الجلسات، فكيف يكون شكل التفتيش على أعمال بعض القضاة؟، وما الجديد الذي لابد أن يطالهم؟.

تفتقر التفعيل

وقال "د.صالح الشريدة" -عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والاستشاري الحقوقي-: إن التفتيش على القضاة موجود في المجلس الأعلى للقضاء وفي وزارة العدل، لكن للأسف الشديد هذه الإدارات تفتقر للتفعيل الكامل، بحيث يكون هناك رقابة صارمة تجاه عمل القاضي والالتزام بإنهاء القضية، مضيفاً أن بعض القضاة يجلس فترات طويلة دون أن يفتح ورقة القضية -حسب قوله-، ومع ذلك فإنه لا يوجد أحد يُناقشه أو يحاججه، مؤكداً على وجود رقابة على القاضي سهلة وميسرة ويكون ذلك بالاطلاع على عدد القضايا التي أنجزها والقضايا التي أنجزها بالصلح، وبالنظر أيضاً إلى عدد القضايا التي أنجزها بالحكم، وكم استغرقت القضية، ومدة استغراق تلك القضايا، مشيراً إلى أن بعض أفراد المجتمع متضجر من إطالة مدة القضايا.

وشدّد على أهمية دراسة وزارة العدل أسباب إطالة القضايا، فكثيراً ما تُعلل بأن السبب يكمن في نقص الكادر القضائي، على الرغم أنهم عينوا المئات من القضاة ومع ذلك لازال الوضع كما كان، حيث لم نر أي تحسن في سرعة إنجاز القضايا.

غياب التخصص

وأوضح "د.الشريدة" أنه كمحام يسمع ويرى بعض الجلسات مازالت تدور حول "ماذا وصلنا إليه؟"، و"ماذا اتفقنا عليه؟"، مضيفاً أنه ليس هناك اهتمام كامل؛ لأن الرقابة معدومة غالباً والمحاسبة معدومة أيضاً على القضاة -حسب قوله- ، فحينما تكون المراقبة حاضرة والمساءلة للقاضي موجودة وصارمة، وهناك محاسبة للقضاة بشكل مستمر، ومتابعة لأحكام القضاة ومدى صحتها، فإن الثغرات لن تكون موجودة، مشيراً إلاّ أن هناك إشكالية كبيرة تتعلق بكل تلك الملاحظات وتدعو إليها، وهي عدم وجود تخصص في القضاء، ذاكراً أن بعض القضاة يحكم في جميع القضايا، حيث إن التخصص مفقود، مُشدداً على أهمية أن يكون هناك دوائر متخصصة، ويكون بها عدد من القضاة، وتحال القضية بحسب نوعها وتخصصها، إلاّ أن ذلك غير موجود حتى الآن، متطلعاً إلى وجود ذلك التخصص كما نسمع دائماً بتوجّه لإيجاد محكمة للأحوال الشخصية، وتوجّه لإيجاد محاكم للمرور ومحاكم تجارية.

وأكد على أن الرقابة على القضاة لم تفعّل بالشكل الذي يؤدي إلى نتائج جيدة وتحسّن من بيئة العمل، متأسفاً على رفض أي نقد للأحكام القضائية، ذاكراً أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تقول: "إن أي حكم قضائي تنتهي إجراءاته وترى فيه خلل في إجرائه سواء كان شرعياً أو نظامياً، فإنها ستتدخل وستكتب إلى الجهات المُختصة".

وجود التقنية

وقال "د.علي السويلم" -محام-: يضم المجلس الأعلى للقضاء إدارة تفتيش على القضاة بالاستماع إلى أي شكاوى تقدم، وكذلك توجد إدارة تعمل بالمراقبة على أعمالهم، وتتبع وجود أي مخالفة، مضيفاً أن التفتيش موجود، لكن مع تقدم التقنية ووجود الحاسب الآلي أصبح بالإمكان مراقبة أداء القضاة من واقع الإحصائيات التي تدور حول إنجاز القاضي وعدد القضايا التي يبت فيها ومدة التأجيل ومدى كونها تدخل ضمن المعدل الطبيعي، مبيناً أن التفتيش يؤثر على كفاءة القضاة، كما أن له تأثيراً في تدرج القاضي وترقيته، موضحاً أن التأخير الملاحظ في الحكم على القضايا له أسبابه ومن أهمها حجم القضايا الكبير مقارنة إلى عدد القضاة، مشيراً إلاّ أن هناك نقصاً في عدد القضايا وتعمل الوزارة على سد ذلك النقص بتعيينات جديدة سوف تخفف من تأخير القضايا. وأضاف: من الأسباب التي تدعو إلى تأخر القضايا نوع القضية، التي تحتاج إلى تدقيق ومرافعات طويلة، وقد يسهم الأطراف في التأخير، كما أن نقل القضاة يؤدي إلى تأخير الحكم في القضايا أو إعادة تشكيل القضاة، لافتاً إلى أن الجهات المعنية حريصة على الحد من هذه الحالات والتقليل منها قدر الإمكان.

علاج الإشكالات

وأكد "د.السويلم" على أن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاة سيكون له أكبر الأثر في وجود محاكم متخصصة ومحاكم تجارية ومالية، وكذلك في الأحوال الشخصية ومحاكم جنائية، وسيؤدي إلى علاج الكثير من الإشكالات، مضيفاً أن عمل القاضي فني وتخصصي بالدرجة الأولى، فالشخص العادي لا يستطيع أن يقيّم عمل القاضي، لكن الجهة المختصة والمنوط بها التفتيش على القضاة وعلى انتظامهم في العمل هي من يعمل بدور التقييم، مشيراً إلى أنه

من الصعب الأخذ بحكم الشخص العادي؛ لأنه غير متخصص، وهناك أمور في عمل القاضي لا يمكن فهمها بسهولة لغير المختص، موضحاً أن الجهات التفتيشية كلهم من القضاة، ولهم خبرة طويلة في الحكم القضائي، ويستطيعون مراجعة الأحكام وأداء كل قاض.

تطور ملحوظ

وقال "د.ماجد قاروب" -محام-: إن هناك إدارة في وزارة العدل تتقاسم مهام التفتيش مع المجلس الأعلى للقضاء، لذلك كانت العملية ضعيفة ليست ذات أثر على العمل، لكن بعد صدور الأمر الملكي بمشروع تطوير القضاء استحدثت إدارة التفتيش القضائي، وهذه الإدارة تحتوي اليوم في عضويتها أفضل قضاة المملكة، وتمارس مهامها بالإشراف الموضوعي والشكلي على أعمال القضاة والقضاء والمحاكم بشكل عام، وهذا يتم إلكترونياً من خلال الضبط الإلكتروني لمشروع التطوير والتنسيق مع وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، مضيفاً أنه وُضعت معايير وبيانات وإحصائيات للإشراف والرقابة والتطوير ساهمت وستساهم في تطوير العمل القضائي، ونحن كمتابعين للعمل نلاحظ ونؤكد أن هناك تطوراً ملحوظاً وملموساً فيما يخص التفتيش والرقابة القضائية، وأصبحت ذات أثر في انتظام العمل في المحاكم والتطور من حيث الشكل والإجراءات، إضافة إلى العمل من حيث النوع والمفهوم، والالتزام بأنظمة الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية وإنجاز القضايا.

مرحلة انتقالية

وأوضح "د.قاروب" أن مشروع الملك يستوجب علينا أن نمر بمرحلة انتقالية كبيرة، إذ إن المشروع يحتاج ويتطلب عدداً كبيراً من القضاة غير متوفر اليوم؛ لأننا لا نتحدث عن العشرات أو عدة مئات، بل نتحدث عن تنفيذ المشروع في حده الأدنى، الذي يتطلب ما يقل عن عشرة آلاف وظيفة في الجهاز العدلي نصفها للقضاة والنصف الآخر للأعوان والمساعدين في الجهاز الإداري المعاون، حتى يتمكنوا من عقد العمل في المحاكم المتخصصة، وكذلك محاكم الاستئناف، مضيفاً: "هذا لا يتطلب فقط فتح وظائف جديدة بقدر ما يستلزم توفير وتأهيل وتدريب، ويتطلب أيضاً مقرات للمحاكم الابتدائية والاستئناف العليا بمواصفات خاصة، كمحاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجنائية، ويتطلب أيضاً أموالاً وكوادر بشرية غير متوفرة في الوقت الحالي، حيث إن توفيرها يُكمل الصورة والمنظومة للعمل الناجح"، مبيناً أن هناك تطوراً في وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، خاصة بعد توحيد رئاستها من معالي الشيخ "د.محمد العيسى" -وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء-.

جمعية حقوق الإنسان تتابع القضية.. وعميد الكلية: الطلاب راسبون

طلاب بجامعة "أم القرى" يتهمون عضو هيئة تدريس بتعمد "رسوبهم"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م

http://sabq.org/KZ5fde

عوض الفهمي- سبق- مكة المكرمة:

قال ثلاثة طلاب في كلية إدارة الأعمال بجامعة أم القرى في مكة المكرمة إنهم تعرضوا للرسوب في مادة دراسية بتعمد من عضو هيئة تدريس مصري الجنسية، وأعلنت الجامعة رسوبهم بعد مراجعة أوراقهم.

وقال الطلاب الثلاثة لـ"سبق": إن أحدهم يعتبر الطالب الأول على الدفعة، وأن عضو هيئة التدريس تعمد رسوبهم بسبب خلافات شخصية سابقة.

وأضافوا أن رئيس قسم إدارة الأعمال كون لجنة لمراجعة أوراق اختبار الطلاب الذين كان عددهم أربعة، حيث اتضح أن أحدهم لم يتجاوز المادة بالفعل، بينما ثلاثة منهم يستحقون النجاح بكل جدارة.

وتابعوا: إن أحد أعضاء اللجنة وهو عضو هيئة تدريس كندي الجنسية قال لهم حين سألوه عن أسباب رسوبهم: إنهم لا يستحقون الرسوب، وأن من قام بتدريس المادة لهم لم يقم بتدريس المقرر المطلوب، كما أنه لم يحدد توزيع الدرجات للمادة من حيث الاختبارات الدورية أو الاختبار النهائي.

وأشاروا إلى أنهم تقدموا عدة مرات لعميد الكلية لكن دون جدوى، مما دفعهم إلى تقديم شكوى لمدير الجامعة الذي أحالهم لوكيل الجامعة، والذي طلب منهم تقديم شكوى رسمية بقضيتهم، لكن الطلاب قالوا ما لبثنا أن خرجنا من مكتبه حتى تلقينا اتصالاً من مكتبه يفيد بأننا راسبون في تلك المادة، وأن علينا حملها في الفصل الصيفي، مطالبين بحضورنا لأولى المحاضرات التي بدأت هذا الأسبوع.

وقالوا: نريد التدخل من قبل المسؤولين في التعليم العالي لإنصافنا من الظلم الذي تعرضنا له، من قبل عضو هيئة التدريس بكلية إدارة الأعمال قسم إدارة الأعمال، حيث نسعى للحاق بالفرص الوظيفية عن طريق برنامج جدارة، والذي سيتم إغلاقه الأربعاء القادم.

ومن جانبه قال لـ"سبق" الدكتور محمد العميري عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة أم القرى إن الطلاب اتضح بعد مراجعة اللجنة لأوراق الإجابة أنهم لم يحصلوا على درجة النجاح، كما اتضح أنهم كلفوا من قبل عضو هيئة التدريس بواجب لكنهم لم يسلموه في الوقت المحدد لتسليمه، ومراعاة من الكلية لهم لأنهم طلاب متخرجون تم اعتماد تلك المادة لهم في الفصل الصيفي الحالي.

وطالب "العميري" الطلاب بحضور المحاضرات بدءاً من يوم غد الثلاثاء حتى لا يفوتون الفرصة على أنفسهم.

ومن جانب آخر أكد مصدر لـ"سبق" في جمعية حقوق الإنسان بمكتب مكة المكرمة، أن الجمعية تلقت شكوى من الطلاب الثلاثة بما تعرضوا له، وقد باشرت الجمعية ملف القضية.

حقوق الإنسان تتحرى عن حقيقة الطفل الملصق

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130611/Con20130611609849.htm

عبدالهادي الصويان (المدينة المنورة)

انتقد المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف العمل غير الإنساني الذي قام به شخصان تجردا من أي مشاعر إنسانية، حيث قاما بتعليق طفل في الرابعة من عمره بالجدار مستخدمين لاصقا شديد القوة، ولم يكتفيا بذلك بل حرصا على توثيق فعلتهما المشينة بالجوال في عمل ينافي القيم الإنسانية وينتهك الطفولة. ودعا الدكتور الشريف كل من يعرف الشخصين اللذين انتهكا حق الطفل أو لديه معلومات عنهما إلى التواصل مع الجمعية بشكل عاجل لتتولى الجهات الحكومية المعنية أخذ حق الطفل ومعاقبة المنتهكين لحقوقه، مؤكدا ضرورة تحديد الجهة التي يجب أن تتعقب مصدر تلك الصور أو المقاطع التي تظهر عبر مختلف الوسائل، هل هي هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أم الشؤون الاجتماعية أم وزارة الثقافة والإعلام.

وأضاف الشريف، مازلنا نقول إن الحاجة تدعو إلى سرعة إصدار نظام يحدد المسؤوليات بشكل واضح، ولابد من الاستعجال في تجريم العنف ضد الطفل والمرأة على حد سواء، لأنه في ظل غياب هذا النظام سوف تظل حقوق الطفل معرضة للانتهاك. يذكر أن هذه الصورة تم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية.

جمعية حقوق الإنسان تطالب بحسم قضية إسطبلات فيصلية الطائف

المصدر: جريدة الجزيرة اون لاين الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
http://www.al-jazirahonline.com/2013/20130610/ac40478.htm

الطائف - عبدالكريم العتيبي
طالبت جمعية حقوق الإنسان، محافظة الطائف بالتحرك لحسم قضية إسطبلات الخيول التي تنتشر في حي الفيصلية بالحوية.
وعلمت (الجزيرة أونلاين) أن الجمعية خاطبت محافظة الطائف أمس الأول، بعد وصول الحلول مع أمانة المحافظة إلى نقطة مغلقة حول نقل الإسطبلات خارج الحي السكني.
وجاء تحرك جمعية حقوق الإنسان بعد لجوء العديد من أهالي وسكان حي الفيصلية بطلب إبعاد الإسطبلات التي تزيد أعدادها على 11 إسطبلاً، وتشهد مئات الخيول في الإجازة الصيفية، وتقوم العمالة التي تتولى تربيتها بنقل نفاياتها وروثها داخل الحي مما ينذر بحدوث كارثة بيئية.
يذكر أن إسطبلات هذه الخيول تقع بين منازل السكان، وكانت قبل تحويلها إلى إسطبلات منازل سكنية.

حقوق الإنسان تدعو إلى دعم مجمع الأمل بالاستشاريين لمواجهة الضغط

المصدر: جريدة الوئام الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
رابط الخبر

الرياض-الوئام:
اثنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على الجهود التي يبذلها مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض وحسن تعامله مع المرضى . كما أشادت بتعاون المجمع مع الجمعية وتمكين وفد الجمعية من التواصل المباشر مع المرضى والتجول في كافة إنحاء المجمع .
وأشاد تقرير أعده فريق نسائي من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعد زيارة لمجمع الامل بمشروع الرعاية المنزلية ومساهمته في تخفيف الضغط على المجمع وتوعية الأسر بكيفية التعامل مع المريض النفسي وعدم نبذه بسبب مرضه وكيفية انخراطه في المجتمع بشكل فعال وبحسب كل مرض تحدد مدة المعاينة الدورية المنزلية لحالته .وايضاً تجربة توظيف مرشدي التعافي وبرامج منزل منتصف الطريق ودعم المتعافين معنويا بما يضمن استقرار الحالة ومساعدتهم للحصول على وظائف .

ودعا التقرير إلى دعم المجمع لزيادة عدد الأطباء والاستشاريين نظراً لكثرة المراجعين والمرضى ، وأيضا تفعيل جهوده لإيجاد حضانة لأطفال منسوبات المجمع بما يساهم في المزيد من العطاء والإنتاج من قبلهن .
وقد رصد تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من الملاحظات أثناء جولته في المجمع ومنها عدم وجود أماكن راحة مخصصة لعاملات النظافة والحاجة الى زيادة التهوية في بعض الغرف ،وفي العيادات الخارجية النسائية يتم الكشف على المريضة بوجود الطبيبة والممرضة والباب يترك مفتوحا حماية للطبيبة والممرضة من تعدي المريضات عليهن مما يحرم الفريق الطبي من معرفة تعابير وجه المريضة والتي هي مهمة في تقييم حالتها .
كما طالب تقرير الجمعية بإنشاء مكان مخصص لزيارة الأسر لمرضاهم بديلاً لما هو معمول به حاليا في بهو المجمع بما يساهم في زيادة الخصوصية للمريض ، بالإضافة الى إيجاد نظام لمراقبة المرضى والعاملين بالكاميرات لحمايتهم من الضرر والسعي الدائم لعدم انقطاع الأدوية الضرورية للمرضى .
ولم يرصد تقرير اللجنة المشكلة من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أي ملاحظات على مستوى النظافة بالمجمع ولكنة دعا إلى فتح بعض دورات المياه المغلقة .وعدم تخصيص دورات مياه لفئة من المرضى دون الأخرى ، مشيداً بمستوى برامج التغذية المقدمة للمرضى وواصفا الوجبات الغذائية المقدمة بالممتازة .
وفي مجال الصعوبات الى يواجهها مجمع الأمل أشار تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى عد تجاب الشرط والهلال الأحمر لإحضار المريض المتهيج للمستشفى علماً بان احضار المريض ليس من اختصاص المجمع بالإضافة الى وجود بعض المرضى الذين ترفض اسرهم استلامهم بالرغم من استقرار حالتهم علما بان هناك قرار يقضي بتسليم المريض المستقر لأسرته جبراً حيث يشغل هؤلاء المرضى اسرة يوحد بالخارج من هو بحاجة اكثر لها .
وفيما يخص إشكالية استقبال المجمع للخادمات دعا التقرير مركز شؤون الخادمات لاستقبال الخادمات المستقرة حالتهن والمتعافيات .
وقد دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مجمع الأمل إلى معالجة الملاحظات التي تم رصدها كما دعته الى مواصلة العمل بالبرامج التي عرضها التقرير وفيها الأقسام النسائية والطوارئ والإسعاف والبرامج المطبقة لاستقبال المرضى والمريضات وقسم الملاحظة وايضاً قسم التأهيل والانشطة الذي يعلم المريضات العديد من المهارات ويعالج بعض السلوكيات السيئة لدى المريضات واعادة اكتساب المريض للمهارات اليومية وايضا يقدم برامج لمنع الانتكاسة وجناح الإدمان النسائي والذي كان يتواجد به خمس حالات في طور الشفاء كما يحتوي على برامج ومكتبة وقسم مخصص للارشاد الديني وايضا برامج الترفيه ، ونوه التقرير بتنظيم المجمع لدورات لتعزيز ثقافة حقوق المرضى لدى العاملين بالإضافة إلى ما لمسه الفريق النسائي للجمعية من حسن تعامل الأخصائيات مع المريضات وإلمامهن بحالة كل مريضة .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

قالت إن القضية تصل إلى 3 سنوات .. نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان:

أطالب بدور إيواء توفر للمرأة الملجأ لحين إنهاء قضية طلاقها

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ- 12 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/12/article_762670.html

"الاقتصادية" من الرياض
قالت نورة العجلان نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان، إن المرأة لا تحصل على الطلاق في المملكة إلا بعد جهد جهيد وإجراءات بيروقراطية طويلة قد تمتد أكثر من ثلاث سنوات، مطالبة في هذا السياق باستحداث دور إيواء توفر للمرأة الملجأ لحين انتهاء قضيتها.

وتابعت العجلان خلال اجتماع لجنة حقوق الإنسان والعرائض التاسع أمس الثلاثاء، برئاسة الدكتور محمد بن أمين الجفري نائب رئيس مجلس الشورى وحضور عدد من المواطنين الذين قدموا للمجلس عرائض ومقترحات، أن قضايا النفقة تحتاج إلى مراجعة، موضحة أن مبلغ النفقة ليس عادلاً في ظل ما نعيشه من غلاء في الأسعار، وأن الزوج الذي دخله لا يتجاوز 2000 ريال أيضاً لا يستطيع أن يلتزم بنفقة قدرها 1500 ريال، كما أن قضية تشدد القضاة في إصدار "صك الإعالة" وطول الإجراءات المطلوبة لاستخراجه، تجعل المرأة في مأزق مالي كبير، وعرضة للابتزاز.
وقالت العجلان إن المطلقة في المملكة تتمتع بحق الحضانة المكانية وليس بحق الحضانة القانونية، وهناك فرق كبير بينهما، حيث إن الحضانة القانونية تعطيها الحق في تمثيل أبنائها لدى الجهات الرسمية والبت في معاملاتهم، وهو الأمر الذي لا توفره الحضانة المكانية.
وختمت العجلان بالمطالبة بمكاتب تشرف على الأسر المطلقة، تلجأ إليها الأسرة المطلقة وتتابع قضاياها.
وقالت إحدى المواطنات إن قضية المطلقات قضية متشعبة وشائكة وتشترك في مسؤوليتها العديد من الجهات، لذلك نتساءل عن إمكانية استحداث مكتب للتنسيق في قضايا الطلاق بين مسؤوليات وزارات الشؤون الاجتماعية والعدل، كما طالبت بإنشاء جهة تحمي الطفل في أثناء سير قضية الطلاق وقبل الحكم فيها، خصوصاً أن بعض الآباء والأمهات يكون مريضا نفسياً أو متعاطيا للمخدرات.
وفي محور آخر، طالب المواطن فواز الدخيل بهيئة تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة تكون في مقدمة مهامها مراقبة تنفيذ الأنظمة والأوامر الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى دورها الإحصائي لتوفير قاعدة بيانات متكاملة عن ذوي الاحتياجات الخاصة، كما طالب الدخيل بأن يكون في عضويتها ثلاثة أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.
بعد ذلك انتقل المجتمعون لمناقشة المحور الثالث وهو الذي خصص لقضية "المعلمات البديلات المستثنيات"، حيث بدأت المتحدثة باسم البديلات المستثنيات الأستاذة أمل الشاطري، موضحة أن قضيتهن ما زالت محل أخذ ورد رغم صدور العديد من الأوامر والقرارات بهذا الخصوص.
ونقلت الشاطري اعتراض البديلات المستثنيات على شروط التعيين التي فرضتها اللجنة الوزارية المشكلة بهذا الخصوص، موضحة أن الاعتراض يأتي استناداً إلى مطالبهن بالعدل والمساواة.
وأوضحت أن اللجنة اشترطت عليهن اجتياز اختبار "قياس"، الأمر الذي ترفضه المعلمات؛ لأنهن سبق أن عملن كمعلمات وجرى تقييمهن على رأس العمل، كما أنه يساويهن بالخريجات حديثاً اللاتي لم يمارسن مهنة التعليم، وزادت الشاطري أن المعلمات رفضن توزيعهن على أساس الاحتياج المكاني، الذي يتجاهل خدماتنا السابقة ولا يساويهن بزميلات سابقات لم يشترط عليهن الاحتياج المكاني.
وأضافت أن اللجنة أيضاً اشترطت تعييننا على دفعات لمدة ثلاث سنوات، متسائلة عمن يمكن أن يعوضهن عن هذه السنين خصوصاً أن الغالبية متخرجات منذ سنين طويلة؛ ويهمهم أن تحتسب هذه السنين في مدد الخدمات. كما اعترضت على تعيين بعض المعلمات البديلات على وظائف إدارية وإرغامهن على ذلك وهن اللاتي سبق أن عملن كمعلمات بديلات، يضاف إلى ذلك استثناء معلمات محو الأمية من التثبيت!
وتابعت الشاطري أننا رضينا بحل قضيتنا عبر تنازلات لم نكن لنقدمها لولا تعاوننا مع اللجنة الوزارية في سبيل حل هذه القضية، موضحة أن المعلمات البديلات قبلن بالخضوع لاختبار قياس، لكن بشرط أن يكون بعد تاريخ المباشرة، خصوصاً أن وزارة التربية والتعليم ستخضع كل المعلمات اللاتي على رأس العمل لذات الاختبار.
وأضافت أن المعلمات أيضاً تنازلن عن التعويض المادي بـ " أثر رجعي" مقابل احتساب الدرجة المستحقة في التعيين واحتساب الخبرات.
وزادت أن المعلمات أيضا يتمسكن بحقهن في التثبيت المكاني والوظيفي، حيث رفضن سابقاً التعيين في مناطق بعيدة فكيف نقبل الآن؟، كما يطالبن بتعيينهن دفعة واحدة في ميزانية العام المقبل.
بعد ذلك، انتقل الحديث إلى محور "السعوديات المتزوجات من غير سعودي"، حيث بدأت المداخلات مع إحدى المواطنات التي رأت أن من حق المواطنة المتزوجة من أجنبي أن يعطى زوجها الجنسية العربية السعودية بعد خمس سنوات من تاريخ الزواج، وأن يعطى خلال الخمس سنوات الأولى من تاريخ الزواج إقامة دائمة تؤهله للحياة والعمل في المملكة بشكل طبيعي، ومنح أبناء المتزوجة من غير سعودي الجنسية السعودية من دون شروط، ومعاملتهم معاملة السعوديين في فرص العمل والتعليم.

ثم داخلت مواطنة أخرى، واستعرضت معاناة السعوديات المتزوجات من غير سعوديين، وما يتعرض له أبناؤهم من شتات وعدم اعتراف من الجهات الحكومية التي ترفض توظيفهم والاعتراف بهم، وطالبت بجهة تنفيذية تتابع القرارات الصادرة بهذا الشأن.

الشورى يتراجع عن دعوة الإعلاميين إلى حضور اجتماع لجنة العرائض

المواطنون يفتحون ملفّات المعاقين والمطلّقات وغلاء الأسعار والجمعيات التعاونية

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ- 12 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/12/865061

الرياض – محمد العوني

فوجئ الإعلاميون بإبعادهم عن حضور اجتماع لجنة حقوق الإنسان والعرائض مع المواطنين في مجلس الشورى، وتراجعه عن قرار سابق بفتح الاجتماع للإعلام. واعتذر مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد الحمد للإعلاميين، مبيناً أنه قدم الدعوة للإعلاميين لكن أمانة المجلس تمسكت بالمادة 26 من لائحة المجلس الداخلية التي تنص على أن «اجتماعات اللجان غير علنية».

وأشار الحمد إلى أن مجلس الشورى من خلال لقاء لجنة حقوق الإنسان والعرائض يمثل صوت المواطنين ومطالبهم، وأن الذين حضروا من الرجال انقسموا إلى قسمين: الأول قدم لتقديم شكوى بشأن غلاء الأسعار والنصف الثاني بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي القسم النسائي من المواطنات فقد كان نصفين: الأول يتعلق بقضية المطلقات والأرامل والنصف الثاني يتعلق بالمعلمات البديلات ومطالبهن.

من جهته أوضح رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بالمجلس الدكتور عبدالله الظفيري أن اللجنة اجتمعت مع عدد من المواطنين والمواطنات واستمعت إلى عدد من العرائض المقدمة من قبلهم التي اشتملت على مطالبات من خلال خمس محاور تمثلت في موضوع المطلقات والأرامل والإشكاليات التي يواجهنها، والمحور الثاني تمثل في المتزوجات السعوديات من أجانب وحقوقهن، والمحور الثالث الغلاء وارتفاع الأسعار، والمحور الرابع موضوع البديلات المستثنيات ومطالبهن، أما المحور الخامس ما يواجهه ذوو الاحتياجات الخاصة.

وقال الظفيري إن الاجتماع ناقش مشكلات يعانونها ومن ثم طلبت اللجنة من المواطنين والمواطنات أن يتقدموا بتزويد اللجنة بعدد من المستندات والأوراق الخاصة بالطلبات وأيضا المقترحات التي يريدونها، مشيرا إلى أنه في اللجنة تم توزيع هذه المحاور بحيث إن كل عضو باللجنة يكتب ما يتم مناقشته في هذا اللقاء ومن ثم تجتمع اللجنة وتدرسها وتضع الحلول المناسبة التي قد تتبناها اللجنة سواء كان من تعديل نظام أو تضعها كتوصية على تقرير اللجنة.

وبين أن كل من تم دعوتهم من المواطنين إلى المجلس جاء بناء على ما يصل للجنة من عرائض، مبينا أن المجلس وصل إليه الآلاف من العرائض، قائلا إن هذه الاجتماعات هي البداية، مؤكدا على أن هناك لقاءات ومطالب للمواطنين وذلك بما يتعلق بالتعليم والصحة، لافتاً إلى وصول 250 عريضة للمجلس منذ بداية الدورة قبل 4 أشهر.

من جهة أخرى بين عضو المجلس التنفيذي لجمعية حماية المستهلك الدكتور شباب الحارثي أنهم عرضوا على المجلس مشكلات غلاء الأسعار العام في جميع المواد الاستهلاكية والغذائية والدوائية وارتفاعها بازدياد بنسب أعلى من بعض الدول المجاورة والكتلات والطلب الاستهلاكي الزائد في الأسر كما في الولائم والمناسبات الكبيرة والإسراف في استخدام الكهرباء، مضيفاً أنهم اقترحوا عدة حلول منها إنشاء جمعيات تعاونية للشراء والعمل الجماعي أو التكتل الشرائي باجتماع الجهات المعنية والشراء بكميات كبيرة ثم توزع الجمعيات التعاونية من أجل تخفيض الأسعار كما في دول الخليج، وكذلك

التعاون مع الجهات التنفيذية كالبلديات والجمارك ووزارة التجارة، مبيناً أن تلك الجهات متعاونة مع الجمعية إلا أنه يوجد قصور في التعاون، ووجود جهات ترشد وتخدم وتراقب وتعاقب سوف يردع التجار ويخفض من الأسعار.
من جهتها بينت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة نورة العجلان أنها قدمت تقريراً عن الوضع الراهن للطلاق في المملكة، مبينةً أنه على الرغم من ضخامة حجم مشكلة «الطلاق» إلا أنه لم ترصدها الإحصاءات الوطنية ولا يوجد دراسات في الجامعات للحديث عنها، مشيرةً إلى سلبيات الطلاق وتسببه في مشكلات المراهقين وانحرافهم نتيجة التفكك الأسري، وطالبت بحصر هذه المشكلات والنظر لها بشمولية وإحصائها لإعانة الجهات على التخطيط وبناء النظام وتركيز المصلحة العامة.
وأضافت: عرضنا مشكلات وقضايا الطلاق وتأخرها في المحاكم، وعدم وجود مكاتب في المحاكم لإنهاء إجراءات المطلقات على غرار مكاتب إصلاح ذات البين، وتحسين إقرارات النفقات على المطلقات وتحويلهن للضمان الاجتماعي حتى بعد الزواج، وقالت إن اللجنة أرادت أن يتضمن تقريري الذي قدمته أرقاماً عن حجم المشكلة، وهذا ليس دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بل هو دور مجلس الشورى الذي يراجع الأنظمة، وإنني ذكرت في التقرير أن هناك أموراً لا يوجد لها نظام وهناك أمور موجودة في الأنظمة وهي بحاجة إلى تعديل.
وبينت العجلان أن من ضمن مشكلات قضية الطلاق أنه لا يوجد حصر شامل لعدد المطلقات وأن التعداد السكاني الماضي لم يظهر نتائج عدد المطلقات، وأن المرأة السعودية المعيلة عددها كبير في المملكة، وفي التعدادات السابقة في عام 1425هـ كان عدد المطلقات قد بلغ 80 ألف مطلقة في مقابل 28 ألف رجل مطلق، وهذا يشير إلى أن النظام يخدم الرجال أكثر من أن يخدم النساء في أن تستمر حياتهم، ونسبة المطلقات للرجال هي 74% من المطلقات في المجتمع هن نساء، والبنك العقاري قدر نسبة المطلقات والمعيلات بنسبة المطلقات 20% من سيدات المجتمع.
وفي مداخلتها طالبت نورة العجلان باستحداث دور إيواء توفر للمرأة الملجأ لحين انتهاء قضية طلاقها التي قد تمتد لثلاث سنوات، مشيرةً إلى أن قضايا النفقة تحتاج إلى مراجعة، وأن مبلغ النفقة ليس عادلاً في ظل ما نعيشه من غلاء في الأسعار، وأن الزوج الذي دخله لا يتجاوز 2000 ريال أيضاً لا يستطيع أن يلتزم بنفقة قدرها 1500 ريال، كما أن قضية تشدد القضاة في إصدار «صك الإعالة» وطول الإجراءات المطلوبة لاستخراجه، تجعل المرأة في مأزق مالي كبير، وعرضة للابتزاز.
وكانت لجنة حقوق الإنسان والعرائض عقدت أمس اجتماعها التاسع برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري وحضور عدد من المواطنين.

في اللقاء الثالث للجنة حقوق الإنسان والعرائض مع المواطنين والمواطنات

الشورى يناقش حقوق المطلقات والأرامل وذوي الاحتياجات ومشكلة المعلمات البديلات والسعودية المتزوجة بأجنبي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ- 12 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/12/article843095.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

ناقشت لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى أمس الثلاثاء في اجتماعها الثالث من نوعه والتاسع للجنة برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد أمين الجفري "حقوق المطلقات والأرامل"، والسعوديات المتزوجات من غير سعودي، والمعلمات البديلات المستثنيات واستغلال شركات في القطاع الخاص للمعوقين وغلاء الأسعار.

اللقاء بين المواطنين ولجنة حقوق الإنسان تم في جلسة مغلقة بناء على نص نظامي للائحة قواعد عمل الشورى المقرة بأمر ملكي استندت عليه أمانة المجلس، بدأ بكلمة للدكتور الجفري شكر خلالها للمواطنين حضورهم وتقديمهم مقترحاتهم وآراءهم، موضحاً أن المجلس يهتم بكل ما له علاقة بشؤون المواطنين؛ فكان حريصاً على أن تكون من ضمن لجانه لجنة لحقوق الإنسان والعرائض، التي تعتبر وسيلة لتلقي هموم وآراء وأفكار واقتراحات المواطنين امتثالاً للأوامر الملكية الكريمة التي تؤكد دائماً على التواصل مع المواطنين والاستماع إليهم، ثم التحرك في ضوء لوائح المجلس وأنظمته الداخلية.

وأضاف الجفري بقوله: نتطلع إلى ما سيقدمه الحضور من المواطنين في هذا الاجتماع لرصد رؤاهم وأفكارهم ومتابعتها عبر اللجان المتخصصة، ومن ثم الاستفادة منها خلال مناقشة المجلس للتقارير الحكومية أو من خلال استحداث الأنظمة أو تعديل الأنظمة القائمة".

وبعد إعلان نائب رئيس المجلس بداية الحوار في المحور الأول الخاص بحقوق المطلقات والأرامل قالت مواطنة: إن قضية المطلقات قضية متشعبة وشائكة وتشترك في مسؤوليتها العديد من الجهات، لذلك نتساءل عن إمكانية استحداث مكتب للتنسيق في قضايا الطلاق بين مسؤوليات وزارات الشؤون الاجتماعية والعدل، كما طالبت بإنشاء جهة تحمي الطفل أثناء سير قضية الطلاق وقبل الحكم فيها، خصوصاً أن بعض الآباء والأمهات يكون مريضاً نفسياً أو متعاطياً للمخدرات.

وداخلت نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان نورة العجلان موضحة أن نسبة الطلاق في المملكة تعد مرتفعة، وأن المرأة لا تحصل على الطلاق إلا بعد جهد جهيد وإجراءات بيروقراطية طويلة قد تمتد لأكثر من ثلاث سنوات، مطالبة في هذا السياق باستحداث دور إيواء توفر للمرأة الملجأ لحين انتهاء قضيتها.

وتابعت العجلان أن قضايا النفقة تحتاج إلى مراجعة، موضحة أن مبلغ النفقة ليس عادلاً في ظل ما نعيشه من غلاء في الأسعار، كما أن قضية تشدد القضاة في إصدار "صك الإعالة" وطول الإجراءات المطلوبة لاستخراجه، تجعل المرأة في مأزق مالي كبير وعرضه للابتزاز.

وطالبت العجلان بمكاتب تشرف على الأسر المطلقة تلجأ إليها الأسرة المطلقة وتتابع قضاياهم وقالت إن المطلقة في المملكة تتمتع بحق الحضانة المكانية والتي لا تعطيها الحق في تمثيل أبنائها لدى الجهات الرسمية والبت في معاملاتهم، وهو الأمر الذي لا توفره الحضانة المكانية.

وانتقل المجتمعون بعد ذلك للحديث عن أصحاب الاحتياجات الخاصة واستهل المواطن فواز الدخيل بالمطالبة بهيئة تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة تكون في مقدمة مهامها مراقبة تنفيذ الأنظمة والأوامر الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة،

بالإضافة إلى دورها الإحصائي لتوفير قاعدة بيانات متكاملة عن ذوي الاحتياجات الخاصة، كما طالب بأن يكون في عضويتها ثلاثة أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.
وانتقد الدخيل إهمال حاجة أهالي ذوي الاحتياجات الخاصة المادية، خصوصاً أولئك الذين يسكنون المناطق والقرى البعيدة ويتكبدون عناء السفر للحصول على العلاج أو متابعة برامج التأهيل؛ إذ إن مبلغ الإعانة لا يكفي أقل القليل في هذا الشأن.
ولفت الدخيل إلى أن المملكة وقعت التزامات وبروتوكولات دولية خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة لكن لا يوجد أي جهة مسؤولة عن متابعة تطبيق هذه الالتزامات، ونبه إلى أن مبلغ الإعانة يصرف بناء على الحالة الصحية في دول العالم بينما في المملكة يصرف بناء على الحالة الاجتماعية، وهو الأمر الذي يخالف النظام الدولي الذي وقعت عليه المملكة، كما تساءل الدخيل عن سبب قطع إعانة المعوقة عندما تتزوج، وكأن إعاقتها انتهت بزواجها!.
ودعا المواطن الدخيل بمسح وطني يظهر عدد ذوي الاحتياجات الخاصة والخدمات التي تقدم لهم في المنشآت الحكومية والخاصة، كما طالب مراكز ومعاهد التدريب الفني والمهني بتقديم برامج تدريبية متقدمة تتلاءم مع احتياجات سوق العمل.
وشدد المواطن سلمان الشهري على المطالبة بمظلة عليا لذوي الإعاقة تتابع تنفيذ القرارات الخاصة بهم والخدمات التي تقدم لهم، وهو ما أيده المواطن عبد الله بن سعيد مضيفاً أن الحاجة أيضاً ملحة لإعادة النظر في مبلغ الإعانة وعلى أي أساس تم تحديد المبلغ ب 830 ريالا.
وتحدث المواطن سعيد القحطاني عن استغلال الشركات للمعوقين وتوظيفها لهم بمبالغ زهيدة مقابل استفادتها منهم في رفع نسبة السعودة لديها، كما طالب باستغلال مباني المدارس في الفترة المسائية لتقديم خدمات تأهيلية لذوي الإعاقة.
وفي ثالث محاور اللقاء الذي امتد لأكثر من ساعتين ناقش المجتمعون قضية " المعلمات البديلات المستثنيات" فبدأت المتحدثة باسم البديلات المستثنيات أمل الشاطري كلمتها بالتأكيد على أن قضيتهن لا زالت محل أخذ ورد رغم صدور العديد من الأوامر والقرارات بهذا الخصوص.
ونقلت الشاطري اعتراض البديلات المستثنيات على شروط التعيين التي فرضتها اللجنة الوزارية المشكلة بهذا الخصوص، موضحة أن الاعتراض يأتي استناداً إلى مطالبهن بالعدل والمساواة.
وأوضحت الشاطري أن اللجنة اشترطت عليهن اجتياز اختبار "قياس" وهو الأمر الذي ترفضه المعلمات لأنهن سبق أن عملن كمعلمات وجرى تقييمهن على رأس العمل، كما أنه يساويهن بالخريجات حديثاً اللاتي لم يمارسن مهنة التعليم، وزادت الشاطري أن المعلمات رفضن توزيعهن على أساس الاحتياج المكاني، الذي يتجاهل خدماتنا السابقة ولا يساويهن بزميلات سابقات لم يشترط عليهن الاحتياج المكاني.
وأضافت أن اللجنة أيضاً اشترطت تعييننا على دفعات لمدة ثلاث سنوات، متسائلة عمن يمكن أن يعوضهن عن هذه السنين خصوصاً أن الغالبية متخرجات منذ سنين طويلة؛ ويهمهم أن تحتسب هذه السنين في مدد الخدمات، واعترضت كذلك على تعيين بعض المعلمات البديلات على وظائف إدارية وإرغامهن على ذلك وهن اللاتي سبق أن عملن كمعلمات بديلات، يضاف إلى ذلك استثناء معلمات محو الأمية من التثبيت!.
وتابعت الشاطري قولها: إننا رضينا بحل قضيتنا عبر تنازلات لم نكن لنقدمها لولا تعاوننا مع اللجنة الوزارية في سبيل حل هذه القضية، موضحة أن المعلمات البديلات قبلن بالخضوع لاختبار قياس لكن بشرط أن يكون بعد تاريخ المباشرة، خصوصاً أن وزارة التربية والتعليم ستخضع كل المعلمات اللاتي على رأس العمل لذات الاختبار، وأضافت بأن المعلمات أيضاً تنازلن عن التعويض المادي ب " أثر رجعي" مقابل احتساب الدرجة المستحقة في التعيين واحتساب الخبرات.
وزادت أن المعلمات أيضاً يتمسكن بحقهن في التثبيت المكاني والوظيفي حيث رفضن سابقاً التعيين في مناطق بعيدة فكيف نقبل الآن؟، كما يطالبن بتعيينهن دفعة واحدة في ميزانية العام المقبل، وختمت بأن المعلمات يتطلعن لدعم مجلس الشورى للمساعدة في إلغاء شروط اللجنة الوزارية المشكلة لتنفيذ الأمر الملكي الكريم.
وفور الانتهاء من محور المعلمات البديلات المستثنيات انتقل الحديث إلى" السعوديات المتزوجات من غير سعودي" حيث بدأت المداخلات مع إحدى المواطنات التي رأت أن من حق المواطنة المتزوجة من أجنبي أن يعطى زوجها الجنسية السعودية بعد خمس سنوات من تاريخ الزواج وأن يعطى خلال الخمس سنوات الأولى من تاريخ الزواج إقامة دائمة تؤهله للحياة والعمل في المملكة بشكل طبيعي، ومنح أبناء المتزوجة من غير سعودي الجنسية السعودية من دون شروط، ومعاملتهم معاملة السعوديين في فرص العمل والتعليم.

وداخلت مواطنة أخرى مستعرضةً معاناة السعوديات المتزوجات من غير سعوديين وما يتعرض له أبناؤهم من شتات وعدم اعتراف من الجهات الحكومية التي ترفض توظيفهم والاعتراف بهم، وطالبت بجهة تنفيذية تتابع القرارات الصادرة بهذا الشأن.

آخر المحاور كان بشأن غلاء الأسعار حيث بدأ الحديث مع عضو المجلس التنفيذي في جمعية حماية المستهلك المهندس إبراهيم الخليف الذي شكر دعوة مجلس الشورى لحضور هذه الجلسة والذي يعكس اهتمام المجلس بما يهم المواطن، منتقداً السلوك الاستهلاكي لدى المواطنين، مؤكداً أن المواطن يستطيع أن يقاطع المنتجات التي يرى أن أسعارها مبالغ فيها، موضحاً أن الجمعية لديها معلومات تثبت أن الأسعار في المملكة لا تعد مرتفعة مقارنة بالأسعار في الدول المجاورة.

وقال الخليف إن هناك مشكلة لدى بعض التجار الذين برروا ارتفاع الأسعار بارتفاع أسعار المواد الخام حيث إن المواد الخام عادت الآن لأسعارها السابقة بينما لازالت منتجاتهم بذات السعر ولم تتغير، مطالباً بجهة تضبط الأسعار وتعالج التجاوزات والمشكلات التي يواجهها التجار والمواطنون.

وبعد ذلك تحدث المواطن حازم السويدان عن تجربة دول مجاورة مع الجمعيات التعاونية التي نجحت خلال السنوات الماضية في ضبط أسعار المواد الاستهلاكية، لافتاً إلى أن الوقت قد حان لتطبيق آلية الجمعيات التعاونية التي تعتبر أفضل الحلول في مواجهة غلاء الأسعار.

وداخل شباب الحارثي عضو جمعية حماية المستهلك الذي أكد على أن الرهان هو على توعية المستهلك بالسلع البديلة وبالسلوك الاستهلاكي السليم، موضحاً أن حماية المستهلك أوجدت للإرشاد والتوعية.

وفي نهاية الاجتماع شكر نائب رئيس المجلس الحضور على ما قدموه من مقترحات وآراء، ووعد المواطنين بأن جميع ما طرح في هذا الاجتماع سيأخذ طريقة حسب لوائح المجلس وأنظمته، وسيساهم بإذن الله في دعم عمل المجلس نحو مزيد من التواصل مع المواطن الكريم وتحقيق تطلعاته.

من جهته قال رئيس حقوق الإنسان الدكتور عبدالله بن محارب الظفيري إن اللجنة ستجتمع لمناقشة ودراسة ما تم في اللقاء مع المواطنين لتضع الحلول المناسبة التي قد تتبناها اللجنة من خلال تعديل نظام قائم او تبنيها كتوصيات على التقارير الحكومية وأشار إلى أن اللجنة التي استقبلت منذ بداية الدورة السادسة أكثر من 250 عريضة، ناقشت مع المواطنين والمواطنات الذين حضروا اللقاء جميع المشكلات التي يعانونها من جميع الجوانب كما طالبتهم بتزويدها بالمستندات والأوراق الخاصة بعرائضهم والمقترحات التي يرونها.

"الشورى" يحجب "الإعلام" عن تظلمات "الأرامل" و"البديلات"

المتحدثة باسم المستثنيات: سنتنازل عن رواتبنا بـ"أثر رجعي" بشرط احتساب سنوات الخبرة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ- 12 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=149257&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح

بعد أن كان قد وجه الدعوة للإعلاميين لحضور اجتماع لجنة حقوق الإنسان مع بعض أصحاب التظلمات ومقدمي العرائض، ومنهم أرامل ومطلقات، ومعلمات بديلات، وذوو احتياجات خاصة، ومشتكون من غلاء الأسعار، منع مجلس الشورى ممثلي الصحف من دخول الجلسة.

وفيما اعتذر مساعد رئيس الشورى الدكتور فهاد الحمد للإعلاميين عما حدث، لكونه هو من وجه الدعوات، أفاد بأن قرارا اتخذ من أمانة مجلس الشورى بحجب الجلسة عن الإعلاميين، والاكتفاء بتوزيع بيان صحفي عما دار فيها، مستندة في ذلك إلى المادة 26 من نظام المجلس ولوائحه، والتي تنص على أن اجتماعات اللجان غير علنية.

وعلى الرغم من ذلك، إلا أن الحمد بين أن لممثلي وسائل الإعلام الحق في لقاء المواطنين الذين حضروا الاجتماع مع لجنة حقوق الإنسان والعرائض، مشيرا إلى أن اللقاء الذي دار أمس انقسم إلى قسمين فيما يخص الشق الرجالي منهم، الأول تقدم بشكوى بشأن غلاء الأسعار والنصف الثاني بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي القسم النسائي من المواطنات فقد تعلق المحور الأول بقضية المطلقات والأرامل، والثاني بالمعلمات البديلات ومطالبهن.

إلى ذلك قدمت نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة نورة العجلان، ملفا متكاملا حول الوضع الراهن للطلاق في المملكة ومسبباته، وانتقدت غياب الإحصاءات الوطنية، فيما أثارت موضوع "عدم كفاية النفقة"، في ظل تدني رواتب الشباب، وعدم كفايتها لإعالة أسرة من أربعة أطفال، بحيث إذا قرر القاضي بأن النفقة تكون 500 ريال أي 2000 ريال وبذلك يكون راتب الشاب ذهب في النفقة، ولا يوجد جهة تساعد الأسرة، والضمان الاجتماعي إذا تزوجت المرأة يقطع عنها المعاش الضماني على الرغم من أنها تزوجت من رجل آخر.

وبينت العجلان أن من ضمن المشاكل لقضية الطلاق أنه لا يوجد حصر شامل لعدد المطلقات وأن التعداد السكاني الماضي لم يظهر نتائج عدد المطلقات، وأن المرأة السعودية المعيلة عددها كبير في المملكة، وفي التعدادات السابقة في عام 1425هـ كان عدد المطلقات بلغ 80 ألف مطلقة في مقابل 28 ألف رجل مطلق وهذا يشير إلى أن النظام يخدم الرجال أكثر من أن يخدم النساء في أن تستمر حياتهم، ونسبة المطلقات للرجال هي 74% من المطلقين في المجتمع هن نساء، والبنك العقاري قدر نسبة المطلقات والمعيلات بنسبة المطلقات 20% من سيدات المجتمع.

وفي محور غلاء الأسعار، استعرض عضو المجلس التنفيذي لجمعية حماية المستهلك الدكتور شباب الحارثي مشكلة الغلاء في جميع المواد الاستهلاكية والغذائية والدوائية وارتفاعها بازدياد بنسب أعلى من بعض الدول المجاورة والطلب الاستهلاكي الزائد في الأسر، كما في الولائم والمناسبات الكبيرة والإسراف في استخدام الكهرباء.

وقدم الحارثي مقترحات منها إنشاء جمعيات تعاونية للشراء والعمل الجماعي أو التكتل الشرائي باجتماع الجهات المعنية والشراء بكميات كبيرة ثم توزع الجمعيات التعاونية من أجل تخفيض الأسعار كما في دول الخليج، وكذلك التعاون مع الجهات التنفيذية كالبلديات والجمارك ووزارة التجارة، مبيناً أن تلك الجهات متعاونة مع الجمعية إلا أنه يوجد قصور في التعاون، ووجود جهات ترشد وتخدم وتراقب وتعاقب سوف يردع التجار ويخفض من الأسعار.

أما في موضوع البديلات، فقد طالبت المتحدثة باسم المعلمات البديلات أمل الشاطري بأن يتم إنصافهن في التعيين أسوة بزميلاتهن من المعلمات اللاتي تم تعيينهن بموجب الأمر الملكي الكريم، مشيرة إلى أن من ضمن الاعتراضات التي قدمنها أن يتم قياسهن في اختبار القياس وأنهن يرضين بالقياس بعد تعيينهن على رأس العمل، كما أنهن يتنازلن عن رواتبهن بأثر رجعي في حال التوظيف لهن بشرط أن يتم احتساب سنوات الخبرة لهن من ضمن سنوات العمل كي يتحقق لهن التقاعد في السن النظامية، بالإضافة إلى أن يعين على المرتبة التي يستحققنها.

وأكدت أن المعلمات البديلات عانين طوال سنوات عملهن في مهنة التعليم من النقل والعمل كبديلات وأن يتم تعيينهن في المدن التي يعملن بها وليس أن يتم نقلهن إلى المناطق النائية والبعيدة، علماً بأنهن عملن في تلك المناطق وقد عانين من ساعات الخروج المبكر في العمل في الساعة الثانية فجراً والعودة إلى المنزل الساعة الثالثة عصراً، وكذلك الخوف من السائق الأجنبي وحوادث الطرق ومخاطر التنقل والنقل بين المدن والقرى.

وأشار عضو لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى الدكتور عبدالله الظفيري إلى أن عدد العرائض التي وصلت إلى المجلس منذ بداية الدورة السادسة قبل 4 أشهر، بلغ 250 عريضة.

أعضاء الشورى يستمعون لشاكل المواطنين..وغلاء الأسعار ومشاكل المطلقات الأبرز

حضر المواطنون وغاب الإعلام بعد تحويل اللقاء إلى "سري"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ- 12 يونيو 2013م
رابط الخبر

جابر المالكي - الرياض

حضر المواطنون وغاب الإعلام عن سماع مطالبهم أمام أعضاء مجلس الشورى المتمثل في لجنة حقوق الإنسان والعرائض رغم أن الاجتماع كان مدعوًا له مندوبو وسائل الإعلام إلا أنهم فوجئوا بتحوله إلى «لقاء سري» وتم إخراج الإعلاميين من قاعة الاجتماعات المخصصة لذلك.

من جهته اعتذر مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد الحمد عن هذا الأمر، مبينًا أنه هو من قام بدعوة الإعلام للحضور ولكن عند تقديم الخطاب لأمانة المجلس بشأن حضور وسائل الإعلام للنقاشات التي سوف يقدمها المواطنون تمسكت أمانة المجلس بالمادة 26 من نظام مجلس الشورى ولوائحه والتي تنص على أن اجتماعات اللجان غير علنية ولا يكون انعقادها نظاميًا إلا بحضور ثلثي أعضائها على الأقل، وتضع كل لجنة جدول أعمالها بناء على اقتراح رئيسها، وتصدر توصياتها بأغلبية الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

وبين الحمد أن وسائل الإعلام لها الحق في لقاء المواطنين الذين حضروا الاجتماع مع لجنة حقوق الإنسان والعرائض، مشيرًا إلى أن مجلس الشورى من خلال لقاء لجنة حقوق الإنسان والعرائض يمثل صوت المواطن ومطالبهم، وأن الذين حضروا من الرجال انقسموا إلى قسمين الأول قدموا لتقديم شكوى بشأن غلاء الأسعار والنصف الثاني بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي القسم النسائي من المواطنات فقد كان نصفين الأول يتعلق بقضية المطلقات والأرامل والنصف الثاني يتعلق بالمعلمات البديلات ومطالبهن.

من جانبه كشف رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى الدكتور عبدالله الظفيري لـ«المدينة» أن عدد العرائض التي وصلت إلى المجلس 250 عريضة منذ بداية الدورة السادسة قبل 4 أشهر.

وقال الظفيري بعد اجتماع اللجنة يوم أمس مع عدد من المواطنين والمواطنات: إن اللجنة اجتمعت واستمعت إلى عدد من العرائض المقدمة من قبلهم والتي اشتملت على مطالبات من خلال 5 محاور تمثلت في موضوع المطلقات والأرامل الإشكالات التي يواجهونها والموضوع الثاني تمثل في المتزوجات السعوديات من أجانب وحقوقهن، والمحور الثالث الغلاء وارتفاع الأسعار، والمحور الرابع موضوع البديلات المستثنيات ومطالبهن، أما المحور الخامس ما يواجهه ذوو الاحتياجات الخاصة.

5 محاور

وقال الظفيري إن الاجتماع ناقش جميع المشكلات التي يعانونها من جميع الجوانب ومن ثم طلبت اللجنة من المواطنين والمواطنات أن يتقدموا بتزويد اللجنة بعدد من المستندات والأوراق الخاصة بالطلبات وأيضًا المقترحات، مشيرًا إلى أنه في اللجنة تم توزيع هذه المحاور بحيث إن كل عضو باللجنة يكتب ما يتم مناقشته في هذا اللقاء ومن ثم تجتمع اللجنة وتدرسها وتضع الحلول المناسبة التي قد تتبناها اللجنة سواء كان من تعديل نظام أو تضعها كتوصية على تقرير اللجنة.

وبين أن دعوة المواطنين إلى المجلس جاءت بناء على ما يصل للجنة من عرائض، مبينًا أن المجلس وصل إليه آلاف العرائض قائلاً: إن هذه الاجتماعات هي البداية، مؤكدًا أن هناك لقاءات ومطالب للمواطنين وذلك بما يتعلق بالتعليم والصحة.

مشكلة المطلقات

من جانبها قالت ممثلة وعضو جمعية حقوق الإنسان الدكتورة نورة العجلان إنها قدمت خلال الاجتماع عريضة للجنة من أجل ضبط الحقوق والواجبات وما للمطلقين وما عليهم، وهذا اشتمل على تقرير مفصل عن الوضع الراهن للطلاق في

المملكة، والمشكلة أنه على رغم من ضخامة حجم مشكلة «الطلاق» إلى أنه لا ترصدها الإحصاءات الوطنية ولا يوجد دراسات، والجامعات مقصرة في هذه المشكلة ولكن هناك إشارات إلى أن هناك مشاكل للمراهقين نتيجة التفكك الأسري، دون حصر لهذه المشاكل وإحصاءات تعين على التخطيط وبناء النظام.

المحاكم والمرأة

وأشارت إلى أنه تم خلال اللقاء عرض قضايا الطلاق في المحاكم والمشاكل التي تعترض المرأة في المحاكم والمرأة تطلق ولا يسجل الطلاق، ودعوة الطلاق تأخذ وقتًا طويلاً؛ لذلك تعزف النساء عن الإقبال على طلب الطلاق. وقالت في عريضتها أنه عند إقرار النفقة لا يراعى فيها هل تكفي أم لا حيث إن النفقة قليلة ولا تكفي لإعالة أسرة من أربعة أطفال، وقالت أن اللجنة أرادت أن يتضمن التقرير الذي قدمته أرقامًا عن حجم المشكلة وكذلك قراءه في الأنظمة التي تتعلق بهذا الشأن، وهذا ليس دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بل هو دور مجلس الشورى ويراجع الأنظمة وأنني ذكرت في التقرير أن هناك أمورًا لا يوجد لها نظام وهناك أمورًا موجودة في الأنظمة وهي بحاجة إلى تعديل. وبين العجلان أن من ضمن المشاكل لقضية الطلاق أنه لا يوجد حصر شامل لعدد المطلقات وأن التعداد السكاني الماضي لم يظهر نتائج عدد المطلقات، وأن المرأة السعودية المعيلة عددها كبير في المملكة، وفي التعدادات السابقة في عام 1425هـ بلغ عدد المطلقات 80 ألف مطلقة في مقابل 28 ألف رجل مطلق وهذا يشير إلى أن النظام يخدم الرجال أكثر من أن يخدم النساء في أن تستمر حياتهم، ونسبة المطلقات للرجال هي 74% من المطلقين في المجتمع هن نساء، والبنك العقاري قدر نسبة المطلقات والمعيلات بنسبة المطلقات 20% من سيدات المجتمع .

غلاء الأسعار

من جانبه بين الدكتور شباب الحارثي عضو المجلس التنفيذي لجمعية حماية المستهلك أنهم عرضوا على المجلس مشاكل غلاء الأسعار العام في جميع المواد الاستهلاكية والغذائية والدوائية وارتفاعها بازدياد بنسب أعلى من بعض الدول المجاورة والطلب الاستهلاكي الزائد في الأسر كما في الولائم والمناسبات الكبيرة والإسراف في استخدام الكهرباء. وأنهم اقترحوا عدة حلول منها إنشاء جمعيات تعاونية للشراء والعمل الجماعي أوالتكتل الشرائي باجتماع الجهات المعنية والشراء بكميات كبيرة ثم توزع الجمعيات التعاونية من أجل تخفيض الأسعار كما في دول الخليج، وكذلك التعاون مع الجهات التنفيذية كالبلديات والجمارك ووزارة التجارة، مبينًا أن تلك الجهات متعاونة مع الجمعية إلا أنه يوجد قصور في التعاون ووجود جهات ترشد وتخدم وتراقب وتعاقب سوف يردع التجار ويخفض من الأسعار.

سد للثغرات

وأضاف أن مجلس الشورى يستمع لهم أكثر من تلك الجهات ويدعوهم للتعاون واستمع لآرائهم وبعض المواطنين، موضحًا أن الجمعية تسعى لتوصيات من المجلس لتقريب الحلقات وسد الثغرات في الأنظمة واللوائح والتشريعات، وحث الجهات الحكومية على ترشيد المستهلك وتوعيته وضبط غلاء بعض المنتجات ومراقبة الغش التجاري من الجهات التنفيذية، والنصح والإرشاد وتوعية المستهلك في الاستخدام والاستهلاك من قبل جميع الأجهزة الحكومية وذكر منها وزارة الشؤون الإسلامية من خلال التوعية في خطب الجمعة وتحفيز التجار على الاقتناع بالربح القليل، وتوجيه المواطنين للتعاون مع الجهات التنفيذية وعدم التواطؤ مع المتلاعبين.

عضوات الشورى لـ المستثنيات : قضيتكن مقنعة ونعدكن بإثارتها

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ 12 يونيو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/85096.html

شذى الطيّب ـ الرياض

قدمت البديلات المستثنيات عريضة إلى لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى مع تضمين حيثيات القضية التي طالت السنوات الثلاث الماضية وإبداء أبرز المطالب والحلول. جاء هذا بحضور نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، وأعضاء من لجنة حقوق الإنسان والعرائض، حيث استمعت الدكتورة نورة المبارك ووفاء طيبة، بالإضافة إلى عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان نورة العجلان للبديلات المستثنيات اللائي مثلهن (4) منهم، حيث أبدت عبير الخرجي استياءها من عدم تعاون المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم محمد الدخيني ورفضه الظهور إعلاميا في البرامج التلفزيونية في كل مرة يُطرح فيها ملف البديلات، وقالت : "مع عدم تعاون التربية معنا إعلامياً، يظل الاستغراب الأكبر بتصريحاته عبر الصحف، وبالتالي تناقض مسؤولي الوزارة ووعودهم لنا"،

فيما أضافت البديلة انتصار المالح لأعضاء مجلس الشورى إن اللجنة الثلاثية التي تم تشكيلها من ثلاث وزارات درست عكس ما بُنيت عليه في الأصل، مستشهدة بالشروط التي وضعت والمرفقة مع الأمر الملكي الذي يوضح ذلك، وطالبت بالتحقيق فيما وصلت إليه اللجنة السرية مع استغرابها من التكتم التام جراء التوصيات التي تخرج بها بعد كل اجتماع تم طيلة السنوات الماضية،

وأفادت المتحدثة باسم المشتكيات أمل الشاطري لـ "اليوم" بأن تفاعل العضوات كان بارزاً أكثر من الأعضاء ما انعكس ايجابيا على المستثنيات، وأبدين تفاؤلهن بحل قضيتهن بعد أن استمع إليهن الأعضاء والعضوات لمدة نصف ساعة، وتم وعدنا بالنظر في الملف ورفعه لرئيس اللجنة وتقديمه إلى رئيس المجلس، سعياً للنظر في الحلول التي تم تقديمها والتصويت على إلغاء شروط وزارة التربية التي وضعتها مؤخراً والمرفقة مع الأمر الكريم الأخير. كما أن من أبرز الحلول التي تم تقديمها، التنازل عن المستحقات المالية شريطة الحصول على الدرجة المستحقة مع احتساب الخبرة وبهذا يمكن الاستفادة لحساب مؤسسة التقاعد.

من جهتها، قالت عضو مجلس الشورى وفاء طيبة في تصريح خاص: إن لجنة حقوق الإنسان والعرائض دعت البديلات المستثنيات إيماناً بمشكلتهن، حيث وضعتها ضمن أول الملفات التي تحتاج إلى طرح تحت قبة المجلس، بالإضافة إلى ملفات المطلقات، أبناء السعوديات، المتزوجات من غير سعودي، المعاقين، وغلاء الأسعار، وأضافت "بناء على النقاط التي طرحتها المستثنيات ستبحث اللجنة في الأنظمة الخاصة بالوزارات المعنية، سعياً للوصول إلى حل يخدم القضية".

الشورى يتصدى لوضع الأرامل والمتزوجات من أجنبي

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ- 12 يونيو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/85097.html

اليوم - الرياض

بدأت لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى أمس الثلاثاء اجتماعها التاسع في حوارها للمواطنين بمحور المطلقات والأرامل حيث قالت إحدى المواطنات أن قضية المطلقات قضية متشعبة وشائكة وتشترك في مسؤوليتها العديد من الجهات، لذلك نتساءل عن إمكانية استحداث مكتب للتنسيق في قضايا الطلاق بين مسؤوليات وزارات الشؤون الاجتماعية والعدل، كما طالبت بإنشاء جهة تحمي الطفل أثناء سير قضية الطلاق وقبل الحكم فيها، خصوصًا أن بعض الآباء والأمهات يكون مريضًا نفسيًا أو متعاطيًا للمخدرات.

وأوضحت نورة العجلان نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان أن نسبة الطلاق في المملكة تعد مرتفعة، وأضافت أن المرأة لا تحصل على الطلاق إلا بعد جهد جهيد وإجراءات بيروقراطية طويلة قد تمتد لأكثر من ثلاث سنوات، مطالبة في هذا السياق باستحداث دور إيواء توفر للمرأة الملجأ لحين انتهاء قضيتها.

وتابعت أن قضايا النفقة تحتاج إلى مراجعة، موضحة أن مبلغ النفقة ليس عادلاً في ظل ما نعيشه من غلاء في الأسعار، وأن الزوج الذي دخله لا يتجاوز 2000ريال أيضًا لا يستطيع أن يلتزم بنفقة قدرها 1500ريال، كما أن قضية تشدد القضاة في إصدار "صك الإعالة" وطول الإجراءات المطلوبة لاستخراجه، تجعل المرأة في مأزق مالي كبير، وعرضه للابتزاز.

بعد ذلك انتقل الحوار إلى محور أصحاب الاحتياجات الخاصة وبدأت الكلمة مع المواطن فواز الدخيل الذي بدأ كلمته بالمطالبة بهيئة تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة تكون في مقدمة مهامها مراقبة تنفيذ الأنظمة والأوامر الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى دورها الإحصائي لتوفير قاعدة بيانات متكاملة عن ذوي الاحتياجات الخاصة، كما طالب الدخيل بأن يكون في عضويتها ثلاثة أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وانتقد الدخيل إهمال حاجة أهالي ذوي الاحتياجات الخاصة المادية، خصوصًا أولئك الذين يسكنون المناطق والقرى البعيدة ويتكبدون عناء السفر للحصول على العلاج أو متابعة برامج التأهيل؛ إذ أن مبلغ الإعانة لا يكفي أقل القليل في هذا الشأن.

بعد ذلك انتقل الحديث إلى محور "السعوديات المتزوجات من غير سعودي" حيث بدأت المداخلات مع إحدى المواطنات التي رأت أن من حق المواطنة المتزوجة من أجنبي أن يعطى زوجها الجنسية السعودية بعد خمس سنوات من تاريخ الزواج وأن يعطى خلال الخمس سنوات الأولى من تاريخ الزواج إقامة دائمة تؤهله للحياة والعمل في المملكة بشكل طبيعي، ومنح أبنائها الجنسية من دون شروط، ومعاملتهم معاملة السعوديين في فرص العمل والتعليم. ثم داخلت مواطنة أخرى وطالبت بجهة تنفيذية تتابع القرارات الصادرة بهذا الشأن.

حقوق الانسان تستمع لقضايا المطلقات والمتزوجات من أجانب

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ- 12 يونيو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/85014.html

اليوم - الرياض
عقدت لجنة حقوق الإنسان والعرائض اجتماعها التاسع اليوم الثلاثاء برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد الجفري و حضور عدد من المواطنين الذين قدموا للمجلس عدة عرائض ومقترحات.
وبدأ اللقاء بكلمة نائب رئيس المجلس شكر خلالها للمواطنين حضورهم وتقديمهم مقترحاتهم وآراءهم، موضحاً أن المجلس يهتم بكل ما له علاقة بشؤون المواطنين؛ ،كان المجلس حريصاً على أن تكون من ضمن لجانه لجنة لحقوق الإنسان والعرائض، التي تعتبر وسيلة لتلقي هموم وآراء وأفكار واقتراحات المواطنين امتثالاً للأوامر الملكية الكريمة التي تؤكد دائماً على التواصل مع المواطنين والاستماع إليهم، ثم التحرك في ضوء لوائح المجلس وأنظمته الداخلية.
وأضاف الدكتور الجفري نتطلع إلى ما سيقدمه الحضور من المواطنين في هذا الاجتماع لرصد رؤاهم وأفكارهم ومتابعتها عبر اللجان المتخصصة، ومن ثم الاستفادة منها خلال مناقشة المجلس للتقارير الحكومية أو من خلال استحداث الأنظمة أو تعديل الأنظمة القائمة.
وبدأ الحوار بالمحور الأول عن حقوق المطلقات والأرامل وقالت مواطنة أن قضية المطلقات قضية متشعبة وشائكة وتشترك في مسؤوليتها العديد من الجهات، لذلك نتساءل عن إمكانية استحداث مكتب للتنسيق في قضايا الطلاق بين مسؤوليات وزارات الشؤون الاجتماعية والعدل، كما طالبت بإنشاء جهة تحمي الطفل أثناء سير قضية الطلاق وقبل الحكم فيها، خصوصاً أن بعض الآباء والأمهات يكون مريض نفسياً أو متعاطي للمخدرات.
بعد ذلك داخلت نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان نورة العجلان موضحة أن نسبة الطلاق في المملكة تعد مرتفعة وأضافت أن المرأة لا تحصل على الطلاق إلا بعد جهد جهيد وإجراءات بيروقراطية طويلة قد تمتد لأكثر من ثلاث سنوات، مطالبة في هذا السياق باستحداث دور إيواء توفر للمرأة الملجأ لحين انتهاء قضيتها.
وتابعت العجلان أن قضايا النفقة تحتاج إلى مراجعة، موضحة أن مبلغ النفقة ليس عادلاً في ظل ما نعيشه من غلاء في الأسعار، وأن الزوج الذي دخله لا يتجاوز 2000 ريال أيضاً لا يستطيع أن يلتزم بنفقة قدرها 1500 ريال، كما أن قضية تشدد القضاة في إصدار "صك الإعالة" وطول الإجراءات المطلوبة لاستخراجه، تجعل المرأة في مأزق مالي كبير، وعرضه للابتزاز.
وقالت العجلان أن المطلقة في المملكة تتمتع بحق الحضانة المكانية وليس بحق الحضانة القانونية، وهناك فرق كبير بينهما، حيث أن الحضانة القانونية تعطيها الحق في تمثيل أبناؤها لدى الجهات الرسمية والبت في معاملاتهم، وهو الأمر الذي لا توفره الحضانة المكانية.
وختمت العجلان بالمطالبة بمكاتب تشرف على الأسر المطلقة تلجأ إليها الأسرة المطلقة وتتابع قضاياهم بعد ذلك انتقل الحوار إلى محور أصحاب الاحتياجات الخاصة وبدأت الكلمة مع المواطن فواز الدخيل الذي بدأ كلمته بالمطالبة بهيئة تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة تكون في مقدمة مهامها مراقبة تنفيذ الأنظمة والأوامر الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى دورها الإحصائي لتوفير قاعدة بيانات متكاملة عن ذوي الاحتياجات الخاصة، كما طالب الدخيل بأن يكون في عضويتها ثلاثة أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.
وانتقد الدخيل إهمال حاجة أهالي ذوي الاحتياجات الخاصة المادية، خصوصاً أولئك الذين يسكنون المناطق والقرى البعيدة ويتكبدون عناء السفر للحصول على العلاج أو متابعة برامج التأهيل؛ إذ أن مبلغ الإعانة لا يكفي أقل القليل في هذا الشأن.
وأضاف الدخيل في نقطة أخرى أن المملكة وقعت التزامات وبروتوكولات دولية خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة لكن لا يوجد أي جهة مسؤولة عن متابعة تطبيق هذه الالتزامات.

وعرج الدخيل على مبلغ الإعانة الذي في كل دول العالم يصرف بناء على "الحالة الصحية" بينما لدينا في المملكة يصرف مبلغ الإعانة بناء على "الحالة الاجتماعية"، وهو الأمر الذي يخالف النظام الدولي الذي وقعت عليه المملكة، كما تساءل الدخيل عن سبب قطع إعانة المعاقة عندما تتزوج، وكأن إعاقتها انتهت بزواجها!.
وطالب الدخيل بمسح وطني يظهر عدد ذوي الاحتياجات الخاصة والخدمات التي تقدم لهم في المنشآت الحكومية والخاصة، كما طالب مراكز ومعاهد التدريب الفني والمهني بتقديم برامج تدريبية متقدمة تتلاءم مع احتياجات سوق العمل.
بعد ذلك تحدث المواطن سلمان الشهري الذي أكد على المطالبة بمظلة عليا لذوي الإعاقة تتابع تنفيذ القرارات الخاصة بهم والخدمات التي تقدم لهم، كما أيده المواطن عبد الله بن سعيد مضيفاً أن الحاجة أيضاً ملحة لإعادة النظر في مبلغ الإعانة وعلى أي أساس تم تحديد المبلغ بـ 830 ريال.
وأشار المواطن سعيد القحطاني عن استغلال الشركات للمعاقين وتوظيفها لهم بمبالغ زهيدة مقابل استفادتها منهم في رفع نسبة السعودة لديها، كما طالب باستغلال مباني المدارس في الفترة المسائية لتقديم خدمات تأهيلية لذوي الإعاقة.
بعد ذلك انتقل المجتمعون لمناقشة المحور الثالث وهو الذي خصص لقضية " المعلمات البديلات المستثنيات" حيث بدأت المتحدثة باسم البديلات المستثنيات الأستاذة أمل الشاطري موضحة أن قضيتهن لا زالت محل أخذ ورد رغم صدور العديد من الأوامر والقرارات بهذا الخصوص.
ونقلت الشاطري اعتراض البديلات المستثنيات على شروط التعيين التي فرضتها اللجنة الوزارية المشكلة بهذا الخصوص، موضحة أن الاعتراض يأتي استناداً إلى مطالبهن بالعدل والمساواة.
وأوضحت أن اللجنة اشترطت عليهن اجتياز اختبار "قياس" وهو الأمر الذي ترفضه المعلمات لأنهن سبق أن عملن كمعلمات وجرى تقييمهن على رأس العمل، كما أنه يساويهن بالخريجات حديثاً اللاتي لم يمارسن مهنة التعليم، وزادت الشاطري أن المعلمات رفضن توزيعهن على أساس الاحتياج المكاني، الذي يتجاهل خدماتنا السابقة ولا يساويهن بزميلات سابقات لم يشترط عليهن الاحتياج المكاني.
وأضافت أن اللجنة أيضاً اشترطت تعييننا على دفعات لمدة ثلاث سنوات، متسائلة عمن يمكن أن يعوضهن عن هذه السنين خصوصاً أن الغالبية متخرجات منذ سنين طويلة؛ ويهمهم أن تحتسب هذه السنين في مدد الخدمات.
كما اعترضت على تعيين بعض المعلمات البديلات على وظائف إدارية وإرغامهن على ذلك وهن اللاتي سبق أن عملن كمعلمات بديلات، يضاف إلى ذلك استثناء معلمات محو الأمية من التثبيت!.
وتابعت الشاطري أننا رضينا بحل قضيتنا عبر تنازلات لم نكن لنقدمها لولا تعاوننا مع اللجنة الوزارية في سبيل حل هذه القضية، موضحة أن المعلمات البديلات قبلن بالخضوع لاختبار قياس لكن بشرط أن يكون بعد تاريخ المباشرة، خصوصاً أن وزارة التربية والتعليم ستخضع كل المعلمات اللاتي على رأس العمل لذات الاختبار.
وأضافت أن المعلمات أيضاً تنازلن عن التعويض المادي بـ " أثر رجعي" مقابل احتساب الدرجة المستحقة في التعيين واحتساب الخبرات.
وزادت أن المعلمات أيضاً يتمسكن بحقهن في التثبيت المكاني والوظيفي حيث رفضنا سابقاً التعيين في مناطق بعيدة فكيف نقبل الآن؟، كما يطالبن بتعيينهن دفعة واحدة في ميزانية العام المقبل.
وختمت بأن المعلمات يتطلعن لدعم مجلس الشورى للمساعدة في إلغاء شروط اللجنة الوزارية المشكلة لتنفيذ الأمر الملكي الكريم.
وانتقل الحديث إلى محور " السعوديات المتزوجات من غير سعودي" حيث بدأت المداخلات مع إحدى المواطنات التي رأت أن من حق المواطنة المتزوجة من أجنبي أن يعطى زوجها الجنسية العربية السعودية بعد خمس سنوات من تاريخ الزواج وأن يعطى خلال الخمس سنوات الأولى من تاريخ الزواج إقامة دائمة تؤهله للحياة والعمل في المملكة بشكل طبيعي، ومنح أبناء المتزوجة من غير سعودي الجنسية السعودية من دون شروط، ومعاملتهم معاملة السعوديين في فرص العمل والتعليم.
ثم داخلت مواطنة أخرى واستعرضت معاناة السعوديات المتزوجات من غير سعوديين وما يتعرض له أبناءهم من شتات وعدم اعتراف من الجهات الحكومية التي ترفض توظيفهم والاعتراف بهم، وطالبت بجهة تنفيذية تتابع القرارات الصادرة بهذا الشأن.

بعد ذلك انتقل الحديث إلى المحور الأخير الخاص بـ " غلاء الأسعار" حيث بدأ الحديث مع عضو المجلس التنفيذي في جمعية حماية المستهلك المهندس إبراهيم الخليف الذي شكر دعوة مجلس الشورى لحضور هذه الجلسة والذي يعكس اهتمام المجلس بما يهم المواطن.
وأنتقد المهندس الخليف السلوك الاستهلاكي لدى المواطنين، مؤكداً أن المواطن يستطيع أن يقاطع المنتجات التي يرى أن أسعارها مبالغ فيها، موضحاً أن الجمعية لديها معلومات تثبت أن الأسعار في المملكة لا تعد مرتفعة مقارنة بالأسعار في الدول المجاورة.
وقال أن هناك مشكلة لدى بعض التجار الذين برروا ارتفاع الأسعار بارتفاع أسعار المواد الخام حيث أن المواد الخام عادت الآن لأسعارها السابقة بينما لازالت منتجاتهم بذات السعر ولم تتغير، مطالباً بجهة تضبط الأسعار وتعالج التجاوزات والمشكلات التي يواجهها التجار والمواطنين.
تحدث المواطن حازم السويدان عن تجربة دول مجاورة مع الجمعيات التعاونية التي نجحت خلال السنوات الماضية في ضبط أسعار المواد الاستهلاكية، لافتاً إلى أن الوقت قد حان لتطبيق آلية الجمعيات التعاونية التي تعتبر أفضل الحلول في مواجهة غلاء الأسعار.
بعد ذلك داخل عضو جمعية حماية المستهلك شباب الحارثي الذي أكد على أن الرهان هو على توعية المستهلك بالسلع البديلة وبالسلوك الاستهلاكي السليم، موضحاً أن حماية المستهلك أوجدت للإرشاد والتوعية.

في لقاء حُرم منه الإعلاميون بالمادة 26

لجنة حقوق الإنسان تناقش قضايا الغلاء ـ المطلقات ـ ذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ- 12 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130612/Con20130612610109.htm

فارس القحطاني (الرياض)
فوجئ الإعلاميون عند حضورهم لقاء لجنة حقوق الإنسان والعرائض والمواطنين والمواطنات في مجلس الشورى أمس، بطردهم من القاعة بعد تحويله إلى لقاء سري برئاسة نائب رئيس الشورى الدكتور محمد الجفري.
واعتذر مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد الحمد عن هذا الأمر، مبينا أنه وجه دعوة للإعلام للحضور، ولكن عند مخاطبة أمانة المجلس بشأن حضور وسائل الإعلام لنقاشاته للموطنين، تمسكت بالمادة 26 من نظام المجلس ولوائحه التي تنص على أن اجتماعات اللجان غير علنية، ولا يكون انعقادها نظاميا إلا بحضور ثلثي أعضائها على الأقل، وتضع كل لجنة جدول أعمالها بناء على اقتراح رئيسها، وتصدر توصياتها بأغلبية الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
وبين الحمد أن وسائل الإعلام لها الحق في لقاء المواطنين الذين حضروا الاجتماع أمس مع لجنة حقوق الإنسان والعرائض، مشيرا إلى أن الشورى من خلال لقاء لجنة حقوق الإنسان والعرائض يمثل صوت المواطن ومطالبهم، وأن الذين حضروا من الرجال انقسموا إلى قسمين الأول قدموا لتقديم شكوى بشأن غلاء الأسعار، والنصف الثاني بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة، وعدد من المواطنات قدمن قضية المطلقات والأرامل والنصف الثاني قدمن قضية المعلمات البديلات.
وبينت الدكتورة نورة العجلان عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أنها طالبت خلال حضورها لاجتماع لجنة حقوق الإنسان والعرائض بالمجلس، بضبط الحقوق والواجبات للمطلقين وما عليهم، وقالت "باسم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قدمت تقريرا عن الوضع الراهن للطلاق في المملكة، ويبدو أنه رغم ضخامة حجم مشكلة "الطلاق" إلا أنها لا

ترصدها الإحصاءات الوطنية ولا توجد دراسات بشأنها في الجامعات التي أراها مقصرة في هذا الجانب، ولكن هناك إشارات إلى أن هناك مشكلات للمراهقين نتيجة التفكك الأسري، حيث إن معظم الدراسات تشير إلى انحراف الأبناء نتيجة التفكك الأسري، دون أن تشير لأثر الأنظمة في عدم كفالة حياة آمنة لأبناء الأسر المنفصلة، لذا يجب ألا نركز في هذه القضية على الحقوق دون الواجبات، إذ إنها قضية مجتمع ويتحتم النظر إليها من جميع الجوانب والتركيز على المصلحة العامة فيها لأنها قضية زوج وزوجة وأبناء ومجتمع ومصلحة عامة وخاصة».

وأضافت: إذا لم ينظر إلى القضية بهذه الشمولية خسرنا كمجتمع، لأنك إذا أصلحت جانب دون آخر فقد أفسدت الأمر، لذلك طرحنا الموضوع على لجنة حقوق الإنسان والعرائض، وعرضنا في لقاء اليوم قضايا الطلاق في المحاكم والمشكلات التي تعترض المرأة في المحاكم، إذ إنها تطلق ولا يسجل الطلاق، ودعوى الطلاق تأخذ وقتا طويلا لذلك تعزف النساء عن الإقبال على طلب الطلاق، وفي المحاكم يجري إصلاح ذات البين ولكن لا توجد مكاتب متخصصة في حل مشكلات الطلاق، حيث يسلم الطلاق للمطلق، وعندما يأتي الرجل ويسأل كم مرة طلقت لا يوجد تثبت في هذا الشأن، وكذلك في سؤال المرأة.

واستطردت تقول: عند إقرار النفقة لا يراعى فيها هل تكفي أم لا، واليوم رواتب الشباب قلية ولا تكفي لإعالة أسرة من أربعة أطفال، بحيث إذا قرر القاضي بأن النفقة تكون 500 ريال أي 2000 ريال وبذلك يكون راتب الشاب ذهب في النفقة، ولا توجد جهة تساعد الأسرة، وإذا تزوجت المرأة يقطع عنها المعاش الضماني.

وزادت: أرادت اللجنة أن يتضمن تقريري الذي قدمته أرقاما عن حجم المشكلة، وهذا ليس دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بل هو دور مجلس الشورى المختص بمراجعة الأنظمة، وذكرت في التقرير أن هناك أمورا لا يوجد لها نظام وهناك أمور موجودة في الأنظمة وهي بحاجة لتعديل.

وأشارت إلى أن من ضمن مشكلات قضية الطلاق أنه لا يوجد حصر شامل لعدد المطلقات، وأن التعداد السكاني الماضي لم يظهر نتائج عددهن، وأن السعوديات المعيلات عددهن كبير، وفي التعدادات السابقة في عام 1425هـ كان عدد المطلقات 80 ألفا مقابل 28 ألف رجل مطلق، وهذا يشير إلى أن النظام يخدم الرجال أكثر من النساء، و 74% من المطلقين في المجتمع هن نساء، والبنك العقاري قدر نسبة المطلقات والمعيلات بنسبة المطلقات 20% من سيدات المجتمع.

من جهته، بين الدكتور شباب الحارثي عضو المجلس التنفيذي لجمعية حماية المستهلك أنهم عرضوا على المجلس مشكلة غلاء الأسعار العام في جميع المواد الاستهلاكية والغذائية والدوائية وارتفاعها بازدياد بنسب أعلى من بعض الدول المجاورة والطلب الاستهلاكي الزائد في الأسر كما في الولائم والمناسبات الكبيرة والإسراف في استخدام الكهرباء.

جمعيات تعاونية:

وأشار إلى أنهم قدموا عدة حلول منها إنشاء جمعيات تعاونية للشراء والعمل الجماعي أو التكتل الشرائي باجتماع الجهات المعنية والشراء بكميات كبيرة من قبل الجمعيات التعاونية لتوزيعها من أجل تخفيض الأسعار كما في دول الخليج، وكذلك التعاون مع الجهات التنفيذية كالبلديات والجمارك ووزارة التجارة، مبينا أن تلك الجهات متعاونة مع الجمعية، إلا أنه يوجد قصور في التعاون، موضحا أن الجمعية تسعى للتوصل لتوصيات من المجلس لتقريب الحلقات وسد الثغرات في الأنظمة واللوائح والتشريعات، وحث الجهات الحكومية على ترشيد المستهلك وتوعيته وضبط غلاء بعض المنتجات ومراقبة الغش التجاري من الجهات التنفيذية، والنصح والإرشاد وتوعية المستهلك في الاستخدام والاستهلاك من قبل جميع الأجهزة الحكومية، وذكر منها وزارة الشؤون الإسلامية من خلال التوعية في خطب الجمعة وتحفيز التجار على الاقتناع بالربح القليل، وتوجيه المواطنين للتعاون مع الجهات التنفيذية وعدم التواطؤ مع المتلاعبين.

وطالبت أمل الشاطري المتحدثة باسم المعلمات البديلات، بإنصافهن في التعيين أسوة بزميلاتهن من المعلمات اللاتي تم تعيينهن بموجب الأمر الملكي، مشيرة إلى أن من ضمن الاعتراضات التي قدمنها أن يتم قياسهن في اختبار القياس وأنهن يرضين بالقياس بعد تعيينهن على رأس العمل، كما أنهن يتنازلن عن رواتبهن بأثر رجعي في حال التوظيف لهن بشرط أن يتم احتساب سنوات الخبرة لهن من ضمن سنوات العمل كي يتحقق لهن التقاعد في السن النظامية، بالإضافة إلى أن يعين على المرتبة المستحقة.

وأكدت أن المعلمات البديلات عانين طوال سنوات عملهن في مهنة التعليم من النقل والعمل كبديلات، مطالبة بتعيينهن في المدن التي يعملن بها دون نقلهن إلى المناطق النائية والبعيدة، علما بأنهن عملن في تلك المناطق وقد عانين من ساعات الخروج المبكر في العمل في الساعة الثانية فجرا والعودة إلى المنزل الساعة الثالثة عصرا وكذلك الخوف من السائق الأجنبي وحوادث الطرق ومخاطر التنقل والنقل بين المدن والقرى.

من جانبه، أوضح رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى الدكتور عبدالله الظفيري، أن اللجنة اجتمعت مع عدد المواطنين والمواطنات واستمعت لعدد من العرائض المقدمة من قبلهم واشتملت على مطالبات من خلال خمسة محاور الأول موضوع المطلقات والأرامل الإشكاليات التي يواجهنها، الثاني المتزوجات السعوديات من أجانب وحقوقهن، الثالث الغلاء وارتفاع الأسعار، الرابع موضوع البديلات المستثنيات ومطالبهن، الخامس ما يواجهه ذوو الاحتياجات الخاصة.

وقال الظفيري إن الاجتماع ناقش جميع المشكلات التي يعانونها من جميع الجوانب، ومن ثم طلبت اللجنة من المواطنين والمواطنات، أن يتقدموا بتزويدها بعدد من المستندات والأوراق الخاصة بالطلبات وأيضا مقترحاتهم، مشيرا الى أنهم في اللجنة وزعوا هذه المحاور، ليكتب كل عضو فيها ما تمت مناقشته في اللقاء، ومن ثم تجتمع اللجنة وتدرسها وتضع الحلول المناسبة التي قد تتبناها اللجنة سواء تعديل نظام أو تضعها كتوصية على تقريرها. وبين أن كل من تمت دعوتهم من المواطنين الى المجلس جاء بناء على ما يصل للجنة من عرائض، مبينا أن المجلس وصلت إليه آلاف العرائض، مضيفا: هذه الاجتماعات هي البداية وستكون هناك لقاءات لمطالب المواطنين المتعلقة بالتعليم والصحة، موضحا أن المجلس استقبل 250 عريضة منذ بداية الدورة السادسة قبل 4 أشهر.

بحث الخدمات المقدمة للتوحد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ 12 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130612/Con20130612610319.htm

سامي المغامسي (المدينة المنورة)

نظم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة لقاء جمع عددا من المختصين في فئة التوحد مع أسر أطفال التوحد، حيث ناقش الحضور عدد من المحاور، منها فلسفة وزارة التربية والتعليم في فئة التوحد، وكذلك الخدمات المقدمة لهم وآلية الدمج، وكذلك إنشاء مراكز مستقلة ومتخصصة تخدم هذه الفئة إلى جانب جوانب طبية ونفسية للاجابة على اسئلة الاسر واستفساراتهم هذا وقد مثل إدارة التربية والتعليم كل من مدير إدارة التربية الخاصة حمدان بن فريج الهلالي ومشرف التوحد عبدالرحمن بن محمد الحازمي، فيما مثل وزارة الصحة كل من الدكتور محمد العوفي والدكتور عاطف قناوي والدكتور عبدالله العوفي.

مهلة التصحيح والقنبلة الموقوتة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ 12 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=17056

نورة العمرو

تعد حملة وزارة العمل التصحيحية لمخالفي نظامي الإقامة والعمل، نقطة تحول تاريخية ذات آثار عديدة ليست على سوق العمل فحسب وإنما حتى على التركيبة السكانية للمملكة العربية السعودية، وقد يكون من المهم القيام بتعداد سكاني خاص

بعد انتهاء فترة الحملة التفتيشية، حيث إن المؤشرات السكانية ستتغير بلا شك بعد ترحيل ما يقارب من ثلاثة إلى خمسة ملايين وافد حسب توقعات القائمين على الحملة.
وفي خضم هذه الحملة الوطنية والتي تقوم بها وزارة العمل ووزارة الداخلية، ظهرت العديد من المشاهدات التي تبعث على القلق، متمثلة بتجمعات لآلاف الوافدين أمام سفاراتهم وقنصلياتهم أو في مراكز الترحيل بانتظار انتهاء أوراقهم ولفترات طويلة في أماكن ضيقة، مما يجعلها بيئات مناسبة خصبة لانتقال العدوى والأمراض.
القلق من هذه التجمعات يزداد والمملكة في مرحلة حرجة استعدادا لموسم العمرة من جهة ومواجهة تفشي فيروس "كورونا" من جهة أخرى، فبينما وزارة الصحة تحذر من التجمعات نجد أن مهلة التصحيح وضعف الاستعداد لها أدى لازدحامات في مكاتب العمل والجوازات ومراكز الترحيل وأمام السفارات والقنصليات، وكل منها بؤرة تفشٍ موقوتة ما لم يتم التعامل معها بجدية.
قد يكون من الصعب منع التجمعات والازدحامات مع قرب انتهاء مهلة التصحيح، ولكن لا بد من تواجد ممثلي وزارة الصحة والقطاعات الصحية الأخرى في هذه البؤر المحتملة للتوعية ورصد الحالات المشتبه بها، خاصة وأن منظمة الصحة العالمية ذكرت في بيانها المشترك مع المملكة أن هناك حالات لفيروس كورونا تم رصدها من المجتمع ولا علاقة لها بتفشيات المستشفيات في الأحساء والمنطقة الشرقية.
تواجد العمالة غير النظامي لا يلغي حقها الصحي الإنساني، وإصابة أحدهم أو مجموعة منهم - لا سمح الله بفيروس كورونا - لن يعفينا من مسؤوليتنا إن تم ترحيلهم لبلدانهم بإصاباتهم من دون ترصد أو توعية. مراكز الترحيل تحوي الآلاف من العمالة التي تنتظر انتهاء إجراءاتها وغالبا في أماكن ضيقة وتتشارك الأغراض الشخصية، وكلها مخالفة لتوصيات وزارة الصحة وعوامل تزيد من احتمالية حصول تفشٍ كارثي سيهلك الأرواح ويستهلك الموارد والاستعدادات المهمة لموسمي العمرة والحج.
الوقاية خير من العلاج، وهنا الترصد والتوعية أفضل من انتظار تفشٍ لفيروس مجهول حتى اللحظة لا يعلم مصدره ولا طرق انتقاله بين ألوف من العمالة غير النظامية التي غالبا لا تملك سجلات صحية ولا يعرف تاريخها الصحي، إضافة إلى تعدد اللغات وهذه حواجز حرجة تواجه الفرق الصحية في تعاملاتها اليومية في العيادات والمستشفيات، ولنا أن نتخيل كيف ستعلو هذه الحواجز أثناء الفاشيات.
ذكر المسؤولون عن الحملة التفتيشية التي ستلي المهلة التصحيحية، أن توقعاتهم تتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة ملايين وافد غير نظامي، وقدرت وزارة العمل أن من صححوا أوضاعهم قاربوا نصف مليون فقط، فهل هناك خطة من قبل وزارة الصحة بالتعاون مع إدارة الوافدين في وزارة الداخلية لبداية حملة ترصد في مراكز الترحيل حين تكتظ بعشرات ومئات الألوف خلال الأسابيع المتبقية من المهلة؟
أجدني مضطرة للتساؤل عن تواجد هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان في هذا الحراك، فكيف غاب عنهم هذا الوضع الأشد حساسية من بداية تفشي الأحساء، والذي قامت جمعية حقوق الإنسان حينها بزيارته ومن ثم الإعلان بوسائل الإعلام أنها مطمئنة لتعامل الصحة مع التفشي لينتهي دورها بذلك.
ربما غاب هذا البعد عن الإدارة العامة لشؤون الوافدين وهي المسؤولة عن التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بمواضيع الوافدين، مع أنه من المتوقع أن الإدارة قد تم تنبيهها لهذه الاحتمالية العالية من قبل وزارة الصحة عن طريق ممثل وزارة الداخلية في اللجنة الوطنية العلمية للأمراض المعدية ومكافحة العدوى.
قامت وزارة الصحة بتوجيه أكثر من 50 جهازا حكوميا بضرورة الاستقصاء والمراقبة الوبائية المتلازمة للجهاز التنفسي التي يسببها النمط الجديد من فيروس كورونا، ولم يحدد خبر الوزارة ماهية هذه الأجهزة الحكومية، ومع ذلك نأمل بأن أحدها كان للقائمين على الحملة التصحيحية قبل أن يفوت الأوان.

سلبيات التقاضي أمام المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ 12 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130612/Con20130612610187.htm

ماجد محمد قاروب

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها الثالث بعض الملاحظات على العمل بالمحاكم ووزارة العدل مما يرد إليها من شكاوى وتظلمات، كان أبرزها السلطة الواسعة للقضاة في الأحكام التعزيرية وهو ما قد يترتب عليه عدم تساوي العقوبات بين المتهمين في الجريمة الواحدة، وهو ما يؤكد على أهمية تدوين العقوبات التعزيرية لمساعدة القضاة في تحقيق العدالة والحد من التجاوزات ومنها عدم ممارسة علنية جلسات التقاضي في بعض الحالات بما يخالف نظاما الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية اللتين توجبان المحاكمة العلنية إلا في حالات استثنائية مع ضمان حق المتهم في الحصول على حقوقه كاملة ومن سلبيات التقاضي طول المدة فالقضايا قد تنظر أمام المحاكم لسنوات مما يدفع المتقاضين وأصحاب الحقوق وفق التقرير لترك حقوقهم خوفا من طول مدة التقاضي.

ولقد رصد التقرير تضرر النساء بشكل خاص بسبب التأخر في نظر القضايا الأسرية مثل الطلاق والحضانة والنفقة والرؤية والزيارة، وأوضح كذلك بأن المرأة تواجه بعض الصعوبات في سبيل إقامتها للدعوى وخاصة عندما يكون الخصم ولي أمرها أو أحد أقاربها، وقد لا تمكن من حضور الجلسات القضائية إلا بحضور محرم، مما يضر بحقها في التقاضي وحفظ حقوقها الأخرى وهذا مخالف للقواعد الشرعية والمواثيق الدولية ونص المادة السابعة والأربعين من النظام الأساسي للحكم التي أكدت على أن (حق التقاضي مكفول بالتساوي بين المواطنين والمقيمين بالمملكة) حيث سجلت الجمعية شكاوى من بعض النساء بسبب قيام بعض القضاة أو كتاب العدل بإحالتهن أو التهديد بإحالتهن إلى التحقيق والادعاء العام لإقامة دعوى عليهن بحجة الخلوة غير الشرعية لحضورهن للمحكمة أو كتابة العدل مع قريب لهن غير محرم على الرغم من أن المدعى عليه هو المحرم.

مع ملاحظة الضعف الشديد في الكادر الإداري الذي يتسبب أحيانا في ضياع ملفات القضايا حسب التقرير وهو ما يضيف إلى إرهاق كاهل القضاة بمسائل إدارية. واعتبر التقرير بأن عدم السماح لبعض المحامين بحضور الجلسات والخشونة في التعامل معهم من الملاحظات السلبية في العمل القضائي إذ إن ذلك يشمل توجه بعض القضاة لتشديد الأحكام في حق من يستعين بمحامٍ رغم حدوث شيء من التحسن من بعض القضاة مؤخرا فيما يتعلق بالتعاون مع المحامين..

وأكد التقرير على ضعف تأهيل القضاة إذ إن برامج تأهيل القضاة وتطوير أدائهم تحتاج إلى استمرارية وتكثيف من أجل رفع كفاءتهم الوظيفية خاصة بعد صدور نظام القضاء الجديد الذي يتطلب تعريفا به وقد تم ملاحظة وجود توجه لتأهيل القضاة وعقد دورات لتعريف القضاة بالأنظمة والإجراءات الجديدة وكان من أهم ملاحظات الجمعية تنقل وندب القضاة فبعضهم لا يكاد يستقر في وظيفته حتى يتم ندبه لمكان آخر، أو يقوم بطلب إجازات متتابعة دون المبادرة إلى توفير البديل أو إيجاد آلية للنظر في القضايا التي ينظرها وهذا يعطل سير نظر القضايا ويطيل مدة التقاضي، لأن بعض القضاة قد لا ينظرون في القضايا انتظار للندب أو بسبب أخذ الإجازة ويضاف لذلك عدم التزام بعض القضاة أحيانا بمواعيد الجلسات حيث يفاجأ الخصوم بعدم حضور القاضي أو تأجيله لنظر القضية دون إبداء الأسباب ويزداد الأمر سوء إذا كان طرف القضية سجينا مما يترتب عليه تأخير البت في قضيته ويثقل كاهل إدارة السجن في التجهيز من جديد لإحضاره في جلسة قادمة. واعتبر التقرير أن من سلبيات التقاضي عدم قيام بعض القضاة بتسبيب الأحكام التي يصدرونها وفي اعتقادي بأن هذه الظواهر حقيقة ونعلمها جميعا وأن مشروع الملك حفظه الله لتطوير القضاء سيقضي بلا شك على سلبيات العمل القضائي.

ونؤكد أن تفعيل نظام المحاماة بقصر الترافع أمام القضاء على المحامين فقط، يعد من أول وأهم خطوات إصلاح العمل القضائي.

أبناء السعوديات.. وقرارات لم تنفذ

المصدر: جريدة الوطن الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=17025

علي الشريمي

قضية معاناة أبناء السعوديات ما زالت موجعة ومؤرقة وبحاجة إلى جهود أكبر لتفعيل القانون على أرض الواقع بالصورة التي نتمناها لأبنائنا الأعزاء

استبشر عدد كبير من أبناء المواطنات بالقرارات الأخيرة التي تؤكد على أن يعامل هؤلاء الأبناء معاملة السعودي على حد سواء، إذ أعفت المديرية العامة للجوازات أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب من رسوم التأشيرات واحتسابهم ضمن نطاق السعودة في العمل بالقطاع الخاص دون استثناء، وأيضا في العلاج.

وكذلك القرارات الخاصة التي تنص على منح أولاد المواطنة السعودية المقيمين في السعودية الإقامة على كفالة والدتهم.

نعم، كل هذا أمر طيب ومُقدر وخصوصا أن القرارات تكرس مفهوم الأمان الأسري، وتحقق الاستقرار لعدد لا يستهان به من الأسر ففي آخر إحصائية معلنة من وزارة العدل، يصل عدد الزيجات السعودية من أجانب إلى 750 ألف أسرة ولكن السؤال: لماذا الشكاوى ما زالت مستمرة بين هؤلاء الأبناء في الصحافة وفي مواقع التواصل الاجتماعي عن صعوبات تواجههم على أرض الواقع؟

هؤلاء الأبناء الأعزاء الذين ولدوا في هذه الأرض المعطاءة، نشأوا عليها وتربوا فيها وتعلموا في مدارسها وتشربوا الموروث الثقافي والولاء والانتماء عبر أمهم المواطنة، أوفياء لوطنهم، مخلصون له، متفانون في خدمته، لا يعرفون وطناً سواه، ومع هذا يتم التعامل معم بالطريقة ذاتها التي يتم التعامل بها مع العمالة المقيمة التي لا تعرف شيئًا عن المملكة، وخضوعهم لنظام واحد لا يُفرِّق بين زوج مواطنة غير سعودي، وأولادها منه، وبين عامل أجنبي، دخل للتو إلى أراضي المملكة، فجميعهم أجانب في نظر النظام، ومُطالبون بكفيل يكفلهم، وإن حدث خلاف بين أحدهم وكفيله، يُرحّله إلى بلده التي لا يعرفها، ولا يعرف أحدا فيها، فيُرحّل الابن أو الزوج، دون اعتبار لهذه المواطِنة الأم والزوجة. فمثلا: وجدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في أحد مراكز الترحيل أبناء مواطنات سعوديات، مع أن القرار يمنح المواطنة السعودية حق كفالة زوجها وأولادها وهذا بالطبع يمنع من ترحيلهم ما دامت أمهم على قيد الحياة!

نعم.. مما يحز في النفس أكثر أنه إذا توفت الأم فسيخضعون لكفيل لا فرق بينهم والعمالة المقيمة، وهذا ما حدث، فمع الحملات الأمنية ضد العمالة السائبة تاه هؤلاء ووضعوا في الترحيل لا يفرق بينهم والعمالة.

ومن ناحية أخرى تأتي معاناة هؤلاء الأبناء أن الجوازات ما زالت لا تعمل بالقرار الصادر عن إعفاء أبناء السعوديات من دفع الرسوم بل تتقاضى رسوم نقل الكفالة.

من الأهمية بمكان تفعيل القرار الصادر وخصوصا أن الرسوم باهظة الثمن.

وثمة نقطة أخرى تستوجب الاهتمام ـ فيما يرتبط بالتناقض في صياغة المفردات ـ فهناك بطاقة تُسلم لأبناء المواطنة مكتوب عليها "يُعامل معاملة السعوديين في التعليم والعمل" وبالمقابل تجد في بعض الإقامات الخاصة بأزواج السعوديات وأولادهن غير السعوديين عندما يتم نقل كفالة بعضهم إلى زوجاتهم وأمهاتهم السعوديات وقد كُتب فيها "غير مصرّح له بالعمل". ما هذه المفارقة؟! ولا أدري كيف يستطيع هؤلاء العيش إن لم يعملوا؟

إن قضية معاناة أبناء السعوديات ما زالت موجعة ومؤرقة وبحاجة إلى جهود أكبر من الجهات المناط بها الإجراء لتفعيل القانون على أرض الواقع بالصورة التي نتمناها لأبنائنا الأعزاء.

أطفال التوحد يا موحدين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
رابط الخبر

بدر أحمد كريم

التّوحُّدُ- وَفْقَ الدكتور طلعت وزنه المدير العام للخِدْمات الطبية بوزارة الشؤون الاجتماعية-» مرض نفسي، يحتاج لفريق متعدد التخصصات مِثْل: أخصائي نفسي سريري، وأخصائي تخاطُب، وأخصائي تربيةٍ خاصة» فكمْ طفلاً توحدياً في المجتمع السعودي ؟ وما التحديات التي تواجِهُ أُسَرَهُم ؟ وما موقفُ الجهات المعنيةِ من الـخِدْمات الـمُقَدمة لـهم ؟ وما صحة ما يتردّد مِنْ أنّ بعضهم، يتعرض في بعض معاهد التربية الفكرية للتحرش ؟ فضلاً عن سوء التعامل معهم ؟ وهل توجدُ مراكز تشخيص مبكر للتوحد ؟ أسئلة تُطْرَحُ في ظل تلقي فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمِنْطقة المدينة المنورة- حسبَ المشرفة على الفرع شرف القرافي- « شكوى 50 عائلة من أطفال التوحد، ضدّ الجهات الحكومية المعنية» (صحيفة عكاظ، 18 رجب 1434هـ، ص 5) فما هي مطالبُهم ؟ أوّلاً: توفير المعلومة الصحيحة التي تساعدهم على رعاية أبنائـهم. ثانيا: إنشاء مركزٍ حكومي مُخْتص لتعليم أبنائـهم. ثالثا: توفيرُ عيادات طبية متخصصة للكشْف عليهم. رابعاً: إنشاء أندية رياضية ترفيهية. خامساً: تمكينُهم من نيْل حقوقهم الأساسية. سادساً: تطوير الـخِدْمات الطبية المقدمة لأبنائـهم. سابعاً: تحسين مستوى خدمات التأهيل الشامل. ثامناً: التدريب المهني وتثقيف الأسرة والمجتمع « ضِمْن خطّة استراتيجية تستند على ما

يتم رصدُه من تظلمات، تمثلُ حرماناً لحقٍّ من حقوق الإنسان» كما قالت الجمعية، هل كثيرٌ عليهم تحقيق هذه المطالب ؟ أليس هؤلاء بَشَراً سوياً ؟ لماذا ينفق أسرهم آلاف الريالات على علاجهم في مراكز خاصة؟ مَنْ يرحم هؤلاء الأطفال ؟ مَنْ ينقذُ أُسَرَهُم من الإفلاس ؟ أليس غريباً أن تتدخل حقوق الإنسان على خط معاناتـهم، الغريب أنْ لا توجد مراكز متخصصة لعلاجهم، وتـأهيلهم، وضمان عودتـهم للحياة، أصحاء عقول، وأجساد، بدل أن يقفوا محطمين في بيوت تكاد تكون مُهَدّمة، وأُسَرٍ تكاد تكون مشردة، ومجتمع يكاد يتفرج عليهم.

أطفال التوحد في حاجة إلـى مَنْ يدافعُ عنهم، في حاجة إلـى مَنْ يعطيهم حقوقهم، وفي هذا البلد دينٌ سماويٌّ، وأخلاقٌ بشريةٌ إنسانيةٌ، فالله الله بأطفال التوحد يا مُوَحِّدِين.

العمل والجوازات جزء من المشكلة

المصدر: جريدة البلاد الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=15534

صالح المعيض

ذكرت في مقالة سابقة انه قبل أكثر من عام وبعد أن شعرت بأن المقالات خلال عقود لم تعد تجدي وأنها ارتدت قبعة (كلام جرايد) قلت أخذت على نفسي عهدا وأعددت مذكرة مختصرة عن حال الوافدين المخالفين وتقاعس الجهات المعنية واتخاذ قرارات من تلك الجهات كل على حدة بدون تنسيق ، وأرسلت تلك المذكرة بالبريد الممتاز إلى مقام وزارة الداخلية

ووزارة العمل والجوازات والجمعية الوطنية لحقوق الانسان، وذكرت يومها أن تلك الشركات والمؤسسات لا تستطيع تجديد إقامات مكفوليها ولا حتى إنهاء عقودهم ولا عمل تأشيرات خروج ولا حتى عمل إقامات لمستقدميها الجدد ، وهذا بحد ذاته يعد خطرا كبيرا على سير نظامية الوافدين فخلال سنة سيكون هنالك مئات الآلوف من الوافدين بلا إقامات ويتحول ذلك إلى (رأي عام) قد يسيء إلى الجهود ، وتمنيت حينها تكليف لجنة عاجلة ومتخصصة من قطاعات وزارة الداخلية والخارجية والعمل وهيئات حقوق الإنسان المحلية لدراسة الأمر لتكون القرارات متزنة يحاسب صاحب العمل ولا يشكل مشاكل عمالية ستفوق حد التصور لو بقي الحال على ماهو عليه .

والحقيقة أن وزارة العمل انها تدرس قرارتها منفصلة و معظم القرارات لم تكن مدروسة دراسة شاملة او بمعنى أدق لم تستشر فيه جهات أخرى ذات علاقة مثل وزارة الداخلية والجوازات ووزارة الخارجية وهيئات حقوق الإنسان لأن الأمر في نتائجه السلبية لا يعاقب رجل الأعمال بل تمتد آثاره إلى ماهو أخطر ، وحيث أن لي أكثر من ربع قرن وأكثر من مائة وثلاثين مقالا سطرتها عبر وسائل إعلام كثيرة حول السعودة وانها مجرد شعارات ترفع ولا تطبق وكنت طيلة تلك المدة اطالب وزارة العمل بأن تقدم قاعدة بيانات وكانت تتهرب من ذلك وتكتفي بتصريحات إعلامية.

ايضا الجوازات هذا المرفق الحيوي المهم قلت فيما مضى ولا زلت اكرر انه من كثر ما نتحدث عن الجوازات قد يعطي إشارة إلى اننا نكرر الاطروحات ، وحقيقة إذا كنا نكرر فتلك مصيبة وإذا كانت أطروحات جديدة فالمصيبة أعظم ، ولن اذهب بعيدا فكما اشرنا منذ فترة ليست ببعيدة فشوارع جدة وتواجد الجوازات سؤال طرحته هنا قبل سنوات مرارا وتكرار ، وذلك كسؤال يفرضه واقع الشارع بالأمس واليوم وربما غدا اذا بقي الحال على ماهو عليه ، فالميدان كان يومها ولا زالت معه الحيرة تعلو كل وجه سيما في أمور مهمة قد يراها البعض ثانوية خاصة ظاهرة تسيب العمالة وتواجدها غير النظامي بشكل مهول جهارا نهار دون مبالاة او خوفا من نظام . إن مانشاهده من باعة متجولين أو غسالي السيارات أو حمالين لاشك أنهم مخالفون تحت أي ظرف من الظروف وجميعهم لايخرجون من مخالفة أو أكثر من المخالفات الصريحة التالية - (1) متخلفو عمرة أو حج أو زيارة أو عبور أو تسلل - (2) مخالفون لنظام الإقامة بالهروب من كفلائهم وممارسة تلك المهن - (3) مخالفون لنظام العمل بمزاولة مهن غير ما استقدموا من أجله.

ثم الأهم وكما نبهنا مرارا هل نحن بحاجة إلى باعة بطيخ أو أحذية او مناديل وتصوير مستندات أمام الجوازات ومكتب العمل والمراكز التجارية والمرافق الحكومية و كذلك بيع لعب أطفال أو خلافه أو حتى حليب نوق وذلك في كل اتجاه نسلكه ؟ ولعل ما يجعل تلك المخالفات تشكل ظاهرة بل وتستفحل في كثير من الأحياء والميادين هو أنهم وكفلاءهم وكما أسلفت أمنوا العقاب وسلبية بعض المرافق وقلة قليلة من المواطنين و الجوازات لاشك انها شريكة في المشكلة فالأجهزة في مكاتبها تشير إلى ان شركات كثيرة لاتجدد إقامات مكفوليها إلا كبار مسؤليها وهذا واضح في الجهاز فمؤسسة او شركة بها ما بين 50 و 100 وافد او اقل او اكثر ولا تجدد لنصفهم لماذا لايقفل عليها الجهاز ويستدعى المالك او المدير ويوضع في الصورة هذا قليل من كثير وسبق ان تطرقنا له هنا ونتمنى ان تستدرك كل من وزارة العمل والجوازات ذلك لما فيه الصالح العام.

مقتطفات الجمعة

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 28 رجب 1434 هـ- 7 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=17005

صالح الشيحي

نبدأ بأهم تصريحات الأسبوع من وجهة نظري: "بعض المناطق أخذت أكثر من حقها، وأخرى لم تأخذ نصيبها كاملا" - الذي يطمئنني أن هذا التصريح جاء على لسان وزير الشؤون البلدية الأمير منصور بن متعب..

ملاحظة مهمة نقلها لي الأخ "عبدالله الحنايا" تعليقاً على مقال "بطاقة ائتمان"؛ عند استخدام العميل بطاقته الائتمانية لسداد مبلغ بالدولار فإن البنك السعودي يحاسب العميل على أساس سعر صرف قد يصل إلى 3.85 ريالات مقابل الدولار بينما السعر لدى مؤسسة النقد مقنن بـ3.75، ودون علم العميل!

قاض أميركي حكم بتعويض تبلغ قيمته 800 ألف دولار لسيدة استأجرت إحدى الشقق، بعد تعرضها للدغات بق الفِراش.. لو استأجرت هذه السيدة بعض الشقق المفروشة في بعض مناطقنا السياحية لأصبحت ملياردير قبل نهاية فصل الصيف!

وزارة النقل سحبت 15 مشروعا من المقاولين خلال العامين الماضيين.. مازلنا لا نعلم كيف تمت ترسية هذه المشاريع على هؤلاء المقاولين أساساً.. وهل سيتم سحبها منهم دون عقوبات؟! ثم هل تأخير مشروع سنتين وثلاثا أمر سهل في عمر الوطن والمواطن؟!

تناقل الناس خلال الأيام الماضية صورة لكاميرا ساهر في تبوك مغطاة بواسطة برميل نفايات.. مثل هذه التصرفات لا تعني رفض الناس للنظام.. الناس تحتفي بالنظام الذي يتعامل مع الناس بالمسطرة.. لكنها الأساليب التي تستخدمها الشركة المشغلة للنظام.. هناك أغنية شعبية تقول: "اظهر وبان، عليك الأمان"!

وزارة العمل منعت إجازة العاملين في مكاتب العمل خلال إجازة الصيف بسبب ضغط العمل.. هذا أمر جميل، لكن جماله لن يكتمل سوى بأن يسري القرار على جميع العاملين في الوزارة بمن فيهم الوزير ونائبه ووكلاؤه.. غير منطقي أن أناسا يعملون خلال الصيف، وأناسا يشربون عصير البرتقال على شواطئ أوروبا!

نختم بأطرف أخبار الأسبوع: "جمعية حقوق الإنسان تتوعد مشغلي العمالة في الأجواء الحارة" - "أبشر بطول سلامة يا مربع"!

الدنيا لهيب

المصدر: جريدة الرياض الخميس 27 رجب 1434 هـ 6 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/06/article841457.html

نجوى هاشم

منذ حوالي شهر ونحن لا نزال في شهر مايو كانت الحرارة ملتهبة مساء، ملتهبة والرطوبة قاتلة تشعرك بالاختناق المباشر فوراً، أما في الظهيرة فحدث ولا حرج الحرارة قد تصل إلى 50 درجة رغم انني أصر على سماع النشرات الجوية التي تقول إن الحرارة في جدة ومكة 45 درجة مئوية وما فوق وهي تظل مفتوحة، بمعنى أنها قد ترتفع، وجدة بالتحديد الرطوبة أيضاً فيها عالية وخانقة، ولا تجد نسمة هواء تتنفسها إذا خرجت بعيداً عن دائرة التكييف.

ورغم التسليم والامتثال لما نحن عليه والرضا بما كتبه الله علينا في منطقتنا الحارة، والتحمد على نعمة ثبات الحرارة على ذلك، إلا أنه يظل في إطار ما لا نعرف ما هو قادم وحيث إن القادم أقوى وأكثر عذاباً، فإن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة أعلنت أن كتلة هوائية شديدة الحرارة ستتأثر بها مناطق غرب المملكة ابتداء من يوم الأحد الماضي وحتى يوم الجمعة غدا، بمعنى أن للحرارة بقية وأن القيظ قادم.

يوم السبت الماضي تعدت الحرارة في مكة ورابغ 49، يعني 50 درجة، وجدة والمدينة 47 درجة مئوية .

هذا القيظ القاتل والذي قد يقال إننا تعودنا عليه كل عام، وهذا غير صحيح لان الحرارة تزداد والتقلبات المناخية أصبحت متغيرة وغير متوقعة، يجعل من وسائل التبريد في المنازل غير مجدية، اما السيارات فالصعود إليها في عز الظهيرة كارثة حيث تزداد الحرارة داخلها إذا كانت تقف في منطقة مكشوفة وحرارة الشمس تضرب بها، وحتى تشغيل المكيف في البداية لا يؤثر في تلك الشمس الحارقة التي ضربت في الداخل وتضطر إلى فتح الزجاج لإخراج تلك النسمات الحارقة ليعود الناس إلى المنازل مغسولين من الحرارة والعرق المتصبب.. لكن ماذا عن العمال الذين يعملون تحت أشعة الشمس الحارقة التي قد تصل إلى 50 درجة ؟

اذكر أن هناك قرارا صدر منذ سنوات بعدم تشغيل العمالة في أشهر يوليه وأغسطس من الساعة الثانية عشرة ظهراً إلى الرابعة عصراً في دول الخليج نظراً لارتفاع درجات الحرارة، وإمكانية إصابة هؤلاء العمال المساكين بضربات شمس ومفارقة الحياة فوراً ، لكن هل طبقت كل الجهات القرار؟

لأنه من غير الممكن وفي هذه الأجواء القاتلة نجد عمالاً يحفرون عند الواحدة ظهراً أو يتسلقون بناية، او مشروع، لإنجاز عمل، حقوق هؤلاء العمال يفترض أن تتابعها جمعيات حقوق الإنسان وتدافع عنها، لأن كل عامل يموت في ذمة من كلفه بعمل في هذا الجو الخانق، والذي يستحيل المشي فيه لدقائق، فما بالك بالعمل لساعات في عز الهجير.

لكن كيف لنا ان نواجه هذا الصيف القاتل، البعض سوف يسافر؟ لكن قد يعود والحرارة كما هي لم تتغير بل ستكون أشد وطأة في اغسطس، ومن سيختبئ في منزله سيعود وسيخرج ولن يبقى مختبئاً فقط كما ينصح الأطباء الذين لسعتهم الحرارة الملتهبة الإكثار من شرب السوائل واستخدام المظلات لحماية الرؤوس من ضربات الشمس التي من الممكن أن تتلف خلايا الجهاز العصبي في مؤخرة الرأس والرقبة ما يؤدي إلى اختلال خلايا المخ، وبالتالي على الناس تجنب التعرض لأشعة الشمس كذلك الحرص على تناول الأملاح لتعويض الفاقد من الأملاح الغذائية التي قد يؤدي نقصها إلى تشنجات في العضلات، والابتعاد عن شرب الماء المثلج الذي قد يؤدي إلى التهابات في الحلق، وارتباكات معوية والاكتفاء بشرب الماء البارد فقط والإكثار من العصائر والسوائل التي تعوض الفاقد من الماء عن طريق العرق..

وقانا الله وإياكم حر الآخرة وساعدنا على حر الدنيا ولهيبها..

هيئة حقوق الإنسان

حملة لدعم مراجعي الجوازات

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 28 رجب 1434 هـ- 7 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=148789&CategoryID=5

جدة: نسرين نجم الدين
تطلق هيئة حقوق الإنسان بفرعها بمنطقة مكة المكرمة اليوم، حملة تنظيم ودعم خيري لدخول وخروج المراجعين لتصحيح أوضاعهم بمكتب العمل والجوازات والقنصليات، فيما تتضمن الحملة توزيع المرطبات والماء والأغذية على مراجعي الجوازات من الوافدين.
وأكد المتحدث الإعلامي لفرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة، إبراهيم النحياني، أن الحملة ستكون بالتعاون بين الغرفة التجارية بجدة، وجمعية البر بجدة وجمعية شباب مكة، وأكاديمية دله للعمل التطوعي، وفرق من المتطوعين وتوزيع المرطبات والماء والأغذية.
كما تقيم الهيئة بقسمها النسوي بمنطقة مكة المكرمة، احتفالية بمناسبة اختتام فعاليات حملة الطفل التي أطلقتها الهيئة قبل عدة أشهر، وستقام الفعالية في قاعة إسماعيل أبو داود، بالغرفة التجارية الصناعية بجدة السبت المقبل.

بعيدا عن أعين الرقابة .. سماسرة يروجون لتأجير الخادمات بالشرقية

المصدر: جريدة اليوم السبت 29 رجب 1434 هـ- 8 يونيو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/84623.html

رانيا عبد الله - الاحساء
ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة من السماسرة لتأجير الخادمات المنزلية في صورة من صور الاستعدادات المبكرة لشهر رمضان، حيث يقوم السماسرة بتقديم أفضل العروض التسويقية بعيدا عن القانون والأنظمة الحكومية المتبعة في تراخيص مزاولة نشاط الاستخدام والخدمة المنزلية، حتى غدت تلك الظاهرة مهنة يزاولها أصحاب المكاتب للخدمات العامة ومكاتب العقار في ظاهرة تخرق القانون والأنظمة بعيدا عن أعين الرقابة .
ويأتي ذلك نظير الطلب المتزايد من قبل المواطن لحاجتهم في رمضان للخادمات وقلة الخدم في الفترة الحالية حيث يقوم أصحاب المكاتب بحملات تسويقية معلنة وبرسائل إلكترونية تسويقية، حيث وصل سعر تأجير الخادمة في الشهر إلى 5000 ريال شهريا ، وفي الغالب يضع أصحاب المكاتب أسماء مستعارة ليكونوا بعيدين عن أعين الرقابة حتى أن بعض المواطنين اتخذ من العاملات اللاتي تعملن لديهم مصدرا لتجارة رابحة .
وأكدت مصادر ان هذه العملية تخالف نظام العمل في المملكة حيث لايسمح بعمل المكفول لدى غير كفيله مبينة ان جميع الحالات سيطبق عليها عقوبات الاتجار بالعمالة .
ويقول المستشار القانوني ورئيس لجنة المحامين بغرفة الاحساء الدكتور يوسف الجبر: إن المادة الثالثة من نظام الاتجار بالبشر تفرض غرامة مالية لاتزيد على مليون ريال والسجن لمدة لاتزيد على 15 سنة في حال ثبوت ذلك الجرم، في حين أعتبر أن تأجير الخادمات يدخل ضمن مخالفات وزارة العمل وليس ضمن الاتجار بالبشر كونه لايدخل ضمن العنف أو

استغلالهم لأداء أعمال غير مشروعة، لكن تترتب عليه عقوبة المخالفة لأنظمة وزارة العمل غرامة مالية تصل إلى 10 آلاف ريال والتسفير للخادمة ووضعها في اللائحة السوداء .

ويحذر الجبر من ظاهرة تأجير الخدم ومايترتب عليه من استغلال مادي فعند خروج العاملة من كنف كفيلها سواء بهروبها وعملها لدى أناس آخرين او من خلال تأجير كفيلها لها يؤدي الى انتشار ظواهر سلبية أخرى وانتشار الجرائم كالسرقة والأعمال غير المشروعة وربما يحول العاملة مع مرور الوقت إلى قاتلة تشكل خطرا على المجتمع ومن هذا تظهر جرائم القتل المنتشرة في الآونة الأخيرة .

ويطالب الجبر المواطنين أو المقيمين بعدم اللجوء لتأجير الخادمات او التستر على من يروج لهذه الظاهرة والتعاون مع الجهات المسئولة في حملاتها التي تشنها للقضاء على هذه الظاهرة ، معتبرا ان من يسوغ لهذه الظاهرة ليس لديه وطنية أو احترام للقانون والنظام .

ويوضح عضو هيئة حقوق الانسان والمتحدث الرسمي للهيئة بالمملكة الدكتور ابراهيم الشدي أن استقدام العاملات او العمال دون الحاجة إليهم او استخدامهم بترخيص مخالف لما استقدموا به بغرض التأجير والاستفادة المادية يعتبر نوعا من أنواع الاتجار بالبشر.

وفيما يخص الاتجار بالبشر بكل أنواعه ومن يتعامل ببيع العمالة والمنزلية بشكل خاص دون ان يكون له حاجة معينة جريمة حيث صدر في المملكة نظام مكافحة الاتجار بالبشر وحددت الأنواع التي تدخل في إطاره ووضعت عقوبات تصل للسجن 15 سنة وغرامة تصل لمليون ريال ، مضيفا انه يستثنى من ذلك المكاتب والشركات المخصصة والمرخصة للاستقدام وتوفير العمالة بأجر مقطوع محدد بالساعة أو اليوم أو الشهر .

مهرجان أبها للتسوق فتح أبوابه للزوار منذ الأربعاء الماضي

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 28 رجب 1434 هـ 7 يونيو 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20130607/fe20.htm

أبها - فيصل الأحمري:

فتح مهرجان أبها للتسوق في عامه الخامس عشر أبوابه للزوار ابتداء من الأربعاء 26 رجب 1434هـ وإلى نهاية شهر شعبان لهذا العام.

وقال إبراهيم بن محمد الجار الله مدير المهرجانات والمعارض بشركة ستار أن المهرجان سيحظى برعاية الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير اليوم الجمعة في حفل أعد بالمناسبة وألمح إلى التسهيلات والدعم الذي لقيه المهرجان من أمير المنطقة الذي يسعى إلى تذليل كل المصاعب التي تعترض عجلة التنمية في عسير.

وأضاف الجار الله قائلاً: إن إمارة عسير ساهمت في تذليل الكثير من العقبات التي واجهت بعض المشاركين من خارج المملكة من مختلف الدول وأبان أن المهرجان يشهد مشاركة العديد من المؤسسات والشركات الوطنية والدولية مؤكدا مشاركة عدد من المؤسسات والشركات من الدول العربية التي تشهد بعض الاضطرابات والصراعات مثل سوريا واليمن ومصر بأجنحة تعرض بعض منتجاتها وصناعاتها في الوقت الذي لم تحول تلك الأحداث دون المشاركة في المهرجان الذي بات محط أنظار المستثمرين والتجار مستقطبا العديد من الشركات الكبيرة والأسماء اللامعة في عالم المال والأعمال.

وأكد الجار الله أن المهرجان يشهد من فترة إلى أخرى العديد من التطويرات والتجديدات التي طالت كافة المرافق والبرامج المقدمة بدءا بتخصيص ممرات ومواقع خاصة وتقديم العديد من الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة وانتهاء بتقديم برامج وفعاليات دينية وثقافية ورياضية واقتصادية تناسب كافة الأذواق والشرائح العمرية بالإضافة إلى الفعاليات الخاصة التي تخاطب الطفل والأسرة وفتح مجال التوظيف للشباب والشابات للقضاء على البطالة واستغلال الإجازة الصيفية الاستغلال الأمثل الذي يعود على الجميع بالنفع والفائدة ويكسبهم الخبرات في مختلف مجالات الحياة.

وقال الجار الله: هنالك برامج عدة تساعد على تنمية المواهب والقدرات إلى جانب المسابقات اليومية والسحوبات المستمرة طيلة عمر المهرجان وكشف عن تقديم بعض الشركات الراعية العديد من العروض المختلفة سيتم الإعلان عنها للزوار كل مساء.
وأكد الجار الله أن المهرجان يحظى كعادته بمشاركة جميع الأجهزة الحكومية وبإشراف مباشر من إمارة منطقة عسير ووزارة التجارة والغرفة التجارية وتسعى جميع الأجهزة إلى تقديم خدماتها للزوار في شراكة مع إدارة المهرجان بما يضمن قضاء الزوار أجمل الأوقات إلى جانب المعارض التوعوية التي تقدمها الجهات ذات العلاقة للجمهور مثل هيئة حقوق الإنسان والدفاع المدني والأمن العام وغيرها التي تحرص على المشاركة وتقديم رسائلها التوعوية لآلاف الأسر مستغلة التواجد الكبير للزوار من داخل المملكة وخارجها والسمعة العالمية التي يحظى بها المهرجان.

مواليد المقيمين يواجهون شبح الترحيل.. ويطالبون بـ دراسة مَسحية لحالاتهم

المصدر: جريدة الشرق الخميس 27 رجب 1434 هـ 6 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/06/858937

أبها – سارة القحطاني
وصف مواليد السعودية من الأجانب انتهاء فترة تصحيح بـ«الشبح»، معبرين عن خوفهم من الترحيل القسري، وقال عادل بلحاج -من الجنسية اليمنية –«من المؤلم جداً أن يكون المواليد في مظلة واحدة مع الوافدين حديثاً بعقود عمل، فالوافد الحقيقي يعرف موطنه وهو هنا فقط للعمل، ولا يهمه «الترحيل»، بل قد يطالب هو بأن يغادر نهائياً إلى بلده، عكس المواليد الذين لا يعرفون إلا تراب هذا الوطن، ويفكرون في مستقبلهم على طريقة المواطنين ففي المجتمع السعودي لا يمكن التفريق بين المواطن الذي يحمل الهوية السعودية وبين من لا يحملها من هؤلاء المواليد، كون الصفة واللغة والعادات والتقاليد كلها متمثلة فيهم جميعاً».

دراسة مسحية
وطالب بلحاج بإجراء دراسة مسحية وإحصائية شاملة لحالات فئات مواليد السعودية، مع ضرورة الرفع بتعديل نصوص ومواد نظام الجنسية والعمل على استحداث نظام تدريجي يراعي أوضاع مواليد السعودية وقدماء المقيمين بمنحهم بطاقة خضراء تتحول مع الزمن والإجراءات لتصل بعد إلى الحصول على الجنسية. واستحداث مواد في نظام العمل والإقامة تراعي أوضاع وظروف مواليد السعودية والعمل على منحهم وضع إقامة مختلفة عن القادمين بتأشيرات الاستقدام وغرض العمل ومنحهم أولوية الحصول على فرص العمل.و وإحلالهم بدلاً من العمالة الوافدة، والسماح للأندية الرياضية بالتسجيل في كشوفاتها من يثبت ولادته في المملكة للمشاركة في المسابقات الرياضية والأنشطة الثقافية والعلمية والدينية والتطوعية للاستفادة من قدراتهم وطاقاتهم في جميع المجالات التنموية.

نظام الإقامة
وأوضح المحامي والمستشار القانوني وممثل هيئة حقوق الإنسان تركي الرشيد أنه في نظام المملكة لا تمنح الجنسية للمولود على أراضيها بمجرد الولادة بل يخضع جميع المقيمين على أرض المملكة لنظام الإقامة مهما كانت مدة بقائهم، سواء كانوا قادمين للعمل ومكثوا فترة طويلة، أو كانوا مواليد على أرض السعودية، ولكن هناك بعض الحالات استثناها النظام، مثل: من ولد من أم سعودية وأب مجهول الجنسية، أو لاجنسية له، وولد داخل المملكة لأبوين مجهولين (لقيط).
وقال الرشيد: مواليد السعودية أو من له سنوات طوال في المملكة يتمتعون بحقوقهم التي كفلها لهم النظام، وليس لأحد حق

مصادرة حقوقهم من أموال ونحوها إلا بحكم قضائي، فكل قضية تخرج عن المألوف فإن القضاء هو الفيصل. وتتحمل الدولة الغرامات المرورية وغيرها من المخالفات التي وقعت من الأجنبي المتوفى.
وعن الأجنبي من أم سعودية قال الرشيد: «قرار وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف -حفظه الله- بإنفاذ قرار مجلس الوزراء، وتضمن: منح أولاد المواطنة المقيمين في المملكة كفالة والدتهم. وحق طلب استقدامهم إذا كانوا خارج المملكة للإقامة معها على كفالتها وليس عليهم ملحوظات أمنية، وتتحمل الدولة رسوم إقامة أولادها. والسماح لهم بالعمل لدى الغير في القطاع الخاص دون نقل كفالتهم. ومعاملتهم كالسعوديين في «الدراسة والعلاج»، واحتسابهم ضمن نسب السعودة في القطاع الخاص.

إقامة دائمة

وبالنسبة لـ الزوجة الأجنبية لسعودي معاق أوضح الرشيد أنه صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 39 في 19/ 2/ 1421 هـ القاضي بأن تتحمل رسوم الإقامة ورسوم تأشيرة الخروج والعودة لزوجات السعوديين المعاقين .وبيّن الرشيد بأن الإقامة الدائمة تمنح للفئات التالية:
«طالب العلم: تُمنح رخصة الإقامة الدائمة بموجب النظام ووفقاً لإجراءاته لطلبة العلم من الأجانب لمدة لا تزيد على مدة دراستهم المقررة أو عن مدة أربع سنوات أيهما أقل. وللأجانب المتعاقدين مع الدولة: كما تُمنح رخصة الإقامة الدائمة بموجب النظام ووفقاً لإجراءاته للأجانب، ومن يعولونهم من المتعاقدين مع الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية لمدة لا تزيد على مدة صلاحية العقد أوعن مدة أربع سنوات أيهما أقل، ومن أقام سنوات طويلة في المملكة بدون انقطاع مدة لا تقل عن عشرين عاماً و انقطعت صلته بوطنه وفقد جنسيته على أن يكون حسن السيرة، وكل أجنبي مسلم ذكر كان أو أنثى يثبت أنه أقام في المملكة قبل بلوغه السابعة من عمره إذا لم يكن له أب أو أم أو عاصب أو ذو رحم بالغ في المملكة.

مطالبة بالجنسية

وقال الرشيد «المطالبة بالجنسية لابد أن تكون ضمن الشروط النظامية فمن طابقها يُمنح ومن لم يطابقها فلا يُنظر لطلبه من الأصل، كما فصّلها قرار وزير الداخلية رقم 74/ بتاريخ 9 / 3 / 1426هـ المادة السابعة، في ضوء ما يقدمه صاحب الطلب من معلومات يتم تقييم طلبه من لجنة مكوّنة من إدارة التجنس في فرع الأحوال المدنية في المنطقة بالنظر لبعض العناصر، ويلحق به قرار وزير الداخلية رقم 20/ و بتاريخ 26/ 3/ 1433هـ في شأن التعامل مع الوثائق التي يقدمها طالب التجنس عند طلب الجنسية بناءً على ما تقتضيه مصلحة العمل.

فوضى العمالة

من جهته قال استشاري وبروفيسور الطب النفسي الدكتور عبدالله السبيعي» لا شك أن النظرة الإنسانية مهمة في هذا الموضوع. لكن الإنسانية يجب أن ننظر بها إلى أبناء الوطن الذين تضرروا من فوضى العمالة الأجنبية، سواء من ولد في المملكة أو من وفد إليها كبيراً، فلا أعتقد أ ن عاقلاً أو منصفاً سيطلب مساواة حقوق ا لأجنبي الذي ولد في المملكة أو الذي عاش فيها سنين طويلة مع ابن الوطن الذي مات هآباؤ دفاعاً و توحيداً لأرض هذا الوطن.

هدف أسمى

وأضاف السبيعي «هذه الحملة جاءت لتصحيح أوضاع غير منضبطة حصلت لظروف معينة. وربما يتضرر البعض لكن تصحيح الوضع العام هو ا لأهم وهو الهدف ا لأسمى الذي إن تحقق فلا بأس ببعض ا لألم. إن الجسد يتألم لوخز إبرة الممرض ومبضع الجراح في جزء منه، لكن صحة الجسد كله هي ا لأهم.، ويجب أن يتم تصحيح الوضع ليصبح توزيع المصالح بشكل عادل، ومما أحسنت فيه الدولة هو أن أعطت مهلة لتصحيح ا لأوضاع، وأنها ميزت بين من جاء واستقر وعمل بشكل نظامي وبين من جاء هارباً أو عمل مزاحماً لابن الوطن، كما أنها ميزت بين من وظّف مقيماً بشكل نظامي ومن عمل عند مقيم وتستر عليه».

أثر نفسي

وقال السبيعي لا شك أن ترحيلهم وبعدهم عن ا لأرض التي عاشوا فيها سنين طويلة له أثر نفسي سلبي، فهم يرحلون ليتركوا وراءهم ذكريات وأحباباً ومصالح، وقد يعني ذلك كثيراً من معاناة الفراق والحرمان والتشتت، والتكيف في الموطن الجديد الذي يحملون جنسيته وجوازه، لكنهم لم يألفوه، لكن هذه سُنة الحياة وهذه أنظمة وقوانين العصر الحديث في كل العالم وليس هنا فحسب.

علاقات اجتماعية

وأوضح أستاذ علم الاجتماع والجريمة المساعد الدكتورعبدالله الشعلان أن الإنسان ينتقل من مكان إلى آخر طلباً للرزق أو لتحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي. وعند الانتقال يبدأ الفرد بتكوين علاقات اجتماعية بدءاً ببيئة الحي الذي يسكنه وببيئة العمل وفي غيرها من البيئات التي تساعده على الاستقرار الاجتماعي والنفسي. فتتكون لديه علاقات جيرة

وعلاقات صداقة وعلاقات زمالة. ويبدأ بتشرب ثقافة المجتمع الذي انتقل إليه. فينتقي منها ما يتناسب ولكن تبقى ثقافته الإصلية حاضرة (الجيل الأول).وقال» إن أبناء هذا الإنسان (الجيل الثاني) الذين ولدوا في هذا المجتمع الجديد ينشأون على ثقافة هذا المجتمع، ويعون ثقافة مجتمعهم الأصلي من خلال والديهم، ولكن دون ممارسة. أما أبناء الأبناء (الجيل الثالث) فهم لا يعرفون شيئاً عن ثقافة مجتمعهم الأصلي بل هم أبناء هذا المجتمع الجديد الذي انتقل إليه جدهم (الجيل الأول)».

عملية التكيف

وبيّن الشعلان أن عند عودة هؤلاء إلى موطنهم الأصلي (الجيل الثاني أو الثالث) سيصبحون غرباء، كما كان جيلهم الأول عندما أتوا إلى المجتمع الجديد. وسيحتاجون إلى وقت طويل مثل الوقت الذي قضوه في المجتمع الجديد لكي يندمجوا في مجتمعهم الأصلي. وقد تفشل عملية التكيف ه ذه خاصة اذا تفاوتت مستويات المعيشة بشكل كبير بين المجتمع الجديد والمجتمع الأصلي، واختلفت اللغة التي يتحدثون بها مما ينعكس سلباً على استقرارهم النفسي والاجتماعي. فيصبحون مشتتين بين مجتمع نشأوا فيه وتشربوا ثقافته لكنهم لا ينتمون إليه قانونياً، وبين مجتمع لم ينشأوا فيه ولم يكتسبوا ثقافته وهم غرباء عنه ولكنهم ينتمون إليه قانونياً.

جائز شرعاً

من جانب آخر قال أستاذ الشريعة في جامعة أم القرى الباحث الدكتور محمد السعيدي إن الشرع يأمر بالعدل والقسط وينهى عن الظلم والجور وترحيل الأجانب أمر في أصله جائز، لكن يجب أن يراعى فيه ميزان العدل والقسط والبعد عن الظلم والجور، كما يجب أن يصاحب عملية الترحيل اع تبار لأصل الرحمة والشفقة والإحسان وتقدير كل حالة بقدرها ، فهناك كثير من حالات من تقضي حرفية النظام بترحيلهم لو تم النظر إليهم وفق هذه المعايير الإنسانية والتي جاء الشرع بترسيخها وهي كما قدمت الرحمة والشفقة والعدل والقسط والإحسان لتم استثناؤهم من قرار الترحيل.

استفادة إيجابية

وأبان السعيدي أن الدولة الحديثة تعتمد نظام الجنسية، وقد أصبح ذلك عرفاً دولياً مقرراً لا تستثنى منه دولة واحدة من دول العالم، والعمل بموجبه يحدد مسؤوليات الحكومات عن مواطنيها، كما يحدد واجبات المواطنين تجاه أوطانهم، وقرار الترحيل يأتي من هذا الجانب، وإيجابياته تكمن في تنظيمه للوافدين إلى المملكة لتتمكن البلاد من الاستفادة الإيجابية من الوافدين إليها بعكس فتح الباب مشرعاً أمام المخالفين، فإنه حتماً سيؤدي إلى فوضى في ترتيب الاستفادة منهم وهذه الفوضى لا تنحصر سلبياتها على الدولة أو المواطنين بل ستصل أضرارها إلى الوافدين أنفسهم، حيث إن البطالة ستمتد إليهم لتتكون منهم مشكلة جديدة في البلاد.

معايير مدروسة

وأضاف السعيدي «لا شك أن تهاون الجهات المعنية في عملية مراقبة العمالة الوافدة والتدقيق في نظامية وجودهم سنوات طويلة جداً أنتج نمواً أسرياً لهم، بل وارتباط كثير منهم بهذه البلاد وأهلها، الأمر الذي يحتم عدم معاملة جميع الوافدين بقرار واحد ووضع معايير مدروسة لاستثناءات من هذا القرار تأخذ في اعتبارها مبادئ العدل والإحسان والرحمة والرفق».

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

جدة: 340 حالة واثنان لقيا مصرعهما العام الماضي

إحصاءات العنف ضد الأطفال في السعودية مخيفة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 30 رجب 1434 هـ- 9 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/09/article_761967.html

هيفاء الزهراني من جدة

بدأت ظاهرة العنف ضد الأطفال في الازدياد في المجتمع السعودي خلال الآونة الأخيرة، مع ارتفاع عدد الحالات التي يتم تسجيلها في عدة جهات مختصة بذلك.

وحول تلك الظاهرة الخطيرة، أكدت الدكتورة انتصار عاشور رئيسة فريق الحماية من العنف والإيذاء بصحة جدة ومساعد مدير الخدمات الطبية في مستشفى الولادة والأطفال، أن العام الماضي 1433هـ شهد 340 حالة عنف ضد الأطفال ووفاة طفلين جراء العنف في جدة، مبينة أن العنف يحصل في كل طبقات المجتمع، وليس هناك طبقة معينة ينتشر فيها، وأشارت إلى أنه يتم متابعة حالات العنف من قبل الفريق وذلك من خلال الزيارات المتكررة في العيادة الاجتماعية والنفسية.

فيما أوضح الدكتور خالد العوفي استشاري الطب النفسي ومساعد المشرف العام للخدمات الطبية في مستشفى الأمل في جدة ورئيس وحدة الطب النفسي في صحة جدة أن العوامل المسببة للإيذاء والإهمال بالنسبة للطفل تكمن في صعوبة بعض الأطفال أو المصابين بفرط الحركة وتشتت الانتباه أو الأطفال المصابين بالتخلف العقلي أو المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، لافتاً إلى أن هناك عوامل تتعلق بالوالدين كالاضطرابات النفسية أو استخدام المخدرات، أو تعرض أحد الوالدين للإيذاء في طفولته.

وأشار إلى أن الاعتداء الجسدي على الطفل يكون عادة بالضرب أو بالحرق أو بالكسر والخلع أو الخنق بحيث لا يمكن تفسيره، وغالبا يكون غير متطابق مع تاريخ الإصابة حسب ادعاء الوالدين. وتابع: "العنف الجسدي غالبا ما يكون ظاهرا على جهتين متقابلتين مثل الوجه والظهر والبطن وغالبا ما يأخذ شكل الأداة المستخدمة في الإيذاء مثل السلك أو حرقة سيجارة أو المكواة"، مبينا أن الأعراض، التي تظهر على الأطفال بعد العنف هي الاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصدمة وضعف الثقة بالنفس وعدم الثقة في الكبار، والشعور بالتحطيم الدائم والعدوانية والسلوك الايذائي أو الانتحاري تجاه الذات.

وقال العوفي: "الإحصائيات عن العنف الجسدي ضد الأطفال مخيفة، ويحصل العنف الجسدي بنسبة 32 في المائة في الأطفال أقل من 5 سنوات، بينما 27 في المائة في الأطفال بين 5-10 سنوات، و 27 في المائة في الأطفال بين 10-15 سنة و15 في المائة في الأطفال بين 15-18 سنة، مبيناً أنه أثناء فحص الطفل المعنف في قسم الطوارئ قد يظهر عليه ما يلي: الخوف، الرعب، الانسحاب، تقلب المزاج، العدوانية، الحزن والاكتئاب أو القلق، قلة الثقة بالنفس، التأخر في النمو، السلوك الإيذائي أو الانتحاري تجاه الذات، الصعوبة في بناء العلاقات مع الآخرين، المحاولة لتغطية الجروح، والخوف من الاعتراف بسبب الإيذاء.

من جهته، بيّن عبد الله آل طاوي مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة أن العنف الأسري ضد الأطفال لا يتحدد بمكان أو زمان أو بطبقة معينة في المجتمع، وأن أكثر أنواع العنف، التي تصل إلى الشؤون هي العنف على النساء والأطفال.

وزارد أن الوزارة تحرص على حل مشاكل العنف الأسري عن طريق الإجراءات المتبعة عند وجود قضية عنف الطفل، مشيرا إلى أن هناك لجانا مصغرة في المستشفيات ولجانا للحماية مكونة تدرس أي حالة عنف ومتى ما كانت هذه الحالة بحاجة لإدخالها دار الحماية يتم ذلك على ألا تتجاوز مدة وجودها داخل الدار ثلاثة أشهر يتم خلالها معالجة الوضع، كما أن أي حالة عنف يتعرض لها الطفل تحال إلى المحكمة.

أما الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز الشدي عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمتحدث الرسمي للهيئة فقال: "إن عدد القضايا التي تصل للهيئة عن العنف ضد الأطفال هو عدد قليل جداً، ويعود ذلك إلى وصول هذه القضايا إلى الجهات الحكومية الأولى قبل أن يتطور الوضع وتصل للهيئة، التي تضمن أن تقوم كل جهة بدورها وواجباتها على أكمل وجه، وتقوم بمراقبة الجهات المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الطفل للقيام بواجباتها".

ويرى أن الأحوال الاقتصادية لبعض الأسر أو إدمان المخدرات لأحد الأبوين قد ينتج عنها عنف أسري، مؤكدا أن التشتت الأسري هو أهم الأسباب التي ينتج عنها العنف، خاصة العنف ضد الطفل، وأوضح أن أكثر أنواع العنف المنتشرة في المجتمع هو الإهمال، سواء في التعليم أو الصحة ثم يأتي بعده العنف الجسدي، مشيرا إلى أن الوعي بحقوق الطفل في السعودية متدن كثيراً.

5 جهات خيرية تطلق مبادرة للتخفيف عن العمالة الوافدة

خيام لحمايتهم من الشمس ومشروبات باردة أمام مراكز "التصحيح" والقنصليات

المصدر: جريدة الوطن الاحد 30 رجب 1434 هـ- 9 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=148824&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

أطلقت 5 جهات خيرية خدمة تطوعية إنسانية لمساعدة "العمالة الوافدة" على تلافي حرارة الجو والتخفيف عليهم في مراكز "تصحيح الأوضاع" والقنصليات المعنية بالعمالة.

وأوضح مدير مركز جدة للمسؤولية الاجتماعية بغرفة جدة المهندس سعود سلطان، لـ"الوطن"، أن فكرة مساندة العمالة التي تقف تحت حر الشمس انطلقت من غرفة جدة وتشارك فيها خمس جهات خيرية تطوعية، منها غرفة جدة وجمعية البر وأكاديمية دله للعمل التطوعي ولجنة شباب مكة وهيئة حقوق الإنسان، بالتنسيق مع إمارة مكة المكرمة ومحافظة جدة وأمانة محافظة جدة، موضحا أن العمل التطوعي تم التفاهم فيه مع جوازات جدة والمكاتب. ويواصل مركز المسؤولية الاجتماعية بالغرفة والجهات المشاركة بالعمل التطوعي حتى نهاية فترة تصحيح الأوضاع في 24 شعبان المقبل. وقال المهندس سعود، تمت مخاطبة جميع الجهات التطوعية للدفع بما يقارب 500 متطوع حسب الخطة التي تعمل عليها الغرفة للمساندة في العمل الخيري، حيث لوحظ تعرض العمالة للإرهاق والتعب الشديد جراء الوقوف لساعات طويلة مع حرارة الجو المرتفعة. وأنشأت الفرق التطوعية موقعين للعمل الخيري بموقعين في جوازات جدة بأبرق الرغامة والموقع الرئيس خلف مبنى دله، وتم تقسيم الفرق التطوعية لتنظيم العمل بموقع الغرفة التجارية بمكاتب التصديق والاشتراكات، حيث لوحظ تعرضها لضغط كبير في الفترة الحالية. وقال: إن المبادرة ستستمر لمدة شهر وحتى انتهاء المدة التي حددها خادم الحرمين الشريفين لتصحيح إقامات العمالة الوافدة.

وأشار المهندس سعود أن الفرق التطوعية ستساهم في تنظيم العمل بصفوف العمالة الوافدة في 6 قنصليات، منها قنصليات مصر وإثيوبيا وإندونيسيا وبنجلاديش والهند وباكستان، حيث رصدت فرق الاستطلاع كثافة الجاليات المقيمة بالمملكة والتي ترغب في تعديل أوضاعها، وسيتم نقل المراجعين وتسكينهم في مخيمات عبر باصات تبرع بها عدد من رجال الأعمال بمدينة جدة وبمشاركة الغرفة التجارية.

من ناحيته، قال نائب أمين غرفة جدة المهندس حسن دحلان لـ"الوطن": إن المبادرة التي أطلقتها الغرفة بمشاركة مركز المسؤولية الاجتماعية هي مبادرة تطوعية إنسانية، هدفها تخفيف العناء على العمالة الوافدة، ومساعدة وتنظيم الوافدين الراغبين في تصحيح أوضاعهم ويشارك الشيخ صالح كامل، بعدد من الخيام الواقية من حرارة الشمس فيما يساهم فريق تطوعي من فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة وجمعية البر وجمعية شباب مكة وأكاديمية دله للعمل التطوعي في تقديم العصائر والمشروبات الباردة. وقال دحلان: إن الغرفة تستقبل الشباب والشابات الراغبين في التطوع خلال الفترة الحالية وتم وضع خطة لعمل الفريق وتوزيعه على أماكن تصحيح الإقامة بمشاركة الشرطة والجوازات والجهات المعنية. وأضاف أن الغرفة خاطبت القنصليات وتم التفاهم على وضع فرق تنظيم الوافدين وتصحيح الصفوف بما يسهل سير العملية على الموظف والوافد.

من جهته، أكد المدير التنفيذي للمسؤولية الاجتماعية بمجموعة دله البركة أيمن فلمبان، أن الفرق التطوعية بدله وانطلاقا من واجبها الإنساني قامت بدفع عدد من شباب الأعمال والفرق التطوعية من أبنائها والمتعاونين فيها بتهيئة أماكن مظللة للعمل على راحة العمالة الوافدة الراغبة في تصحيح أوضاعها من الذين ينتظرون في صفوف قد تصل للآلاف، وبدأت الفرق في تجهيز أماكن مظللة يستريح فيها الوافدون والهدف من ذلك التخفيف عنها من الحر والعمل على راحتها، حيث

لاحظنا إصابة العديد منهم بالإرهاق والتعب، وقامت الفرق التطوعية الشبابية والفرق المساندة لدله البركة وعددهم 25 شابا ببناء 10 خيام مفتوحة لوقاية الوافدين من الحر الشديد، ويعمل الشباب على تنظيم الصفوف، وخدمة العمالة وقام المتطوعون بتوزيع ما يقارب ألفي وجبة خفيفة، وتم وضع 10 ثلاجات لحفظ العصائر والمرطبات والمياه.

متحدثها قال لـ"سبق": لا نستطيع تغيير نظام البرنامج

"حقوق الإنسان": لم نتلق أي شكاوي من مستفيدي "حافز"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://sabq.org/wQ5fde

قاسم الخبراني- سبق– الرياض:
أكدت هيئة حقوق الإنسان أنها لم تتلق أي شكاوى تظلم من مستفيدي برنامج إعانة الباحثين عن العمل "حافز" ضد البرنامج والذي انطلق قبل أكثر من عام.
وقال المتحدث الرسمي وعضو الجمعية الدكتور إبراهيم الشدي لـ"سبق": "لم ترد شكاوى تظلم للهيئة من قبل مستفيدي "حافز"، وحتى لو وردت شكاوى لا تستطيع الهيئة تغيير نظام "حافز"، ولكن تقوم بالمطالبة والوقوف مع المتظلم عندما تكتشف وجود نقص في أنظمة تلك الجهة ونتابع تطبيقها".
وأضاف الشدي: "العمل حق من حقوق الإنسان ويلزم توفيره لكل "عاطل"، والجهات الحكومية تعمل على توظيف السعوديين مكان المتعاقدين عندما يكون يحمل نفس المؤهلات وينهي عقد المتعاقد وفي القطاع الخاص وضعت أنظمة تجبره على توظيف السعوديين".
وكان برنامج "حافز" لإعانة الباحثين عن العمل قد واجه انتقادات واسعة منذ انطلاقته بسبب الحسومات الشهرية المستمرة من الإعانة والتي تقدر بـ2000 ريال وعدم توفير فرص وظيفية مناسبة لـ"العاطلين".

أقاموا دعوى جماعية بمكتب العمل في "الخبر"

سعوديون في "سيل" يتظلمون من إيقافهم عن العمل ويقاضون الإدارة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://sabq.org/8T5fde

ياسر العتيبي- سبق:
تقدم مجموعة من موظفي شركة "سيل"- وجميعهم سعوديون- أمس واليوم بشكوى لدى هيئة حقوق الإنسان ومكتب العمل في مدينتي "الدمام" و"جدة" تظلموا فيها من التعسف الذي يمارسه مسؤولو الشركة الأجانب ضدهم.

وعلمت "سبق" أن التعسف الذي تظلّم منه الموظفون تمثل في اتهامات عدة منها فروقات في أعداد أجهزة "آي. باد" و"آي.فون" الموجودة في النظام والمتوفرة لديهم مما تسبب في إيقاف بعضهم عن العمل والتحقيق مع آخرين.
وذكرت مصادر "سبق" أن مجموعة من الموظفين في مختلف مدن ومحافظات المنطقة الغربية تقدموا بشكوى جماعية لدى مكتب العمل بمحافظة جدة، وآخرون من موظفي مكاتب الشركة بالمنطقة الشرقية أقاموا أيضاً دعوى جماعية بمكتب العمل في محافظة الخبر.
وأكدت المصادر أن جميع الموظفين المتضررين أوكلوا في ذلك مكتب العريفي للمحاماة والاستشارات القانونية والتحكيم لمتابعة قضيتهم.
وذكرت المصادر أن كبار المسؤولين في الشركة والمنفذين فيها ومديري العموم والأقاليم ونوابهم من جنسيات عربية محددة تسعى إلى التضييق على الكوادر الوطنية لغرض إحلال بني جلدتهم، وهذا موثق بالمستندات القاطعة التي تم الحصول عليها من الشركة وسلمت للمحامي.
وأجرت "سبق" اتصالاً بالمدير الإقليمي للمنطقة الغربية فيصل المالكي إلا أنه اعتذر عن التصريح، وقال: "لست مخوّلاً بالتعليق على قضايا منظورة من الجهات القانونية في الشركة".
كما اتصلت "سبق" بالمحامي محمد عبدالله العريفي الوكيل الشرعي للموظفين المتظلمين والمدير العام لمكتب العريفي للاستشارات القانونية وأفاد بأنه بالفعل تقدم له عددٌ من الموظفين بشركة "سيل" بمستندات وإثباتات تدين الشركة وتثبت التعسف الذي يمارسه مسؤولو الشركة ضد الموظفين وسوف تنظرها هيئة حقوق الإنسان خلال اليومين القادمين من خلال أولى الجلسات.
ووعد العريفي "سبق" بتزويدها بتفاصيل وحيثيات القضية وما آلت إليه التحقيقات بالمستندات الرسمية والأدلة.

730 ألف معاق في المملكة.. 24 ألفاً فقط يتلقون الخدمات

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/10/862781

جدة – رنا حكيم
60 جهة حكومية وخاصة تعترف بالتقصير في حق ذوي الاحتياجات الخاصة.
الدوريات: نواجه صعوبة في تكوين بيانات عن المعاقين حركياً.
مدينة الأمير سلطان: مرضانا يتعرضون للحرج عند التفتيش في المطارات.
العمل تعد بمزيد من التسهيلات وتطالب بتصنيف واضح للإعاقة.
الاستقدام: أصدرنا أكثر من 41 ألف تأشيرة مجانية لمساعدتهم.
شهد الاجتماع التنفيذي الأول للجهات الحكومية ذات العلاقة بالإعاقة غياب ذوي الاحتياجات الخاصة أو حتى أحد ممثليهم، الأمر الذي بررره رئيس الاجتماع مدير إدارة التأهيل الطبي في صحة جدة الدكتور ناصر إبراهيم بأن وجود السيدة كوثر إسماعيل (إحدى أمهات ذوي الاحتياجات الخاصة) كاف لتمثيلهم ، واقتصرت الجلسات التي بدأت عند العاشرة صباحاً وانتهت بتقديم طعام الغداء عند الساعة الثالثة والنصف على استعراض كل جهة من الجهات الحكومية المشاركة في الخدمات التي تقدمها لذوي الاحتياجات الخاصة الذين يشكون وأولياء أمورهم من نقصها أو سوئها أو عدم حصولهم عليها.
730 ألف معاق

وكشف الاجتماع الذي نظمته الشؤون الصحية في محافظة جدة ممثلة بإدارة التأهيل الطبي صباح أمس برعاية أمير منطقة مكة المكرمة خالد الفيصل، وافتتحه مدير صحة جدة الدكتور سامي باداود عن عدم وجود إحصائيات دقيقة ومحدثة بأعداد المعاقين في المملكة إلا أن إحدى الإحصائيات الصادرة عام 1994 كشفت عن أن 3.73% من سكان المملكة يعانون من أحد أنواع الإعاقة، فيما سجل الإحصاء الأخير الذي أجري في المملكة وجود 8 في العشرة من السكان يعانون من أحد أنواع الإعاقة، ويشير الإحصاء العالمي إلى أن 5.2% من سكان الأرض يعانون الإعاقة، وأكد أحد ممثلي وزارة الصحة وجود ما يقارب 730 ألف معاق مسجلين في المملكة لا يتلقى منهم الخدمات سوى 24 ألف حالة فقط، منهم 1300 ذكر في دور التأهيل الشامل، و 1250 حالة من الإناث. كما أكد المجتمعون على ضعف الإعانات المادية التي تقدم لأصحاب الإعاقة مقارنة بدول الخليج، وبيّن اللقاء أن 15% من سكان الأرض يعانون من إحدى الإعاقات المختلفة كما ترتفع تلك النسبة لتصل لـ 20% لدى البلدان النامية، وكشف اللقاء أن دور إيواء المعاقين في المملكة لا تقدم خدماتها بالشكل المطلوب إلا أنها تحاول التوسع عن طريق برنامج الرعاية المنزلية التي وقعت وزارة الشؤون الاجتماعية مع جمعية واحدة فقط على مستوى المملكة وهي جمعية شفاء لتقديم تلك الخدمات.

وضوح الاختصاصات

وشهد اللقاء فجوة بين الجهات الحكومية في عدم وضوح اختصاصات كل جهة مما يصعب معه تحديد الجهات التي ينبغي توجيه الخطابات لها بشكل صحيح حتى يتم التفاعل معها، فيما انتقد ممثل الاستقدام رفض مراكز التأهيل الشامل تحقيق رغبة المعاق في نوع التأشيرة التي يحتاجها وبررها ممثل الشؤون الاجتماعية بأن الوزارة لديها قائمة موحدة بنوع التأشيرة التي يحتاجها المعاق بحسب نوع الإعاقة، كما شهد الاجتماع اختلافاً كبيراً بين الحاضرين على تحديد مسمى موحد للإعاقة، الذي اعتبره البعض أمراً هامشياً وأن الأهم هو مناقشة الخدمات والاحتياج الحقيقي للمعاق.

غياب بعض الجهات

ولام مقرر الجلسة الدكتور ناصر آل إبراهيم غياب وزارة الشؤون البلدية والقروية «أمانة جدة» بشدة معتبراً غيابها غير مبرر، كما شهد الاجتماع غياب ممثل وزارة المالية، وممثل الجوازات والشرط، وهيئة حقوق الإنسان، ووزارة الإسكان، وتحلية المياه، وممثل مطار الملك عبدالعزيز وممثل شركة الكهرباء، وممثل البنك الأهلي، ولامت جميع الجهات المشاركة ضعف الخدمات المقدمة من الشؤون الاجتماعية وغياب دور الأمانات في تهيئة البنية التحتية للمعاق للتحرك بحرية وسلاسة معتمدا على نفسه، واعترفت أكثر من 60 جهة حكومية وخاصة بالتقصير في حق ذوي الاحتياجات الخاصة، ووعدت بالرقي بالخدمات والتسهيلات التي تحتاجها هذه الفئة للاندماج مع جميع شرائح المجتمع، مطالبين بتفعيل المجلس الأعلى للإعاقة الذي صدر قرار بإنشائه منذ 20 عاماً، وإيجاد استراتيجية وطنية موحدة لذوي الاحتياجات الخاصة والعمل بشكل جماعي بين جميع الجهات الحكومية والخاصة من أجل كسر الروتين وتوفير الفرص الوظيفية والمعيشية الكريمة وتسهيل كل الإجراءات المقدمة لهذه الفئة الغالية.

صعوبة المعلومات

وانتقد ممثل دوريات جدة النقيب عبدالله الغامدي ندرة المعلومات المتوفرة عن المعاقين حركياً.. وقال: بدأنا تجربة مع غرفة جدة لتكوين قاعدة بيانات كاملة عن ذوي الاحتياجات الخاصة عبر غرفة العمليات الخاصة بالدوريات الأمنية، بحيث تظهر كل معلومات المعاق حركياً بمجرد اتصاله بالدوريات، ونقدم له خدمات كثيرة منها نقلها بسرعة فائقة للمستشفى، وقد حصلنا على معلومات عن 2488 معاقا حركيا في جدة، ووقعنا اتفاقية مع غرفة جدة بعنوان (وتيسير)، مشيراً إلى أنهم وجدوا صعوبة في الحصول على المعلومات الرسمية لاعتمادها والوصول للشخص بشكل مباشر، وأنهم استثمروا مناسبة اليوم العالمي للإعاقة وأحضرنا استمارات لتعبئة المعلومات وإنزالها في غرفة العمليات.

خدمات الطيران

وأكدت الخطوط السعودية أنها تقدم خدمات عديدة لذوي الاحتياجات الخاصة في جميع مطارات المملكة منذ دخول المعاق وحتى خروجه من صالة المطار أو سفره، كما يتم تقديم تخفيض 50% على تذاكرهم، مشيرة إلى أن جميع الطائرات مزودة بكراسي متحركة لتسهيل تنقلهم داخل الصالة والطائرة كما يتم بحسب جميع المقاييس العالمية المتعارف عليها، ويتم عرض برامج السلامة بأنظمة الإشارة وبأساليب تجعلهم على دراية بكل ما يحدث، وأن هناك وحدة خاصة للمعاقين أنشئت قبل 16 عاماً لإيجاد حلول لجميع المشكلات التي تواجه هذه الفئة، وتعمل على تطوير مستمر للخدمات المقدمة لهم، ورحبت بتواصل جميع الجهات الحكومية والخاصة معها وتسجيل أي ملاحظات تجدها في المطارات أو الطائرات.

نتائج مبهرة

وعرضت مديرة التأهيل في مدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية رباب أبو زيد المشاريع الخيرية التي يجري تقديمها لذوي الاحتياجات الخاصة، مشيرة إلى أن المدينة الطبية توفر 400 سرير تأهيلي ونادياً صحياً تم افتتاحه قبل أسابيع قليلة، وتقدم عدداً كبيراً من برامج التأهيل الطبي منها صحة الأطفال والعمود الفقري وإصابات الدماغ

والرعاية المنزلية والتأهيل الاجتماعي وغيره، كما أنها تقدم خدمة فريدة في الشرق الأوسط تتمثل في العلاج التأهيلي بركوب الخيل خصوصاً للأطفال التي جاءت بنتائج مبهرة، وهناك قصص نجاح كبيرة منها لطيار بحريني قدمنا له أطرافاً صناعية وعاد يمارس مهنته وبات الآن مديراً للطيران في مملكة البحرين.

أجهزة تعويضية

وأشارت أبو زيد إلى ضرورة تكامل العمل مع بعض الجهات الحكومية والرسمية؛ حيث يتأخر حصول المرضى على الأجهزة التعويضية، كما يتم اشتراط حصول المريض نفسه مهما كانت حالته، وطالبت بضرورة وجود خط هاتفي خاص للمعاقين لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، كما يتعرض البعض من مرضانا للحرج الكبير بإظهار الأجهزة التعويضية في المطارات، واقترحت وجود غرفة تفتيش خاصة للاحتياجات الخاصة بطريقة كريمة ولائقة لا تجرح إحساس المعاق.

تقييم الخدمات

وعرضت جامعة الملك عبدالعزيز في جدة استراتيجية لتقييم الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، مشيرة إلى أنها تقدم عدداً من البرامج لتعزيز الثقة لهذه الفئة منها تعليم اللغة الإنجليزية لذوي الإعاقات البصرية، وعملت على الدمج بين المعاقين وزملائهم الأصحاء حتى لا يشعر ذوو الإعاقة بالتفرقة، بعد أن كانت السياسة في البداية تقوم على الفصل وهو الأمر الذي ثبت عدم جدواه.

عمالة مجانية

وكشف ممثل مكتب الاستقدام في جدة أحمد السلمي أن عدد التأشيرات المعفاة من الرسوم للمعاقين لمهن السائق الخاص والعمالة المنزلية والتمريض بلغت 41563 تأشيرة في جدة بمتابعة من وزارة العمل، وتم تفريغ 3 موظفين لذوي الاحتياجات الخاصة لإنجاز معاملاتهم وصالة خاصة بهم، ويتم الرفع للوزارة بالحالات التي لا يشملها التأهيل، وتم تنظيم دورات تأهيل لموظفي الاستقدام للتعرف على لغة الإشارة، والتنسيق مع الغرفة التجارية الصناعية في جدة لتوظيف عدد من الموظفين بمكتب الاستقدام، وجرى تهيئة مكان للمراجعين من المعاقين لسهولة وصولهم للإدارة.

توظيف ذوي الإعاقة

وأكدت المشرف العام على خدمة العملاء في وزارة العمل منى مدني على أن هناك عدداً من التدابير تم اتخاذها من أجل توظيف ذوي الإعاقة؛ حيث تم احتساب المعاق بـ 4 سعوديين أصحاء، لكننا نواجه مشكلات تتمثل في عدم وجود تعريف أو تصنيف دقيق للإعاقة يعتمد التصنيف الاجتماعي والبيئي، وتؤمن الوزارة بأنه ليس هناك حدود للمهن التي يمكن أن يمارسها المعاق، وقد تم اعتماد فتح إدارة جديدة لتمكين ذوي الإعاقة والتواصل معهم، وتم تعيين شخص أصم مديراً للإدارة، ونحن في طور التوسع لإقامة مشاريع مختلفة في مختلف مناطق المملكة، مشيرة إلى أن هناك إجراءات ستصدر قبل نهاية العام الميلادي الجاري ستساهم في مزيد من التسهيلات لهذه الفئة.

لائحة جزائية

وطالبت مدني بلائحة جزائية لمن يعتدي على حقوق المعاقين، وتحديد الاختصاصات بين الجهات الحكومية والخاصة، مشيرة إلى أن هناك خلطاً في المهام، يمتد إلى التعريفات؛ حيث لم يتم الاستقرار حتى الآن هل نعتمد مسمى ذوي الاحتياجات الخاصة أم الإعاقة الخاصة.

تعويض الإعاقة

وشاركت الإدارة العامة للتعليم في محافظة جدة إدارة التربية الخاصة في الاجتماع بعرض عن الخدمات التي تقدمها؛ حيث أكدت أن أهدافها تتركز في تربية وتعليم وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات التربوية إلى أفضل مستوى وإعدادهم للحياة العامة، والكشف عن مواهبهم وقدراتهم واستثمارها بشكل إيجابي، واستخدام الوسائل الخاصة لتعويض إعاقتهم، والعمل على النهوض بالمستوى التعليمي والمهني لهذه الفئة.

تسريع الخطى

وخلص المشاركون في الاجتماع إلى ضرورة تسريع الخطى ومعالجة كل السلبيات الموجودة في جميع الجهات الحكومية والخاصة خلال الشهرين المقبلين، حتى يتم تقديم كشف حساب واضح وشفاف في ملتقى ومعرض ذوي الاحتياجات الخاصة الذي سيقام في نهاية شهر شوال المقبل برعاية صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز، مؤكدين أن جميع التوصيات التي خرج بها الاجتماع سترفع إلى سمو أمير منطقة مكة المكرمة وستؤخذ في عين الاعتبار.

حقوق الإنسان السعودية: جرائم الطائفية في سورية مفجعة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/11/article_762352.html

"الاقتصادية" من الرياض
أدان مجلس هيئة حقوق الإنسان، في جلسته أمس برئاسة رئيس الهيئة الدكتور بندر بن محمد العيبان، ما يتعرض له الشعب السوري من إبادة وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان من قبل النظام السوري الوحشي وأعوانه، وما يحدث من تدخل سافر من قبل قوى خارجية ومما يسمى "حزب الله اللبناني"، على أساس حزبي وطائفي من قبل عناصره التي لا يخفى على العالم انتماؤها وتاريخها الدموي وعنصريتها المقيتة، سواء ضد أبناء وطنها أو من خلال تدخلها السافر في الشأن السوري، ومشاركتها العلنية في قتل المدنيين والأبرياء وانتهاك حرمات الشعب السوري، وتدمير مكتسباته بطريقة وحشية همجية لا توفر طفلا ولا امرأة ولا شيخا، ولا تتورع عن هدم مسجد أو مدرسة أو مشفى، مع تبنيها شعارات طائفية هدفها الإمعان في الظلم والعدوان وتهديد الدول المجاورة، وتأجيج الفتن الداخلية، وتمزيق الوحدة العربية والإسلامية.
ووصف مجلس هيئة حقوق الإنسان ما يحدث من الجرائم المبنية على الانتماء الطائفي بالمفجعة، حيث انتهكت حقوق الإنسان التي حفظتها الشرائع السماوية والقوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان، كما أدان المجلس ما تتضمنه خطابات قيادات ما يسمى "حزب الله" الحزبية الطائفية - التي شارك أفرادها في قتل الشعب السوري - من تأجيج طائفي واستهتار بالحياة الإنسانية وقتل للأبرياء وترويع للشعب السوري وإثارة للفتن في المنطقة، مستنكراً الجرائم الفادحة للنظام السوري وأعوانه الذين شاركوا في هذه الجرائم الشنيعة التي تحدث في سورية منذ أكثر من عامين وبأعتى أنواع الأسلحة، وما آل إليه الوضع هناك من قتل وتهجير للأسر من مناطقها. وقد أعرب مجلس هيئة حقوق الإنسان عن بالغ قلقه لاستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية وتشريد الملايين وتدمير البنية التحتية، وأكد المجلس موقف المملكة الثابت منذ اندلاع الأزمة القائم على دعم الشعب السوري، وبذل كافة الجهود من أجل حمايته ورفع الظلم عنه وإغاثته، وثمن البيان الصادر من مجلس التعاون الخليجي حول الأوضاع في سورية، كما دعا الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة للمسارعة إلى وقف هذا العدوان وإغاثة الشعب السوري ومساندته في مطالبه المشروعة والحفاظ على مصالحه وحرماته، وحماية وحدة أرضه وشعبه.

منع زوج المواطنة السعودية غير السعودي من السفر بأبنائه دون موافقتها

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ- 12 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130612/Con20130612610110.htm

محمد الغامدي (الرياض)
يبدأ مجلس الشورى الأحد المقبل مناقشة مشروع تنظيم زواج السعوديين بغيرهم ويضم 13 مادة، وذلك بعد إعادته من هيئة الخبراء إثر التباين في وجهات النظر مع المجلس حيال النظام، وكلف الشورى لجنة خاصة برئاسة الدكتور

عبدالرحمن السويلم بإعادة دراسة التباين بين وجهتي النظر، تمهيدا لرفعه للملك بعد إقراره من المجلس حسب ما تنص عليه المادة السابعة عشرة من نظام المجلس وتشير لرفع قراراته عند تباين وجهتي النظر مع مجلس الوزراء، إلى الملك لاتخاذ ما يراه. وسيحل مشروع النظام عند اقراره محل تنظيم معالجة حالات زواج السعودي بغير السعودية أو زواج السعودية بغير السعودي الصادر في عام 1393هـ، وكان الشورى قد وافق على مشروع تنظيم زواج السعوديين بغيرهم قبل عامين، إلا أنه تمت إعادته إلى الشورى من قبل هيئة الخبراء لإجراء بعض التعديلات الصياغية في بعض مواده، وعدلت المادة الأولى لتصبح تنظيم زواج السعوديين بغيرهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يراعي الأبعاد الاجتماعية والحقوقية بعد حذف كلمة الأمنية، وأبقت اللجنة الخاصة على رأي مجلس الشورى لمدة الإقامة بخمس سنوات بحيث تكون «يسمح للسعوديين بالزواج ممن ولد في المملكة من أبوين غير سعوديين، بشرط أن تكون له إقامة نظامية وشهادة ميلاد صادرة من سجل المواليد في المملكة طبقا لنظام الأحوال المدنية وعاش في المملكة مدة خمس سنوات متتالية عند تقديم الطلب».

ورأت اللجنة أنه ليس هناك مبرر لزيادة مدة الاقامة لعشر سنوات، كما طالبت هيئة الخبراء، نظرا لما تحقق من الاندماج في المجتمع والالتزام بالعادات والتقاليد، ما دام أنها متتالية عند تقديم الطلب وبخاصة أنه من مواليد المملكة، كما أضيف السماح لموظفي الجمارك للفئات المسموح لها بالزواج بمن لا يحمل الجنسية السعودية بمن في ذلك مواطنو دول مجلس التعاون بإذن من المقام السامي كما يلي: الزواج بغير سعودية للوزراء ومن في مرتبتهم وشاغلي المرتبة الممتازة، المرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، أعضاء السلك القضائي، موظفي وزارة الخارجية الدبلوماسيين والإداريين، أجازت لهؤلاء الزواج بغير سعودية، كما أجازته لموظفي الديوان الملكي وديوان سمو ولي العهد ومجلس الوزراء ومجلس الشورى والمراسم الملكية ومجلس الأمن الوطني وأعضاء مجلس الشورى خلال فترة عضويتهم، وأعضاء المجالس والهيئات التي يرأسها الملك أو ولي العهد، وكذلك منسوبي وزارة الدفاع والطيران ووزارة الداخلية ووزارة الحرس الوطني والحرس الملكي والمؤسسة العامة للصناعات الحربية سواء أكانوا من العسكريين أو المدنيين، إضافة إلى أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام وموظفي الجمارك، في حين لم تتم الموافقة على اضافة الطلاب الذين يدرسون في الخارج المبتعثين للفئات المسموح بها.

وأبقت اللجنة الخاصة على تولي لجنة مكونة من وزارات الخارجية والداخلية والشؤون الاجتماعية وهيئة حقوق الإنسان، للبت في طلبات زواج السعوديين بغيرهم، وهو ما قدمه مجلس الشورى في مشروع نظامه، كما أبقت على شرط التحقق من أثر المخدرات وألا يتجاوز فارق السن بين الزوجين 25 عاما، ورأت اللجنة اشتراط ذلك لما يترتب على زواج المسنين من مشكلات نفسية واجتماعية في حال وجود فارق كبير في السن بين المقدمين على الزواج، ووافقت اللجنة على اضافة شرطين للتحقق من الزواج بألا يكون على غير السعوديين الراغبين في الزواج أي قيد أمني وتضمين عقد الزواج شرطا يقضي بأنه لا يحق للزوج غير السعودي السفر بأولاده من الزوجة السعودية من المملكة إلى خارجها، إذا كانت أعمارهم دون سن الـ18 إلا بموافقة والدتهم، وانه لا يحق اجبارها على الذهاب معه خارج المملكة إلا برضاها، وأنه في حال نشوء نزاع بين الزوجين يكون حله عن طريق المحاكم السعودية وفقا للأنظمة.

وأيدت اللجنة رأي الشورى في إبقاء مضمون المادة العاشرة وعدم حذفها وينص على أن يتمتع أولاد وبنات السعودية المتزوجة من غير سعودي بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية وفرص العمل التي يتمتع بها السعوديين في القطاع الخاص، ويمنح زوج السعودية غير السعودي وابناؤها منه، وزوجة السعودي غير السعودية بطاقة اقامة خاصة وتأشيرة خروج وعودة متعددة السفرات ما دامت العلاقة الزوجية قائمة.

ورفض مجلس الشورى «تفاديا للإضرار بأبناء وزوجة السعودي الأجنبية» إقرار العقوبة التي تنص على حرمان من يخالف هذا التنظيم من الاستفادة من قروض الصناديق والمنح الحكومية، حسب ما ورد في رأي هيئة الخبراء والاكتفاء بنظر المحكمة المختصة في ايقاع غرامة مالية على من يخالف أحكام هذا التنظيم بما لا يزيد على 100 ألف ريال تودع في حساب جار، وتخصص لدعم الجمعيات الخاصة بمساعدة الشباب على الزواج.

حقوق الإنسان: نتابع تنفيذ قرار تشغيل العمالة تحت أشعة الشمس

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ- 12 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/523015

الرياض – «الحياة»
نوّهت الهيئة العامة لحقوق الإنسان بخطوة وزارة العمل لتطبيق نظام منع إجبار العمالة على العمل في الأوقات التي ترتفع فيها درجة الحرارة في شكل كبير، وكذلك فرضها لعقوبات تبدأ من الغرامة المالية حتى إغلاق المنشأة المخالفة، كما دعت هيئة حقوق الإنسان العمالة المتضررين إلى اللجوء لوزارة العمل في حال فرض منشآتهم عليهم العمل في الأوقات المخالفة للنظام.
وقال عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور إبراهيم الشدي لـ«الحياة»: «نحن نعمل على متابعة القرار، وفي حال تقدم إلينا أي عامل يفيد بوجود المخالفة مباشرة سيتم التنسيق مع الوزارة لاتخاذ الإجراء اللازم».
وأضاف: «يجب على العمالة التي تجبرها شركاتها على العمل في هذه الأوقات التي حددتها الوزارة واعتبرتها مخالفة، التوجه إلى وزارة العمل، لأننا في الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان معنيون بأن يكون هناك نظام يحمي العمالة، ومعنيون أيضاً بأن يكون هناك تطبيق لهذا النظام على أرض الواقع».
وكانت وزارة العمل أعلنت أخيراً، بدء تطبيق نظام منع تشغيل العمالة تحت أشعة الشمس، وذلك مطلع الشهر المقبل، وسيبدأ تنفيذ القرار خلال الفترة من الساعة 12 مساء وحتى الساعة 3 عصراً مدة شهرين، كما نص القرار على أنه لا يجوز تشغيل العامل في الأعمال المكشوفة تحت أشعة الشمس، وأنه على صاحب العمل عند تنظيم ساعات العمل مراعاة ما نصت عليه الفقرة السابقة من هذا القرار، ويُستثنى من هذا القرار العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وكذلك عمال الصيانة للحالات الطارئة.

جدّاوي .. يجرح ويداوي

المصدر: جريدة عكاظ السبت 29 رجب 1434 هـ- 8 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130608/Con20130608608825.htm

سامي خميّس

تلقيت ردود فعل كثيرة على مقالي الأسبوع الماضي (مشروع اغتيال حديقة تهامة) لأنه لامس جرحا مزمنا في جسد جدة، منها:
من جداوي يجرح ويداوي.. يقول في مداخلته عبر عكاظ أون لاين :

(يعطيك العافية.. وأود التنويه أنه يمنع البناء في الحدائق وتعدي مانسبته 15% من المساحة الإجمالية حسب قرارات تنظيم الحدائق والاستثمارات بلائحة التصرف بالعقارات البلدية واللائحة التنفيذية. أما أمانة جدة نايمين بالعسل بس فالحين يطورون الأحياء الراقية اللي سكانها من علية القوم).

أما الأ ستاذة لمياء مبارك فتقول :

(بعد التحية .. كيف لنا أن نرتقي وهناك من يقدم مصلحة ثلة من الناس على العامة!، أنصحك باعتزال الكتابة فأنت كما يقال بالعامية (تنفخ في قربة مقطوعة) أعاننا الله على العيش في هذه المدينة.

الأستاذ أمين أبو سبعين وكذلك الأستاذ أمين زكريا وغيرهما ممن تفاعل من خلال تويتر، هاتش تاق، والفيس بوك لهم نفس الرأي.

السؤال المباشر للأمانة، هل مانكتبه عن المنغصات التي تتعرض لها جدة وأهلها سيذهب أدراج الرياح كالعادة وستصرون على وضع الطين والعجين في آذانكم وما تبقى منه في أفواهنا على الرغم من تفاعل القراء عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبعد عدم ردكم على مقالات سابقة مثل :

أف .. تصدير بحيرة المسك ، من يحمي العروس من عبث الصغار؟ ، المجلس البلدي .. وبعض هموم جدة ، في دائرة الاحتمالات ، مقبرة أمنا حواء..

لعلنا نسمع منكم لأن أصواتنا لن تسكت وأقلامنا مستنفرة ولعلنا نسمع أيضا من الدكتورة ماجدة أبوراس مستشارة الرئيس العام لهيئة الأرصاد وحماية البيئة وكذلك من المشرف العام لفرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الأستاذ مازن بترجي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مخاوف من طول انتظار دراسة تخفيض سن التقاعد للمعوقين

فوزية أخضر : من الظلم حصر توظيف الأصم على ناسخ آلة ومبرمج كمبيوتر

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 28 رجب 1434 هـ 7 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130607/Con20130607608424.htm

مريم الصغير«الرياض»

رحبت الدكتورة فوزية أخضر عضو مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين وعضو مجلس إدارة جمعية المتقاعدين، وعدد من ذوات الاحتياجات الخاصة بما أعلنه وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك تحت قبة الشورى، بأن مجلس الخدمة المدنية يدرس تخفيض سن التقاعد للمعوقين والمعوقات تقديرا لظروفهم الخاصة، غير أنهن أبدين مخاوفهن من أن يطول انتظارهم ويكون مصير هذه الدراسة كسابقاتها من الدراسات والقرارات التي أعلن عنها ولم تجد طريقها إلى التنفيذ على أرض الواقع. وانتقدت فوزية أخضر حصر توظيف الأصم على وظائف محددة، مثل ناسخ آلة ومبرمج كمبيوتر حتى لو كان حاصلا على شهادة الدكتوراه، وعبرت عن أملها في أن تتاح الفرصة لأفراد هذه الفئة وغيرهم من ذوي الإعاقات الأخرى، لتولي مناصب تتفق مع مؤهلاتهم كغيرهم من الأسوياء.

وقالت الدكتورة فوزية أخضر معلقة على موضوع تخفيض سن التقاعد للمعوقين، «مللنا الدراسات التي لا تنتهي، وقد تختفي نهائيا بعد عدة سنوات، ودليل ذلك النظام الوطني للمعوقين 1421هـ، والذي كان من ضمن توصياته تشكيل مجلس أعلى للمعوقين، وصدر بالفعل قرار سام بذلك، ولكنه لم ينفذ إلى الآن، ولا نعرف إلى أين وصل وما هو مصيره».

وأضافت «إذا كانت هذه الدراسة صادقة فعلا فهذا ما يتمناه كل معوق، بأن تكون لهم مساحة في القرارات الصادرة، فالمعوقون لم تراع ظروفهم لا في سنوات التقاعد ولا في ساعات العمل، حيث يداوم المعوق مثله مثل السليم 8 ساعات، فمن كانت إعاقته حركية تجده جالسا على كرسيه طوال تلك الساعات بدون حراك، كما لم تراع ظروفهم في المواصلات وكم يتكبد المعوق المشاق ليصل إلى مقر عمله، وكذلك الحال في المنشآت رغم أن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة تطالب بحق المعوق في كل ذلك». واستطردت أخضر قائلة، «كما أن المعوق لم يراع حقه في الدراسات والاستبيانات التي تجري لإحصاء البطالة ومحو الأمية، حيث يستبعد منها، وفيما لو أشرك لتغيرت النتائج وكانت أكثر دقة ومصداقية، فهم جزء مهم من المجتمع وفاعل أيضا، فمنهم الطبيب والمعلم، وبالتالي فإن أي توصيات لا بد أن يكون لهم دور فيها وأن تصل أصواتهم وتؤخذ آراؤهم حول قضاياهم، فهم أدرى باحتياجاتهم، ولا يكفي صوت واحد في مجلس الشورى، أين بقية المعوقين من يوصل أصواتهم، فمن الظلم حرمان الصم من المناصب القيادية وحصر توظيفهم على وظائف ناسخ آلة أو مبرمج كمبيوتر حتى لو كانوا يحملون درجة الدكتوراه، لماذا لا يمكن الأصم من العمل مديرا في أي إدارة أو أي عمل آخر، وهذا ما حددته الخدمة المدنية لهم»، مبينة أن «أفراد هذه الشريحة بشر لديهم مشاعر ولهم حقوق واحتياجات لا تنتهي بالخطب والإعلان عن المشاريع التي لا تنفذ إلا جزئيا، وأحيانا أخرى تكون مجرد حبر على ورق».

نحن مهمشون

وفي ذات الإطار تقول أم عبدالله، معوقة حركيا، «سمعت بالدراسة التي ستعمل على تخفيض سن التقاعد للمعوقين، وأتمنى أن ترى النور قريبا ونلمس نتائجها على أرض الواقع، فنحن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة مهمشون، لا ينظر لنا في الخطط المستقبلية، ولا في الدراسات المسبقة، لذا أرجو أن ينظروا كذلك إلى ساعات العمل الطويلة التي نقضيها مثلنا مثل أي موظف سليم، أنا مثلا أعمل أمينة مكتبة وأحتاج كي أخرج إلى مكان عملي إلى نحو ثلاث ساعات للاستعداد كوني أحتاج لمن يساعدني ويهيئ لي خروجي، لذا أرجو أن ينظروا لحالنا في أي قرار يصدر بهذا الشأن».

من جانبها عبرت شيخة الزهراني، موظفة كفيفة، عن سعادتها بالقرار قائلة «سعدت كثيرا بقرار تقليص سن التقاعد لنا، وأتمنى أن يبت فيه قريبا فنحن بحاجة إلي إعادة النظر في العديد من القرارات التي تتعلق بشؤوننا».

إقرار نظام الإجازة الأسبوعية للعمالة المنزلية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 28 رجب 1434 هـ 7 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130607/Con20130607608450.htm

ماجد المفضلي «جدة»
أقرت الجهات المختصة في وزارة العمل نظام الإجازة الأسبوعية للعمالة المنزلية، شاملا ضوابط العمل المنزلي، والمزايا، والحقوق المفروضة على العامل والعاملة وصاحب العمل، وتنظيم تقاضي الأجور، وفتح الحسابات البنكية، ومنع العاملة النسائية من الخروج بمفردها خلال الإجازة تجنبا للوقوع في المحظور من خلال التزامها في عقود العمل بالخروج مع الأسرة للتنزه والتسوق أثناء الإجازة، أو البقاء في المنزل.
وكشفت مصادر «عكاظ» أن النظام يهدف إلى حفظ حقوق اليد العاملة، وصاحب العمل، إذ يضع شروطا يجب على صاحب العمل مراعاتها في حال تشغيل العمالة المنزلية خلال الإجازة ومن أبرزها موافقة العاملة أو السائق على مبدأ العمل في الإجازة الأسبوعية، وتحديد أجر العمل، وتوثيقه ضمن العقد المبرم بين الطرفين، وإلزام العمالة ومكفوليهم بفتح حسابات بنكية يتم من خلالها إيداع الرواتب الشهرية للعاملين في المنازل لإيقاف القضايا العمالية والاتهامات بعدم تقاضي الأجور واعتماد الكشوفات البنكية كمستند يوثق التزام صاحب العمل بدفع حقوق العامل من عدمه.
واعتبرت المصادر ذاتها «أن وزارة العمل حرصت على تقنين كافة الضوابط التي تنظم عمل الخدم والسائقين بالتفاوض المباشر مع الدول المتاحة لاستقدام العمالة المنزلية، بحيث يكون الراغبون في العمل في المنازل على دراية بتنظيمات العمل من خلال تعريفهم بالضوابط قبل قدومهم للمملكة، وتضمينها في عقود العمل حفظا للحقوق ومنع أي تجاوزات أو اجتهادات قد تحدث من العمالة أو أصحاب العمل».
من جهته أكد لـ«عكاظ» رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام، سعد البداح «أن إقرار نظام العمالة المنزلية يشكل تطورا هاما لتنظيم عقود العمل بين العاملة وأصحاب العمل»، مضيفا «إن النظام يكفل للعمالة التمتع بالإجازة الأسبوعية المقننة التي تضع العاملة بين 3 خيارات، العمل برغبتها أثناء الإجازة وتتقاضى أجرا إضافيا يتم تحديده في العقد، أو التمتع بالإجازة من خلال البقاء في المنزل، أو الخروج مع الأسرة».
وأوضح البداح «أن الاتفاقية المبرمة بين العاملة أو السائق وصاحب العمل تشمل الراتب الشهري، وتحديد بدل الإجازة إذا أرادت العمل»، وأشار إلى أن أسباب تقنين الإجازة للعمالة النسائية بحيث يمنع خروجها من المنزل إلا برفقة الأسرة يعود لخصوصية المجتمع السعودي، إذ لا يسمح بخروج العاملة بمفردها في الإجازة منعا للوقوع في المحظور، ولن تطبق الإجازة الأسبوعية الحرة للعمالة النسائية، والسبب أنه لا يمكن أن تطبق لوجود محاذير تعود على العاملة بإشكاليات قد تعرضها لعقاب شرعي، وجميع الدول المستقدمة منها العمالة المنزلية النسائية لديها علم ودراية بهذا الأمر وتتضمن الاتفاقيات منحها إجازة للعمل داخل المنزل، ولا يسمح لها بالخروج بمفردها.

تقرير طبي يشير لتعرضه لكدمات

التحقيقات تنتظر نتيجة تشريح جثة الطفل محمد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 رجب 1434 هـ- 6 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130606/Con20130606608121.htm

عبدالله آل يحيى (أبها)

أكدت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أنه تم تشريح جثة الطفل محمد القتيل البالغ من العمر أربع سنوات، من قبل الطب الشرعي بمنطقة عسير، وتنتظر التحقيقات نتائج تشريح جثمان الطفل، في ظل وجود مؤشرات أولية تشير إلى أن وفاته نتيجة لضربات وكدمات على الرأس والبطن والخصيتين، بحسب تقرير الوفاة الصادر من مستشفى أحد رفيدة.

وبينت المصادر أن أوراق القضية استقرت في محافظة أحد رفيدة، وبدأ التحقيق مع خال الطفل ووالدته، وفي انتظار إكمال التحقيق مع الطفلة شقيقة القتيل، والأب المتهم من قبل والدة الطفل بقتل ابنها، فيما تشير المصادر إلى تبادل الاتهامات في الوقت الحاضر بين الأب والأم.

وكانت التحقيقات الأولية قد أخذت منحى آخر في السابق، حيث تم اتهام الطفلة بقتل أخيها إثر شجار دار بينهما، إلا أن الجهات الأمنية لاحظت أمرا مريبا في القضية، وبتوصيات رفعت لإمارة منطقة عسير، وجه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد أمير المنطقة بإعادة فتح القضية والتحقيق فيها لكشف ملابساتها.

وكانت أم الطفل القتيل وخاله قد طالبا، في شكوى رفعت لإمارة المنطقة، بفتح القضية من جديد وتشريح الجثة بواسطة الطبيب الشرعي، وطالبت الأم بحمايتها وأسرتها من أب الطفل واتهمته بقتله، فيما طالب أشقاء الأم بمحاسبة كل المقصرين في القضية، مؤكدين أنهم طلبوا إعادة فتح القضية وكشف الذين يقفون خلف الأب، حيث أخرجوه من أكثر من قضية بحق الطفل حتى انتهى الأمر بقتله، وكان الطفل القتيل قد سبق تعنيفه من قبل أسرته مرتين قبل قتله.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي لإمارة عسير عوض آل سعيد، في وقت سابق، ورود بلاغ من داخل بيت الأسرة في حينه بوفاة الطفل محمد، وتم اتهام شقيقته بالتسبب في وفاته بعد خنقه بحبل عقب تمزيقه لأدواتها المدرسية، مضيفا أن الجهات المعنية حققت في ذلك، وتم وضع الطفل في الثلاجة، ولوحظت على الجثة كدمات وآثار ضربات، مبينا أن أوراق القضية أحيلت للإمارة من الجهات المختصة التي ربطت بين حرص الوالد على سرعة دفن الجثة بوجود أمر مريب في القضية، فوجه أمير المنطقة بإحالة الأوراق لهيئة التحقيق والادعاء العام لتشريح الجثة والتحقيق في سبب الوفاة لكشف الحقيقة بكاملها.

الحماية من العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 رجب 1434 هـ- 6 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130606/Con20130606608132.htm

العنف الأسري، ظاهرة موجودة في مجتمعنا، وواضحة للعيان تماما، ولا بد من التركيز على محاربتها وعلى تشديد العقوبات على من يمارسون العنف، ولا بد من توعية المجتمع في المدرسة وفي المسجد وفي البيت عبر كل وسائل الإعلام المتاحة، بضرورة الإبلاغ العاجل والفوري عن أي حالة عنف أسري تحدث في محيط أي إنسان ولو كانت حالة اشتباه.

لا بد من غرس هذه الثقافة لتحل بديلا عن ثقافة «البيوت أسرار مالنا ومالهم»، لا بد من أن يتكاتف المجتمع بأسره لحماية بعضه بعضا، ولا بد أن تتخلى حتى الأسرة في إطارها الضيق جدا عن حماية من يمارسون العنف ضد آخرين، زوج ضد زوجته أو أب ضد أطفاله، حتى لا نرى أكثر من يزيد في مجتمعنا.

ولا بد من التعجيل بالإفراج عن نظام حماية المرأة والطفل الذي رفع به مجلس الشورى قبل ما يزيد على السبع سنوات، ليكون هناك رادع حقيقي لهؤلاء المعنفين.

ولا بد لوزارة الشؤون الاجتماعية من أن تفعل خدمة البلاغات على الرقم المخصص لبلاغات العنف الأسري (1919) أكثر مما هو الآن، ليعمل على مدار الساعة وليس لفترات دوام تبدأ من الثامنة صباحا وحتى العاشرة مساء، لأن حالات العنف الأسري تكثر في فترات المساء وتحتاج لفعالية هذا الرقم، أو أن تتبنى الدولة إطلاق رقم مجاني موحد لغرفة عمليات مشتركة في كل القطاعات الأمنية والشؤون الاجتماعية والهلال الأحمر والمستشفيات لتلقي هذه البلاغات على مدار الساعة والتفاعل معها بسرعة كبيرة، الأمر الذي من شأنه حماية الأرواح وتحصين الأبرياء ضد المعنفين موتى الضمير.

إطلاق خدمة إصدار وتجديد الإقامة إلكترونيا

المصدر: جريدة عكاظ السبت 29 رجب 1434 هـ- 8 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130608/Con20130608608600.htm

منصور الشهري (الرياض)

دشن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية، خدمة إصدار وتجديد الإقامة إلكترونيا للأفراد عبر موقع المديرية العامة للجوازات للخدمات الإلكترونية «أبشر».

وأوضح مدير عام الجوازات الفريق سالم بن محمد البليهد، أن هذه الخدمة الإلكترونية تأتي كخطوة مهمة على طريق تحقيق تطلعات وتوجهات الحكومة بتطبيق الحكومة الإلكترونية والعمل على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين دون الحاجة لمراجعة الجوازات.

وقدم الفريق سالم بن محمد البليهد شكره لسمو وزير الداخلية على ما تلقاه الجوازات والقطاعات الأمنية من اهتمام سموه.

من جهته، أوضح مدير إدارة تقنية المعلومات العقيد خالد بن حمد الصيخان أن هذه الخدمة تتيح لصاحب العمل إصدار وتجديد الإقامة عبر خدمات الجوازات الإلكترونية «أبشر» مما سيسهل عليهم ضمان سريان صلاحية إقامات عمالتهم في كل الأوقات وستمكن صاحب العمل من مراجعة مواقع الجوازات لاستلام بطاقة الإقامة بشكل مباشر.

كما صرح المتحدث الرسمي ومدير إدارة الشؤون الإعلامية بالمديرية العامة للجوازات العقيد بدر بن محمد المالك أن الجوازات تسعى من خلال هذه الخطوة للوصول للهدف المنشود والمتمثل في أن تكون إداراتها بلا مراجعين، موضحا أنه للاستفادة من جميع خدمات الجوازات الإلكترونية «أبشر» المقدمة مجانا لا يستوجب على المستفيد إلا التسجيل بالموقع الإلكتروني للجوازات (www.epassport.gov.sa) ومن ثم تفعيل هذا التسجيل بإثبات هويته عبر الوسائل المتاحة لذلك.

بهدف تفادي سلبيات الزحام والافتراش .. والبداية في السيل الكبير نظام البصمة وكاميرات حرارية في المنافذ لمنع تسلل المخالفين إلى مكة المكرمة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 29 رجب 1434 هـ 8 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130608/Con20130608608599.htm

عبد الكريم الذيابي (الطائف)

تجري حاليا دراسة إقرار إنشاء سياج «شبك» في المنافذ المؤدية إلى مكة المكرمة، مزود بنقاط فرز مجهزة بأنظمة البصمة لمنع تسلل المخالفين وقطع الطريق على المهربين، وسيتم وضعه كمرحله أولى في منطقة السيل الكبير. وأوضح اللواء مسلم الرحيلي مدير شرطة الطائف والقائد الميداني لمهام الحج في المحافظة، أن الجهات المختصة قوات أمن الطرق، وزارة المواصلات، الشرطة والمرور ستعقد اجتماعها الأخير 29 الشهر الحالي بمقر إدارة المرور في السيل الكبير، لدراسة إقرار المشروع في الطائف. وفي هذا السياق قال لـ «عكاظ» وكيل وزارة الحج لشؤون الحج حاتم بن حسن قاضي، هناك توجيهات من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة ورئيس لجنة الحج المركزية تؤكد على أهمية الحصول على تصريح الحج، لافتا إلى أن هناك العديد من الإجراءات التي ستتخذ مع كل من يخالف التعليمات الهادفة إلى تفادي الزحام والافتراش وسلبياته. وفي ما يخص تفاصيل مشروع تطبيق نظام البصمة الجديد قبيل ميقات السيل الكبير كمرحلة أولى، قال قاضي إنه ليس لديه إلمام بتفاصيل كافية عن المشروع، مشددا على أن التوعية بمخاطر تجاوز التعليمات ستكون مكثفة من أجل راحة وفود الرحمن القادمين من شتى بقاع المعمورة، خصوصا وأن الحرمين الشريفين يشهدان حاليا أكبر توسعة في تاريخهما بفضل الله ثم بحرص وعناية القياده الحكيمة. إلى ذلك كشفت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة عن تفاصيل مشروع البصمة الذي قدمه المقدم عايض السبيعي بإدارة أمن الطرق في محافظة جدة، موضحة أنه سيتم تنفيذ السياج «الشبك» بطول خمسة كلم بدءا من ميقات السيل شمالا وخمسة كلم باتجاه الجنوب، وستعمم التجربة في حال إقرارها في جميع منافذ دخول الحجاج إلى مكة المكرمة، والتي ستكون مجهزة بأنظمة البصمة لتبصيم كل حاج لم يحمل تصريحا سواء مقيما أو مواطنا. وأشارت المصادر إلى أن المعلومات ستتوفر إلكترونيا في جهاز الجوازات لكل مخالف وستتم المحاسبة بعد الحج، ومن ضمن العقوبات المقترحة عدم تجديد الإقامات للمقيمين وترحيلهم خارج البلاد، إضافة إلى غرامات مالية للمواطنين.

ولفتت المصادر إلى أن المنافذ سيتم تزويدها بأبراج مراقبة وإنارة كاملة للعمل الليلي، مضيفة أن المشروع سيطبق مبدئيا في السيل الكبير هذا العام وبعدها يعمم على كافة منافذ الدخول إلى مكة المكرمة.

وأكدت المصادر لـ «عكاظ» أن العمل بدأ بالفعل في إنشاء هذا السياج بمحاذاة ميقات السيل الكبير لمنع تسلل المخالفين إلى مكة المكرمة،

وسيزود بنظام البصمة وكاميرات حرارية وأبراج مراقبة، مشيرة إلى أنه سيبدأ من زاوية ميقات السيل الكبير الشمالية الشرقية باتجاه الشمال مخترقا الأودية والجبال بطول خمسة كيلو مترات، وكذلك في الناحية الشرقية الجنوبية باتجاه الجنوب وبنفس المسافة للحد من تسلل المخالفين وقطع الطريق على المهربين.

توصيات بمنع تداول لفظي لقيط وابن غير شرعي

55 توصية لمعالجة مشكلات الأيتام ومجهولي الأبوين

المصدر: جريدة عكاظ السبت 29 رجب 1434 هـ- 8 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130608/Con20130608608608.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

رصدت وزارة الشؤون الاجتماعية ضعفاً في برامج وأنشطة 14 داراً لرعاية الأيتام، تمثلت في شح الكوادر المتخصصة في الإشراف على الأنشطة الخاصة بالأيتام مما أوجد مشكلة في التواصل معهم، وعدم وجود متعاونين في الأنشطة والبرامج، وعدم وجود مشرفي برامج وأنشطة مؤهلين ومعلمي حاسب مؤهلين، وكشفت الوزارة أن 80 في المائة من دور رعاية الأيتام لا يوجد فيها مشرفون للحاسب الآلي.

وقدم فريق مختص من الوزارة عقب وقوفه على تلك الدور، 55 توصية لتطوير دور الأيتام ومجهولي الأبوين وتلافي السلبيات القائمة، وتجري حالياً دراسة هذه التوصيات والعمل على تنفيذها على مراحل عديدة بالتدرج وفق الأولويات.

واقترحت التوصيات سن قانون لهذه الفئة يمنع المجتمع والجهات من تداول لفظي «لقيط» أو «ابن غير شرعي»، وتجريم هذين اللفظين، وتعريفهم بـ«مجهولي الأبوين» تفادياً لإحراجهم، مع دراسة بدائل شرعية ونظامية لتسليم الطفل بعد السنتين بسبب تركيز الأسر البديلة على جانب الرضاعة. وانتقدت التوصيات الشروط الصعبة التي تفرض على طالبي الزواج من الفتيات مجهولات الأبوين من حيث الشكل والجمال والتدين، وشددت على أهمية توقيع اتفاقيات مع المصانع والشركات لتوظيف هذه الفئات عقب تدريبهن وتأهيلهن من خلال معاهد متخصصة وتقديم منح تدريبية بدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية.

وأكدت وزارة الشؤون الاجتماعية أنها ماضية قدماً في تطوير لائحة الأيتام منذ 48 عاماً مضت، وتعكف حالياً ومن خلال فرق عمل على مستوى عال على تنفيذ استراتيجية أعدها فريق من المختصين، وتسعى لتطبيقها عقب اكتمال الإجراءات النظامية.

وأكدت الوزارة في الاستراتيجية المزمع تنفيذها على اعتماد الحوار كأسلوب في تربية الأيتام مجهولي الأبوين، والتحاور معهم وتدريب العاملين في التعامل معهم على اتباع الوسطية معهم بلا إفراط ولا تفريط.

وانتقدت استراتيجية رعاية الأيتام التي درستها الوزارة غياب النظام الأسري، وأكدت على اعتماد نظام الفلل كنموذج للحياة الأسرية قدر الإمكان ودعم الأم الحاضنة السعودية ورفع مستوى أدائها، مع توفير الحوافز المادية التي تشجع على الاستمرار في استقطاب كوادر متميزة في العمل مع الايتام. وأكدت الاستراتيجية على أهمية دراسة الدور الذي تلعبه العمالة الأجنبية الوافدة في وجود فئة مجهولي الأبوين ومعرفة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية للحد من انتشار هذه الظاهرة.

مهتمون باحتضان الأيتام

من جانبه أكد لـ(عكاظ) مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي أن الوزارة مهتمة باحتضان الأطفال الأيتام فور إبلاغها بوضعهم من قبل الجهة المختصة، ويتم تحديد موعد لاستلام الطفل اليتيم بعد التأكد من استقرار حالته الصحية وخلوه من الأمراض تمهيداً لانتقاله لأسرة حاضنة مناسبة، بعد ذلك تجرى مقابلة شخصية مع طالبة الاحتضان من قبل الأخصائية الاجتماعية، وفي حالة تطابق شروط الاحتضان على الأسرة تعطى

الأوراق الخاصة بمسوغات الاحتضان لاستكمالها، وكتشجيع من الوزارة على احتضان الأطفال لدى أسر طبيعية فإنها تصرف للأسرة الحاضنة مبلغاً شهرياً كمساعدة مع متابعة الأطفال المحتضنين من قبل الأخصائيين والأخصائيات للتأكد من سلامة الطفل نفسياً واجتماعياً وتوجيه الأسرة بما يخدم استقراره، كما تصرف إعانة زواج لمن يبلغ سن الزواج وإعانة نهاية حضانة للأسرة المحتضنة.

وقال: يتم اختيار الأسرة الحاضنة وفقا لعدة شروط، أهمها أن تكون سعودية، تطابق في لون البشرة بين الأسرة والطفل، ألا يتجاوز سن الحاضنة 50 عاماً، الأولوية للأسر المحرومة من الإنجاب، أن يكون الوضع المادي والاجتماعي للأسرة مناسباً، إخضاع الأسرة لبحث اجتماعي شامل في المنزل للتأكد من مدى ملاءمتها لاحتضان الطفل، كما يطلب من الأسرة إحضار تقرير طبي يوضح خلوهم من الأمراض وتعريف من عمدة الحي وشهادة حسن سيرة وسلوك من العمل وخطاب من العمل بالراتب، مع مراعاة أن يكون هدف الأسرة من الاحتضان الأجر والثواب أولاً وأخيراً.

العمل" تحذّر الشركات" من تشغيل العمالة تحت أشعة الشمس... وتتوعد بالإغلاق

المصدر: جريدة الحياة الخميس 27 رجب 1434 هـ- 6 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/521077

الرياض - «الحياة»

أعلنت وزارة العمل استئناف تنفيذ القرار الوزاري المبني على توجيه مجلس الوزراء أخيراً، الذي يقضي بمنع العمل تحت أشعة الشمس من الساعة 12 ظهراً وحتى الثالثة مساءً خلال الفترة من الأول من شهر تموز (يوليو) إلى نهاية شهر آب (أغسطس) من كل عام.

وأكدت الوزارة في بيان أمس، أن القرار ينص على أنه «لا يجوز تشغيل العامل في الأعمال المكشوفة تحت أشعة الشمس من الساعة 12 ظهراً إلى الساعة الثالثة مساءً خلال الفترة الواقعة بين اليوم العاشر من برج السرطان، الموافق الأول من شهر يوليو إلى نهاية اليوم التاسع من برج السنبلة، الموافق نهاية أغسطس من كل عام، وأنه على صاحب العمل عند تنظيم ساعات العمل طبقاً لأحكام المواد 98، 99، 100 من نظام العمل، مراعاة ما نصت عليه الفقرة الأولى من هذا القرار، ويستثنى من هذا القرار العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وكذلك عمال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس، وأن تطبق على مخالفة هذا القرار أحكام العقوبة المنصوص عليها في المادة 236 من نظام العمل، التي تنص على معاقبة المخالفين بغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال ولا تزيد على 10 آلاف ريال عن كل مخالفة، أو إغلاق المنشأة لمدة لا تزيد على 30 يوماً، أو إغلاقها نهائياً، وأنه يجوز الجمع بين الغرامة والإغلاق، مع إيقاف مصدر الخطر».

صرّافات ناطقة لخدمة المكفوفين

المصدر: جريدة الحياة السبت 29 رجب 1434 هـ 8 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/521875

الدمام – «الحياة»
أطلق مصرف إنماء في الدمام خدمة الصراف الآلي الناطق لذوي الإعاقة البصرية، وطبق التقنية الجديدة، مستهدفاً المكفوفين لتذليل معاملاتهم المصرفية، وقدم تفاصيل الخدمة لمجموعة منهم خلال زيارة قام بها أعضاء في نادي رؤية للإعاقة البصرية التابع لمؤسسة الأمير محمد بن فهد الإنسانية، نهاية الأسبوع الماضي.
وتم خلال الزيارة التعريف بالخدمة في تقديم تقنية الصرف الآلي والإيداع والحوالة من خلال سماعة الأذن واتباع إرشادات الرسالة الصوتية لإتمام العلميات، وأكد مدير عام مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية الدكتور عيسى الأنصاري، أن النادي قام بالتواصل مع مصرف الإنماء في الدمام لاستقبال 20 عضواً من المكفوفين وتدريبهم على تقنية الصرافة الناطقة والتي باتت من الأمور الميسرة في سد حاجة المعاقين بصرياً. وأشار إلى أن خطط المؤسسة تنمو بشكل لافت خصوصاً في المجال الإنساني المتعلق بحياة الناس لافتاً إلى أن النادي قدم العديد من البرامج والأفكار المتميزة في تذليل الصعاب لأعضائه.

"مدارس أهلية" ترفع رسوم العام المقبل و"التربية" ترد: اجتهادهم شخصي

المصدر: جريدة الوطن السبت 29 رجب 1434 هـ 8 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=148736&CategoryID=2

المدينة المنورة: سعد الحربي
أنهت المدارس الأهلية بمنطقة المدينة المنورة عامها الدراسي بإشعار أولياء أمور الطلاب والطالبات عن نيتها برفع أسعار رسوم التسجيل للعام الدراسي القادم بزيادة 30%، فيما بينت التربية أن قرار الزيادة للرسوم في المدارس الأهلية، الذي أقره مجلس الشورى لم يبت فيه حتى الآن، ويعدّ رفع الأسعار من قبل المدارس الخاصة قبل صدور القرار اجتهادات شخصية.
وكانت المدارس تتحصل من طالب الثانوية على 11 ألفا لموسم دراسي شامل الفصلين الدراسيين، بينما رفعت أسعار العام المقبل إلى 14 ألف ريال للطالب شاملا الفصلين الدراسيين، ولم تذكر أسباب الزيادة واكتفت فقط بإشعار أولياء الأمور عن رفع السعر لمواصلة الدراسة في المدرسة للعام القادم أو استبداله.
وأبلغت المدارس الأهلية أولياء الأمور عن طريق بعث رسائل نصية لهم أو تسليم خطابات ورقية مع الوثائق الدراسية للطلاب عن الأسعار الجديدة للدراسة في الموسم المقبل ، إذ نص أحد خطابات المدارس الخاصة بالمدينة والموجه لولي أمر الطالب: "نود إفادتكم أن ابنكم يعتبر غير مسجل في العام الدراسي المقبل ما لم يسدد الرسوم الدراسية للعام الدراسي كاملة ، فإذا رغبتم استمراره في الدراسة بمدرستنا عليكم تسديد الرسوم الدراسية قبل شهر رمضان أو يعد ابنكم غير مسجل وإحلال بديل بمكانه".

من جهته قال عبدالرحمن الجابري، ولي أمر أحد الطلاب بالمدارس الأهلية، أن رسائل المدرسة انهالت على هاتفه النقال وقت الامتحانات، وكذلك الطلاب وصلهم بلاغ عن ارتفاع الأسعار في الامتحانات، مما افقدهم تركيزهم بتكرار إدارة المدرسة على أن الطلاب الذين لن يدفعوا المبالغ للعام المقبل بالارتفاع الجديد سيضطرون إلى عدم قبولهم.
فيما أشار عبدالله الحربي على إصراره لسحب أبنائه من الدراسة بالمدارس الخاصة من العام القادم؛ بسبب الزيادة المستمرة من قبل المدارس الأهلية دون إضافات للطلاب والزيادة في الأسعار للموسم القادم تعدّ الزيادة الثالثة على أبنائه في المدارس الأهلية خلال 5 سنوات، وقال: "أنا مضطر لترك المدارس الأهلية بعد أن أصبحت ملزما بدفع 14 ألفا للطالب من واقع ثلاثة طلاب في المرحلة الثانوية، إذ كانت المدارس تحصل في العام الماضي 11 ألفا للطالب في الثانوية".
في المقابل أوضح المتحدث الرسمي لإدارة التربية والتعليم بمنطقة المدينة المنورة عمر برناوي، أنه "بناء على قرار مجلس الوزراء بتكليف وزارة التربية والتعليم بتشكيل لجان لمراجعة الرسوم الدراسية في المدارس الأهلية والأجنبية، تم تشكيل اللجان لدراسة طلبات الزيادة وفق معايير واشتراطات وأقر بعضها بالموافقة.
وأضاف برناوي أن هذا الأمر لم يبت فيه نهائيا، ولن يترك لملاك المدارس الاجتهاد في تحديد الرسوم برفعها إلا بعد الانتهاء دراسته وإقراره.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

خلال دورة تدريبية شارك فيها42 مسؤولا إداريا

40 ٪ من الجهات الخيرية لا تطبق الجودة

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 29 رجب 1434 هـ 8 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/08/article_761710.html

«الاقتصادية» من الرياض
بينت دورة تدريبية أقيمت في المنطقة الشرقية أخيراً أن 40 في المائة من الجهات الخيرية في السعودية لا تطبق نظام الجودة ضمن خططها العملية، وهو ما ينتج عنه إهدار في القوى المالية والبشرية دون الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.
وأكدت أن عديدا من الجهات الخيرية أصبحت تتجه في أعمالها إلى النظام المؤسساتي الذي يعتمد على آلية وخطة محددة واستراتيجية واضحة.
وتحدثت الدورة التدريبية عن (الآيزو 9001)، وقام بتنظيمها المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات "هداية" في الخبر أخيراً، تحت رعاية مؤسسة الراجحي الخيرية، بمشاركة 42 مسؤولا إداريا ضمن 11 جهة خيرية في المنطقة الشرقية.
وأوضح الشيخ عبد الله الدحيم مدير إدارة الجودة بالمكتب، أهمية المردود الإيجابي لمثل هذه الدورات على العمل الدعوي الخيري وتطوير قدرات العاملين في هذا المجال من خلال التعرف على أهم الأنظمة في تحقيق الجودة ومنها نظام الآيزو 9001، مبينا أنه أصبح من متطلبات العصر الحديث والعمل المؤسساتي الناجح، حيث يساعد على إنجاز الأعمال في الوقت المناسب وترشيد الاستهلاك المالي والبشري في العمل الخيري.
وأشار المدرب سلمان الداوود مقدم الدورة إلى ارتفاع معدلات تطبيق الجودة في المكاتب الخيرية في السعودية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث حققت ما يقارب 60 في المائة من المكاتب نجاحا ملموسا في الالتزام بمعايير الجودة في أعمالها وبرامجها المختلفة، مبينا أن 40 في المائة لا تزال بعيدة عن تطبيق هذه المعايير نتيجة ضعف التخطيط وخاصة في المدن والمحافظات الصغيرة التي يفتقد كثير منها إلى العمل المؤسساتي وهو ما يتسبب في ضعف استغلال الموارد المالية والمادية والبشرية.

وشدد على وجود ضعف وقصور في فهم نظام الآيزو وحصره في مجال التطبيق الورقي، وهو ما يجعلها تسعى إلى تطبيقه ورقيا فقط دون التقيد بكافة المعايير، مؤكدا أن الالتزام بمعايير الآيزو الخمسة والمبادئ الثمانية، يضمن تحقيق الجودة بالعمل وينعكس بالفائدة والنتائج الإيجابية على العاملين والشريحة المستهدفة والخدمة المقدمة.

توظيف فوري للمتسولين السعوديين العاطلين عن العمل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130609/Con20130609608888.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)

كشف لـ «عكاظ» مدير مكتب المتابعة الاجتماعية بالطائف جزاء العصيمي عن إتاحة فرصة التوظيف الفوري للمتسولين السعوديين من الشباب العاطلين، وذلك عن طريق مخاطبة مكتب العمل لتوفير وظائف مناسبة لهم وفقا لمؤهلاتهم.

وأوضح العصيمي أنهم يدرسون الحالات المقبوض عليها من السعوديين عن طريق لجنة المكافحة (كل حالة على حدة) وفي حال ثبت لدى الباحثين ضعفها ماديا ومعيشيا توضع لها عدة حلول علاجية لمساعدتها، ومن ذلك مخاطبة مكتب العمل لتوظيف العاطل المستحق للوظيفة ومتابعة إجراءات توظيفه.

ولفت إلى أنهم في مكتب المتابعة الاجتماعية في الطائف سبق أن أحالوا عددا من المتسولين العاطلين السعوديين ممن ثبت تردي أوضاعهم المعيشية إلى مكتب العمل لتوظيفهم.

وتعتبر ظاهرة التسول من الوسائل الممقوتة والبغيضة للكسب غير المشروع، وتشير الآراء والتقارير إلى أن التسول يسهم بشكل كبير في إضعاف المجتمع وهوانه.

وتشير الإحصائيات إلى تنامي أعداد المتسولين السعوديين حيث تتراوح نسبتهم بين (13 - 21 %)، مما يشير إلى تفاقم المشكلة وتداعياتها، فيما يمثل غير السعوديين النسبة الأكبر من المتسولين المقبوض عليهم، إذ تتراوح نسبتهم بين (78-87 %) حسب إحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية لآخر ثماني سنوات، وذلك في إشارة واضحة للنسبة العالية التي يمثلها المتسولون الأجانب، الذين يستغلون التكافل والبر والرحمة التي يحض عليها الدين الإسلامي في استدرار عطف الآخرين.

ويسهم 12 مكتبا لمكافحة التسول والمتابعة الاجتماعية في معالجة كثير من حالات المتسولين الذين يتم القبض عليهم من قبل الجهات الأمنية (والمناط بها عملية القبض)، حيث تركز المكاتب على بحث حالات المتسولين السعوديين للتعرف على مشكلاتهم وتقديم السبل الكفيلة بمعالجتها كل حالة على حدة.

الكهرباء: قطعنا التيار بطلب من الإدارة

وفاة طفلة حديثة الولادة في إخلاء مستشفى المجاردة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130609/Con20130609609260.htm

صالح الشهري (المجاردة)

تسببت الأعطال وانقطاع التيار الكهربائي في مستشفى المجاردة العام الأسبوع الماضي، في وفاة طفلة حديثة الولادة بعد نقلها من مستشفى أبها الخاص للأسباب نفسها، في الوقت الذي أرجعت فيه صحة عسير سبب انقطاع التيار إلى تعطل أحد المولدات الاحتياطية المغذية للمستشفى وتم بسببه إخلاء المرضى المنومين.

وأوضح لـ «عكاظ» المواطن محمد زهير (والد الطفلة راوية) أنه اضطر إلى نقل طفلته حديثة الولادة الأسبوع الماضي من مستشفى المجاردة إلى أبها الخاص بسبب انقطاع الكهرباء، وبعد إجراء الكشف الطبي عليها اتضح بأنها تعاني من درجة متقدمة من «الصفراء» وتطلب الأمر إلى إسعافها بالدم والصفائح الدموية، وسط تضرر الكبد والكلى. وأضاف، لم يتابع حالتها أحد من صحة عسير أو مستشفى المجاردة وهي في حالة حرجة، وأردف «مستشفى المجاردة أفادني قبل نقلها أنها تعاني من انخفاض في الوزن، وصفار طبيعي ومع العلاج سوف تتحسن، وفي موازاة ذلك أكد أطباء بمستشفى أبها الخاص أنها تعاني من تسمم في الدم». وزاد، «توفيت الطفلة صباح أمس الأول بعدما باءت محاولات إسعافها، ولا أدري بماذا أرد على تساؤلات شقيقتها التي تسأل عنها وعن مكان تواجدها».

إلى ذلك، أوضح الناطق الإعلامي لصحة عسير سعيد النقير، أن المواطن المذكور لم يتقدم بشكوى رسمية حتى الآن، وفي حال تقدمه بشكوى سيتم النظر فيها واتخاذ كافة الإجراءات الرسمية، وسيتم محاسبة الجهة المقصرة إن وجدت.

فيما أوضح مدير عام القطاع الجنوبي بعسير المهندس منصور القحطاني، أن فصل الكهرباء جاء بطلب من إدارة مستشفى المجاردة (الصيانة) من قبل المقاول، وبطلب رسمي بفصل التيار.

وكان المستشفى نفسه شهد الأربعاء الماضي عطلا في مولد الكهرباء الاحتياطي، ما استدعى تبديله بمولد آخر، واعتذرت إدارة المستشفى عن الاستقبال. فيما انفردت «عكاظ» بنشر ذلك في العدد 4366، ومع ذلك لاتزال مشكلة انقطاع الكهرباء مستمرة حيث اعتذر قسم الطوارئ في المستشفى نفسه الأربعاء الماضي عن استقبال حالة طارئة إثر حادث مروري، وأرجع وقتها مدير العلاقات العامة والإعلام بصحة عسير سعيد النقير، السبب إلى فصل التيار عن المستشفى ولمدة ساعتين تقريبا بالتنسيق مع إدارة المستشفيات وإدارة الطوارئ والأزمات من أجل تغيير المولدات، وقال النقير «تم تحويل الحالات الطارئة لمستشفى محايل العام، وبعد استقرار الوضع تم استقبال الحالات مجددا».

25جامعة حكومية تتأهب لقبول 350 ألف طالب وطالبة في 500 كلية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130609/Con20130609608895.htm

متعب العواد، سطام الجميعة (حائل)

تتأهب 25 جامعة حكومية سعودية لقبول أكثر من 350 ألف طالب وطالبة في أكثر من 500 كلية، وخصصت لقسم الثانوية العامة للعلوم الطبيعية 35 في المائة من النسبة التراكمية، و 35 في المائة من درجات اختبار القدرات العامة، و30 في المائة من درجة الاختبار التحصيلي، أما الثانوية العامة قسم العلوم الشرعية فخصصت 60 في المائة من النسبة التراكمية، و40 في المائة من اختبارات القدرات العامة.

وأكد لـ «عكاظ» عميد القبول والتسجيل بجامعة حائل الدكتور الأدهم اللويش أن القبول سيخضع لمعايير دقيقة تكفل تحقيق العدالة والنزاهة للجميع، وقال «أعدت الجامعة خطه متكاملة لاستيعاب خريجي الثانويات العامة ضمن طاقتها الاستيعابية لدرجة البكالوريوس، في المسارات الثلاث للسنة التحضيرية وهي الصحي، العلمي، والإنساني، مشيرا إلى أنه سيتم فتح البوابة الإلكترونية للجامعة خلال الفترة من منتصف شعبان المقبل وحتى والرابع والعشرين من الشهر نفسه». وبين أنه بعد إغلاق التسجيل يتم فرز بيانات المتقدمين آليا، ومن ثم بدء إجراءات قبولهم، إرسال رسالة نصية إلى جوال المتقدم، وبعد ذلك طباعة استمارة القبول التي تتم تعبئتها مسبقا من الطالب وتسليمها للبريد الممتاز مع شهادته الأصل حسب الموعد المحدد في الرسالة النصية التي أُرسلت للطالب، وتمر الملفات بعدة مراحل حسب اللجان التي شكلت لها، وفي الأخير تطلق عبارة «تم قبولك في جامعة حائل لعام 1434/ 1435»، ومن ثم إرجاع ملف الطالب إلى البريد ويحوي الملف على شهادة الثالث الثانوي الأصل بعد تختيمها من قبل العمادة بالجامعة، وفي الأخير يراجع الطالب البريد لاستلام ملفه لتكتمل الدورة كاملة.

وأوضح أن الجامعة وفرت لهذا العام أكثر من تسعة آلاف مقعد للطلاب والطالبات، آخذة بعين الاعتبار ألا يكون قبول الكم على حساب النوع، مؤكدا عدم وجود المحسوبية في عملية القبول التي تخضع جميع المتقدمين لمعايير واضحة وشفافة، تكفل تحقيق العدالة والنزاهة للجميع، لا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال.

وكانت وزارة التعليم العالي قد قبلت العام المنصرم 280.413 طالبا وطالبة في 25 جامعة حكومية وتوزعت نسبة المقبولين بين 80 في المائة في برامج الانتظام، و 7 في المائة في برامج الانتساب، ويمثل ما تم قبوله 78 في المائة من الطاقة الاستيعابية الفعلية لإجمالي المقاعد المتاحة بالجامعات.

طالبن بتقليص سن التقاعد .. الخريجات:

المعلمات المسنات عقبة أمام تعييننا

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130609/Con20130609609215.htm

أميرة المولد (الطائف)

ضخ الدماء الشابة في جسد الصروح التربوية بات مطلبا ملحا، في ظل تكدس الخريجات الهائل، هكذا بدأت عدد من الخريجات حديثهن لـ(عكاظ) عن معاناتهن مع تأخر التعيين، ومطالبتهن بإيجاد حلول لاحتواء الخريجات بمختلف التخصصات، وقلن إن سبب ذلك يعود لغياب قاعدة التنظيم في الخدمة المدنية، مما ترتب عليه ضعف الإحلال، الذي لا يكون إلا بتقاعد المعلمات القدامى، مشيرات إلى أن وجودهن يمثل عقبة أمام طموحاتهن.

وأكدن بأن ثمة معلمات (مسنات) ما يزلن يواصلن العمل داخل الصروح التربوية وكان من المفترض إتاحة الفرصة للخريجات، وأضفن: «متطلبات المرحلة تستدعي تجديد الدماء داخل الصروح التربوية واستثمار هذه المخرجات كنقاط دعم قوية في مسار العملية التربوية».

تقول جميلة حسن خريجة جامعية: إن الحل الأمثل لتكدس الخريجات هو (الإحلال) لافتة إلى أن ذلك لا يكون الا بتغيير سن تقاعد (المسنات) من منطلق إتاحة الفرصة. وأضافت: لا يأخذ المرء زمنه وزمن غيره. وزادت: الملاحظ داخل المدارس ان المعلمات قضين فترة طويلة في مهنة التدريس، وذلك يبدد حلم الخريجات، ليس ذلك وحسب بل ان للسن أحكامه، فلا بد من تقصير في أداء الواجبات ولو كان عكس ذلك لما وجد (التقاعد)، لأنه كلما كبر المرء كلما ضعفت قدراته.

أما سامية المالكي خريجة منذ سنوات، فتقول: إن الوزارة تقوم بمجهود كبير لتغيير المناهج لمواكبة التطور الحاصل في العالم، ولكنها لا تبذل نفس الجهد مع من يقمن بتدريس هذه المناهج، فكثير من المعلمات خريجات معاهد وكبيرات في السن ويستخدمن أساليب قديمة وبالية تنفر الطالبة من المادة.

بينما ترى ريما خضر، انه في الماضي كانت الطالبة تتمنى ان تنطوي السنوات لتستلم وثيقة التخرج ويتم تعيينها، اما اليوم فإن الطالبات يتمنين ان تتوقف ساعة الزمن، لأنهن يدركن ان أمامهن استراحة طويلة في انتظار قطار التعيين الذي تقطعت به السبل بسبب غياب قاعدة التنظيم في الخدمة، ولن يصل لهن، ويخطئ من يقول ان التعيين خارج النطاق العمراني كان حلا ناجعا، على العكس أصبحت معاناة تسببت في مأساة، ولو قمنا بجولة ميدانية داخل المدارس لوجدنا ان المعلمات كبيرات السن عددهن يفوق عدد الشابات، وقد أصبحن جدات، بل ان البعض منهن تخرجت من تحت يديها طالبات وصلن للجامعة وحاليا يجلسن في المنزل بانتظار التعيين وهي ما زالت على رأس العمل.

أما منيرة البقمي، فتقول: يجب ان ننظر بتوسع ومن زاوية اختلاف الأجيال واختلاف المفاهيم والفارق في السن، فكلما كبر المرء كلما تراجعت قدراته وضعفت امكاناته والبعض يصبح «خلقه ضيق» كما نقول ولا يتحمل مشاحنات أو مشاغبة الطالبات.

وتضيف البتول محمد، على حديث منيرة وريما، بأن مطالبتهم بالتغيير ليس نكرانا لما قدمته هؤلاء المعلمات طوال تلك الفترة، وأضافت: نحن لسنا جاحدات أو ناكرات للجميل، ولكننا بناتهن وهن لديهن بنات مثلنا يجلسن في البيوت بعد أن تخرجن ولذلك نطالب بإتاحة الفرصة لهن، فالتقاعد لا يعني نهاية المطاف وهو من سنن الحياة، فكثير من اللاتي تجاوزت خدمتهن عشرات السنوات وما زلن على رأس العمل، وكأن ادارة التربية والتعليم لا تبصر ذلك، وإنما تكتفي بتعيين بعض الخريجات خارج النطاق العمراني، مما تسبب بكوارث جسيمة تشهد عليها الحوادث المروعة التي راح ضحيتها العديد من المعلمات، وبقية الخريجات ما زلن أسيرات المنازل لسنوات بعد التخرج.

وتشارك زينة الشهري المختصة في علم النفس الارشادي فتقول: قرأت قبل فترة ان وزارة التربية كانت في طور الدراسة لمشروع التقاعد والكثير في الميدان التربوي ينتظر مثل هذه القرارات ولكن لا بد من ان يدرك الجميع انه لا يمكن الاستغناء عن الخبرة واستشارتهن، لما يمثلنه من قيمة وجودة، كما أرى ان توظيف الدماء الجديدة والاستفادة من قدراتهن، لذلك أناشد الوزارة بسرعة الانتهاء من دراسة مشروع التقاعد الجديد الذي سيرضي جميع الأطراف.

ملفات المواعيد والنقص في الكوادر وضيق المواقف أمام طاولة مدير صحة حائل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130609/Con20130609608958.htm

متعب العواد (حائل)

وضع مراجعون ومرضى همومهم الصحية والطبية على طاولة مدير عام الشؤون الصحية الجديد في حائل الدكتور عبدالمحسن العمار في أول يوم لمباشرته مهام منصبه خلفا للدكتور نواف الحارثي الذي أمضى خمس سنوات مديرا لصحة حائل.

وينتظر أهالي المنطقة أن يبدأ مدير عام الشؤون الصحية الجديد عمله بمناقشة حزمة واسعة من الملفات المؤجلة والساخنة التي شهدتها مديرية الشؤون الصحية، مما أثر على الخدمات الصحية ويأتي في مقدمتها مستشفيات حائل التي تحتاج إلى نقل دم سريع، وأخرى في حاجة إلى عناية مركزة، غير ان قليلا منها في طريقها إلى عنبر الجراحة لاستئصال الخلل والنقص وأوجه القصور، ومعظم الملفات التي خرجت بها «عكاظ» من جولات استهدفت عددا من المشافي تتشابه برغم طول المسافات واختلاف الجغرافيا، لكن القاسم المشترك الأعظم لتلك الاعتلالات تتمثل في النقص الحاد في الأطباء الاستشاريين، زحام المواعيد، قلة الكوادر المؤهلة، ضيق المواقف ثم طول المواعيد.

كثير من المراجعين يقولون إن الخدمات التي تقدمها المستشفيات في حائل لا تتواءم أبدا مع الإمكانات الكبيرة التي وفرتها الجهات المختصة للقطاع الصحي، وهو أمر يتطلب من مدير الشؤون الصحية الجديد مراجعة الأداء واستئصال الأمراض الطارئة والبدء حالا في دفع الأداء إلى الأمام فالاعتلالات في مستشفيات حائل تظهر بصورة جلية في الزحام ونقص الكوادر والأخطاء الطبية؛ لكن العلة الرئيسة كما يقول الأهالي والمراجعون، تتمثل في الزحام ونقص المعدات وقلة الكوادر وخلافها. وفي الأيام الماضية شهدت حائل أخطاء طبية متنوعة منها دخول فتاة في مقتبل العمر لمتابعة حالة حمل وخرجت مصابة بالفشل الكلوي وتم تشكيل لجان تحقيق ولجان رصد ولجان تعديل.

ملاحظات هامة

عدد من المرضى والمراجعين وأهالي مدينة حائل أبدوا ملاحظات هامة في الخدمات الصحية المتدنية في مستشفى الملك خالد بحائل ومستشفى حائل العام ومستشفى النساء والولادة بالإضافة للمراكز المتخصصة مثل مركز غسيل الكلى الصناعية ومركز العيون ومركز الأسنان وعدد من مراكز الرعاية الصحية المنتشرة في الأحياء وينتظر المرضى والمراجعون من الدكتور عبدالمحسن العمار الرقي بالخدمات الصحية وإنهاء معاناتهم في المراجعة في مستشفيات مدينة بريدة ومدينة الرياض. وتفاوتت مطالب المرضى والمراجعين من مستشفيات حائل حسب أمراضهم ففي مستشفى الملك خالد بحائل أجمع مراجعوه على عدم وجود الكوادر الطبية المتخصصة من أخصائيين واستشاريين بل أطباء مقيمين أو تحت التدريب وينتظر الدكتور العمار ملفاً لا يقل عن سابقاته أهمية ويكمن في متابعة وإنهاء مشكلة تعثر مستشفى حائل التخصصي من خلال تشكيل فريق عمل طبي وهندسي متفرغ في متابعة ملف تعثر التخصصي بصورة سريعة فبعد أن سحبت الوزارة مشروع مستشفى حائل التخصصي 500 سرير من المقاول السابق وما زالت تطلق الوعود بترسية المشروع على مقاول جديد يستكمل الإنشاء ليخدم أهالي المنطقة بالخدمات التخصصية.

وعود وآمال

ينتظر أهالي حائل مركز أسنان جديد بسعة 50 سريرا الذي أعلن عنه وغرف العمليات الرقمية والمولدات الكهربائية والجاهزة للتركيب وكذلك مشروع العناية المركزة بقيمة 70 مليونا في مستشفى الولادة والأطفال بحائل وتزويد المنطقة بأجهزة طبية حديثة.
وكان نائب وزير الصحة الدكتور محمد خشيم وعد حائل المكان والإنسان في أن الوضع الصحي بمنطقة حائل مقبل على قفزة نوعية في الخدمات الصحية والكوادر الطبية والفنية خلال الستة الأشهر القادمة حيث وعد بأنه سيتم إصلاح وضع الكوادر الطبية والفنية وتوفير التخصصات النادرة التي تحتاجها المنطقة لرفع الخدمة الصحية فيها، وسيكون مستوى الوضع الصحي بالمنطقة مرتفعا بل سيكون لكل مريض غرفة خاصة به في حين كان في الماضي أربعة مرضى في غرفة ودورة مياه مشتركة بغض النظر عن الخدمات الأخرى كما تم الاتفاق على ربط كافة المشاريع التي هي قيد الإنشاء ببرنامج إلكتروني يقوم بمراقبة مراحل إنشاء المشاريع أولا بأول لتفادي التعثر وكذلك دعم الكوادر الهندسية بالمنطقة.
يشار إلى أن المدير الجديد من استشاريي الاستعاضة والتركيبات السنية وحاصل على شهادة بكالوريوس طب وجراحة الأسنان وشهادة ماجستير في الاستعاضة السنية من الولايات المتحدة الأمريكية.

"الدرن" يهدد 25 سعوديا بسجون العراق

"السرطان" يطلق سراح متهم بـ"تزوير الشهادات"

المصدر: جريدة الوطن الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=148848&CategoryID=5

الرياض، بريدة: عبدالله فلاح، تركي المحارب
فيما يشهد مقر وزارة الداخلية اليوم اجتماعا بين المسؤولين عن ملف المعتقلين السعوديين في العراق مع وكيل الوزارة الدكتور أحمد السالم، لمناقشة آخر التطورات المتصلة بعمل اللجنة المرتقب زيارتها للعراق، كشف رئيس لجنة المعتقلين السعوديين ثامر البليهد لـ"الوطن" أن مرض "الدرن" (السل) يهدد حياة 25 معتقلا سعوديا بـ"سجن التاجي" بعد أن ثبتت إصابة المعتقل السعودي محمود الشريف.
واتهم البليهد، سلطات السجن بـ"تعمد إهمال الوضع الطبي للمعتقل الشريف"، مناشداً وزير حقوق الإنسان العراقي التدخل لـ"وضع حد لهذه التجاوزات اللاإنسانية".
إلى ذلك، يدخل المعتقل عايد البقمي شهره الثالث بسجنه الانفرادي في المعتقل ذاته، خلافاً للأنظمة، بحسب البليهد الذي أكد تعرض البقمي إلى استفزازات طائفية عبر وضع عبارة "طائفية" على باب زنزانته، لافتا إلى أن والد البقمي توفي قبل 10 أيام ولم يتم إخباره بعد.
من جهة أخرى، كشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن" أنه تم إطلاق مقيم عربي هو المتهم الرئيسي في قضية معمل الشهادات المزورة الذي تم اكتشافه بالقصيم، بكفالة حضورية، وذلك بسبب إصابته بمرض السرطان.
كشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن"، أنه تم إطلاق سراح المتهم الرئيس ـ مقيم عربي ـ بقضية معمل الشهادات المزورة الذي تم اكتشافه بالقصيم، وذلك بكفالة حضورية بسبب وضعه الصحي لإصابته بمرض السرطان المتقدم، وأشارت المصادر إلى أن الكفالة نصت على إحضاره إلى أي جهة تستدعي حضوره، إضافة إلى منعه من السفر خارج المملكة.
وطبقا للمصادر فإن لجنة طبية أوصت بإطلاق سراح المتهم، نتيجة تفاقم وضعه الصحي بسبب إصابته بسرطان "القولون"، مبينة أن المتهم الرئيس سبق وأن خضع للعلاج الكيماوي، ولكن الخلايا السرطانية انتقلت إلى أجزاء أخرى من جسمه.
ويأتي ذلك، كأحث التطورات التي أحاطت بموضوع معمل الشهادات المزورة، بعد إعلان شرطة منطقة القصيم أنها كشفت عن رصد 350 اسما من الأشخاص الذين حصلوا على شهادات أو دبلومات مزورة، وتوثيق كامل بياناتهم الشخصية والرسمية، إضافة إلى رصد 33 شهادة مزورة جاهزة للتسليم، وأشارت إلى أنه تم استدعاء جميع المتهمين

لمناقشتهم وفق نظام الإجراءات الجزائية؛ تمهيدا لإحالتهم إلى هيئة الرقابة والتحقيق حسب الاختصاص، كما تم مخاطبة فرع وزارة الخدمة المدنية بالقصيم مع نماذج الشهادات المزورة للتعامل معها وفق اختصاصهم الإداري.
وأضافت شرطة القصيم أن إدارة التحريات والبحث الجنائي بشرطة القصيم، قامت برصد الأشخاص الذين حصلوا على شهادات أو دبلومات مزورة بعد تحريات مكثفة من واقع مسؤولياتها تجاه ضبط الخارجين عن النظام، بعد أن ضبطت معملا متكاملا يحتوي على جميع أدوات تزوير الشهادات الجامعية والمعاهد الأهلية بالمملكة ومعاهد أجنبية، وضبط أختام رسمية لجامعات وكليات ومعاهد سعودية وأجنبية، وأختام تصديق على صحة الختم، وأختام لإدارات حكومية خدمية، وبلغ عددها 32 ختما كما تم ضبط 16078 شهادة مزورة لجميع المراحل منها ما هو جاهز للتسليم والأغلب معدة لذلك.

"المظالم": "الخدمة المدنية" عطلت "أعوان القضاة"

مبان مستأجرة لا تلبي متطلبات التنظيم القضائي والمحاكم الإلكترونية

المصدر: جريدة الوطن الاحد 30 رجب 1434 هـ- 9 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=148910&CategoryID=5

جدة: بندر المسلم
شكا ديوان المظالم من بيروقراطية وزارة الخدمة المدنية، التي وصفها بأنها شكلت صعوبات أمام الديوان لاتمام مشروع "أعوان القضاة"، بسبب عدم موافقة الثانية على مباشرة المظالم تعيين أعوان القضاة على المرتبتين السابعة والثامنة، كما هو الحال في المرتبة السادسة، مما أخر استكمال هذا المشروع حتى الآن.
وكشف التقرير السنوي الصادر عن ديوان المظالم مؤخرا ـ حصلت "الوطن" على نسخة منه ـ أن الديوان ما زال يواجه صعوبات ومعوقات مستمرة، تتمثل في عدم تمكنه من شغل وظائف أعوان القضاة بالمرتبتين السابعة والثامنة، مؤملا موافقة وزارة الخدمة المدنية على أن يضطلع الديوان بمباشرة شغل هذه الوظائف، كما هو الحال في المرتبة السادسة.
وأشار التقرير إلى صعوبات أخرى يواجهها الديوان، تتمثل في عدم توفر مقار مملوكة تتناسب مع ما للقضاء من مكانة، وتناسب طبيعة العمل والإجراءات القضائية، إذ إن الديوان ومحاكمه يشغلان مبان مستأجرة لا تلبي متطلبات التنظيم القضائي الجديد واحتياجاته المستقبلية من قاعات محاكمات، وغرف انتظار للمتقاضين من الجهات العامة أو الأفراد والسجناء ومواقف السيارات.
وشدد على أن أبرز متطلبات المرحلة الحالية هي وجود مبان ذكية تفي باحتياجات المحكمة الإلكترونية، لا سيما مع صدور نظام الديوان الجديد، وما اشتمل عليه من إحداث محكمة إدارية عليا ومحاكم استئناف إدارية، مشيرا إلى أن التنسيق جار مع وزارة المالية بهذا الخصوص. ويطمح الديوان في تخصيص أراض لمحاكم كل من الرياض، ومكة المكرمة، وحائل، ورئاسة الديوان ومجلس القضاء الإداري في مدينة الرياض، وتصميم مبان خاصة للمحاكم بالتنسيق مع وزارة المالية للاستغناء تدريجيا عن المباني المستأجرة.
يذكر أن ديوان المظالم ما زال يشكو عدم ملاءمة مباني المحاكم المستأجرة لطبيعة عملها، رغم المدة الطويلة على إنشائه، مطالبا بضرورة أن توجد وزارة الشؤون القروية والبلدية أراضي مناسبة للمحاكم الإدارية في المدن والمحافظات، تمكنها من إنهاء الإجراءات القضائية بكل يسر وسهولة.

للمرة الأولى.. "المتقاعدون" إلى وظائف "السياحة"

المصدر: جريدة الوطن الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=148871&CategoryID=2

الرياض: نايف العصيمي
يخلق موسم الصيف كل عام عددا من الفرص الوظيفية الموسمية للطلاب والطالبات في المنشآت السياحية على وجه الخصوص، إلا أن هيئة السياحة والآثار لهذا العام وللمرة الأولى تفتح المجال أمام المتقاعدين عن العمل لشغل وظائف مخصصة على رأسها الإرشاد السياحي.
كشف ذلك لـ"الوطن" المدير العام لمركز تنمية الموارد البشرية السياحية الوطنية الدكتور عبدالله الوشيل، مؤكدا أن الحد الأدنى لمرتبات الراغبين في الالتحاق بهذه الوظائف الموسمية سيكون 2500 ريال.
وأوضح الوشيل أن الهيئة للمرة الأولى تعمل على إيجاد فرص عمل للطلاب والطالبات في الفترة الموسمية، مضيفا "بدأنا بتحفيز الطلاب وتخاطبنا مع الجهات المعنية لتسهيل عمل الطلاب والطالبات في الفترة الصيفية"، مشيرا إلى أن ساعات العمل ستكون 7 ساعات. وأفاد أن الهيئة تعمل على أن لا تقتصر هذه الوظائف على المواسم بحيث يستطيع الطلاب العمل أثناء فترة الدراسة بساعات أقل، أو أن يعمل في إجازة نهاية الأسبوع أثناء الدراسة، لافتا أن نسبة السعودة في قطاع السياحة سترتفع سنويا، تزامنا مع التوسع في المنشآت السياحية خصوصا في مكة المكرمة والمدينة المنورة، مبينا أن الحرمين الشريفين يواجهان شحا في العمالة كونهما لا يقبلان للعمل فيهما غير المسلمين. وأفصح أن عدد فرص العمل المتاحة تبلغ 4500 فرصة عمل في 35 مهرجانا في مختلف مناطق المملكة، لافتا أن التوظيف في هذه المهرجانات سيكون لأبناء المنطقة، مبينا أن فترة العمل تتراوح ما بين 3 أسابيع إلى 45 يوما.
يذكر أن عوائد تلك المهرجانات تقدر بنحو 10 مليارات ريال من أكثر من 10 ملايين زائر، وأنه من المتوقع أن يصل عدد الرحلات السياحية الوافدة خلال الصيف 4.8 ملايين رحلة مقابل 4.3 ملايين رحلة العام الماضي، في حين ستصل الرحلات المحلية خلال الصيف إلى 5.3 ملايين رحلة سياحية مقابل 5 ملايين رحلة في صيف العام الماضي.

مطالب بـ"تسريع التحقيق" في اعتداء عاملتي "الرس"

المصدر: جريدة الوطن الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=148823&CategoryID=3

بريدة: مشعل الحربي
اشتكى والدا الطفلتين وجد الحماد والعنود الشايع، اللتين تعرضتا لاعتداء من قبل عاملتين منزليتين قبل قرابة ثلاثة أشهر بمحافظة الرس بمنطقة القصيم من تأخر إجراءات المحاكمة وغياب المعلومات حيال القضيتين.
وقال والد الطفلة "وجد" صالح الحماد لـ"الوطن" : إن قضية العاملة يكتنفها الغموض، حيث إنه لم تتم إحالتها إلى المحكمة العامة طيلة الفترة الماضية، مضيفا أنه ليس لديه أية معلومة عن إجراءات سير القضية، وعلم بطريقته الخاصة من خلال أحد أصدقائه بتحويل العاملة إلى مستشفى الصحة النفسية ببريدة تمهيدا لنقلها لمستشفى شهار بالطائف لمعرفة حالتها النفسية.

وذكر الحماد أنه راجع شرطة الرس مرارا دون الخروج بأية معلومة عن سير مجريات التحقيق في القضية، مطالبا بضرورة تسريع إجراءات محاكمة العاملة التي حاولت قتل طفلته "وجد" من خلال طعنها بسلاح أبيض في عنقها عدة طعنات أدخلت على إثرها مستشفى الملك فهد التخصصي ببريدة.
وقال والد الطفلة العنود شايع الشايع التي تعرضت لاعتداء مماثل من عاملة أخرى بساطور تسبب في كسر يدها: إنه حضر لشرطة الرس عدة مرات ولم يتوصل لمعلومات كافية عن القضية، مطالبا هو الآخر بضرورة الإسراع بمحاكمة المعتدية على طفلته.
من جانبه، برر الناطق الإعلامي لشرطة منطقة القصيم العقيد فهد الهبدان، الموقف في تصريح إلى "الوطن"، بأنه لا يحق للمدعي الاطلاع على مجريات التحقيق، معللا ذلك بأن إجراءات التحقيق لا تخرج من الشرطة إلا وهي كاملة بنسبة 100%، مضيفا أن هيئة التحقيق والادعاء العام تكتفي في بعض القضايا بالتحقيق الصادر إليها من قبل الشرطة ومن ثم يتم تحويلها إلى القضاء الشرعي.

طبيب يترك زجاجة بجرح في رجل شاب بالطوال

المصدر: جريدة المدينة الاحد 30 رجب 1434 هـ- 9 يونيو 2013م
رابط الخبر

أصيب الطفل نواف أحمد مجربي (يبلغ من العمر 13 عاما) في حادث انقلاب دباب، وتم إسعافه بمستشفى الطوال وكانت الإصابة عبارة عن جرح غائر في الساق.
وتحدث لـ«المدينة» شقيق المصاب المجربي بقوله «حضرنا لقسم الطوارئ بمستشفى الطوال وعاين طبيب موقع الاصابة وبعد نصف ساعة لم يستطع التعامل الامثل مع الحالة وعندها طلب اخصائي الجراحة والذي قام بالكشف على موقع الاصابة وطمئننا أن الوضع غير مخيف وتمت خياطة الجرح مع أن علامات النزف ظاهرة على الشاش وأمر بتنويمه وبعد يومين وجه بخروجه من المستشفى، ولكن بعد اسبوع لاحظنا انتفاخًا بموقع الإصابة وبدورنا راجعنا الطبيب المعالج والذي أخبرنا أنه وضع طبيعي وأنه مجرد تجمع دموي سوف يزال فورا وعند فتح الخياطة ومع بدء عملية التنظيف والذي صاحبها نزيف حاد عندها ارتبك الطبيب، وطلب على الفور نقل الحالة الى مستشفى الملك فهد بأبو عريش وعند الكشف على الحالة تقرر اجراء عملية حيث اكتشف وجود قطعة زجاج داخل موقع الاصابة، بالاضافة لوجود شريان مقطوع.
وتم استخراج القطعة الزجاجية وخياطة الشريان وتضميد موقع الاصابة، بعد ذلك طلبنا تقريرًا عن حالة اخي لتقديم شكوى لمحاسبة الطبيب الذي كاد يتسبب بإصابة بشيء مزمن أو إعاقة مستديمة.
«المدينة» اتصلت بالناطق الإعلامي لصحة جازان محمد الصميلي منذ عدة أيام الذي وعدنا بتقصي الموضوع، وإفادتنا عنه ولكن لم يتم الرد حتى ساعة إعداد هذا الخبر.

العمل: لن نترك عاملاً مخالفاً بعد المهلة.. ولا استثناءات للمساجد والمدارس

المصدر: جريدة الشرق الاحد 30 رجب 1434 هـ- 9 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/09/861909

أبها – سعيد آل ميلس
أكدت وزارة العمل أن العمالة المخالفة لن يكون لها وجود بعد انتهاء مهلة التصحيح الحالية، مشيرة إلى أن آلية وزارتي العمل والداخلية تقضي بالقبض على العامل المخالف وترحيله. وقالت إن عمليات التفتيش ستشمل جميع المكاتب والشركات والمدارس، ولن يكون هناك أي جهة مستثناة من التطبيق في جميع الإدارات والدوائر الحكومية والخاصة.
وانتابت حالة من الفوضى مكاتب العمل في كافة مناطق السعودية بسبب قرب انتهاء مهلة التصحيح للعمالة في كافة المهن التي تخالف طبيعة أعمالهم.
وأكد مصدر مطلع في وزارة العمل أن «المراجعات الهائلة التي تلقتها مكاتب الوزارة منذ بدء مهلة التصحيح تثبت أن عددا كبيرا من العمالة الوافدة تعمل بطريقة غير نظامية في سوق العمل، مضيفا أن «التدافع الكبير الذي شهدته المكاتب في مختلف مناطق المملكة أجبرها على الدوام فترتين؛ صباحية ومسائية، لإنهاء مراجعات العمال وكفلائهم قبل انتهاء المهلة». وأكد المصدر ذاته أنه بعد انتهاء المهلة لن يتم السماح لأي مخالف بتعديل وضعه، وستشمل حملات التفتيش جميع المكاتب والشركات والمدارس، ولن يكون هناك أي جهة مستثناة من التطبيق في جميع الإدارات والدوائر الحكومية والخاصة»، مؤكدا أنه «بعد انتهاء المهلة لن يكون للعمالة المخالفة أثر، لأن المخالف سيتم إيقافه وترحيله نهائيا حسب آلية العمل بين وزارتي الداخلية والعمل بهذا الخصوص». وفيما يخص بعض المساجد التي يعمل بها بعض العمالة كمؤذنين أو أئمة قال المصدر: «هذه العمالة مسؤولة من إدارة الأوقاف والمساجد، التي ينبغي ألا تسمح لهم بالعمل في المساجد، لأن وظائف المؤذن والإمام تمت سعودتها، ولكن بعض الموظفين يكلفون أجانب للعمل نيابة عنهم»، مضيفا أن «من يضبط يعمل في المساجد، ستطبق عليه لائحة العقوبات».

مسؤول عراقي لـ الشرق: الوفد السعودي المسؤول عن ملف السجناء يصل العراق خلال أيام

المصدر: جريدة الشرق الاحد 30 رجب 1434 هـ- 9 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/09/861957

عرعر – عبدالله الخدير
كشف مصدرٌ مسؤول في الخارجية العراقية لـ «الشرق» قرب إتمام زيارة الوفد السعودي المسؤول عن متابعة ملف السعوديين في سجون العراق إلى العراق لإغلاق الملف بناءً على اتفاقيات تمت بين وزارتي الداخلية في البلدين.

وذكر ذات المصدر أن الزيارة ستتم خلال الأيام المقبلة وأنها مكرسة لإغلاق ملف السجناء، وتوقع صدور عفو بحق بعضهم أما من لم يشمله العفو فسيبحث الجانبان تطبيق اتفاقية الرياض بحقه ليتم ترحيله في إطار تبادل المحكومين لإكمال بقية المحكومية في المملكة.

ويُنتظر أن يستفيد من الاتفاقية قرابة 60 سجينا سعوديا في العراق و 95 سجينا عراقيا في المملكة أُطلِقَ سراح أحدهم مؤخراً، ويُستثنَى أحدهم، وهو محكوم بقصاص في قضية قتل، ويتوقف إطلاقه على تنازل ورثة المجني عليه وهناك مساعٍ لدفع الدية.

وأوضح المصدر العراقي أن الهلال الأحمر السعودي طلب خلال الأيام الماضية الحصول على تأشيرات الزيارة وأن الخارجية العراقية طلبت تحديد الموعد الدقيق الذي على ضوئه سيتم تحديد التأشيرات، التي لن يستغرق الحصول عليها أكثر من 3 أيام.

وبحسب المصدر، ستستغرق الزيارة يوماً واحداً وستشمل إربيل والسليمانية لزيارة سجني سوسة وجمجمان في إقليم كردستان.

وعلمت «الشرق» من مصادرها أن شخصية دبلوماسية عراقية حصلت على الموافقة وتعمل على تنسيق لقاء للوفد برئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البرزاني، الذي سيتدخل لحلحلة الموضوع أمام البرلمان العراقي لما له من ثقل سياسي.

وفي سياقٍ متصل، أبلغ بعض السجناء السعوديين في العراق «الشرق» بتلقي عائلاتهم في المملكة اتصالات هاتفية من الهلال الأحمر السعودي الذي طلب منهم الاستعداد لمرافقة الوفد السعودي في زيارته للعراق خلال الأيام المقبلة.

أيتام يتظلمون بسبب حرمانهم مكرُمة الـ20 ألفاً.. والشؤون الإجتماعية: لا ردَّ لدَيَّ على شكواهم

المصدر: جريدة الشرق الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/09/861830

الدمام – فاطمة آل دبيس

تظلم عدد من الأيتام التابعين للمؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، بسبب عدم حصولهم على المكرمة الملكية المقدرة بـ 20 ألف ريال كباقي من حصل عليها على حد قولهم، وأشاروا إلى أنهم رفعوا خطاباً للشؤون الاجتماعية يطالبون عبره بالمبلغ المالي، وقد أجابهم وزير الشؤون بأنه لا توجد مكرمة، وأن المبالغ المحولة على حسابات الأيتام من كافة مناطق المملكة والمقدرة بـ 20 ألفاً كانت من فاعل خير.

وتظلم نعمان إبراهيم وهو تابع للمؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام فرع الرياض، حرمانه من المنحة الملكية، وقال إنه لم يتم رفع أسماء عديد من الأيتام للشؤون الاجتماعية من قبل المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام؛ ليحصلوا على المكرمة، دون مصارحتهم بأسباب عدم رفعها، وقال «صدرت حوالة قبل شهر إلى حساب كل يتيم مسجل لدى المؤسسة الخيرية تبلغ 20 ألف ريال من قبل الشؤون الخاصة، ولكن المؤسسة لم ترفع أسماء كثير من الأيتام، من بينهم أنا، فقررنا مراجعة المؤسسة لمعرفة سبب الاستثناء، حيث أفادونا بأن الخطاب الذي حصلوا عليه من الديوان الملكي اشترط وجود «الحساب البنكي»، في حين لم يكن لدى المؤسسة حسابات كثير من الأيتام، خاصة من يحصلون على منح سنوية عبر «الشيكات»، بعكس من يتقاضون إعانات شهرية، ولهم حسابات، ونتيجة لذلك، سقطت أسماء عديد من الأيتام، وأكدوا أنه سيتم رفع خطاب لاحق بأسماء من لم يحصلوا على المنحة، وذلك بتاريخ 1434/6/2هـ رقم 1175، ولكن الأمر اقتصر على جمعهم فقط دون رفع الخطاب للجهة المختصة. وأضاف نعمان «توجهت وعدد من الأيتام إلى مكتب وزير الشؤون الاجتماعية يوسف العثيمين، وقد أفادنا أن ما حصل عليه الأيتام ليس مكرمة ملكية، بل مبلغ تبرع به تاجر كبير، ولكني تواصلت مع بعض الحاصلين على المنحة، حيث أكدوا أن الجهة التي حولت لهم المبلغ هي الديوان الملكي».

فيما قال حامد أحمد، وهو أحد الأيتام المتظلمين، وتابع للمؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام فرع الدمام، إن عدم حصوله على المكرمة حرمه كثيراً، حيث إنه يعيل أسرة كبيرة، ولربما ساعدهم هذا المبلغ على تحقيق بعض ما يريدونه، مشيراً إلى أن اليتيم تنقطع عنه إعانة السكن بعد زواجه، ولا تصرف له الإعانة الشهرية، بل يحصل فقط على المكرمة السنوية، وأضاف «يتمنى اليتيم بأنه لم يتزوج؛ كي لا يحرم مما كان يصرف له من الدولة، خاصة مجهولي الأبوين».
بينما أوضح إبراهيم عبدالله، أنه حُرم من المكرمة الملكية، وأكد أن عدد المستثنين من المكرمة يقارب 44 شخصاً، من كلا الجنسين، ولو أنهم حصلوا على المبلغ لأثر ذلك على حياتهم بشكل إيجابي، خاصة وأنهم يعانون من ضيق المعيشة.
تواصلت «الشرق» مع المتحدث الرسمي للشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي، الذي رفض التعقيب على شكاوى الأيتام المستثنين من الـ 20 ألفاً، وقد أجاز الثبيتي نشر الشكاوى دون الحصول على رده. كما أرسلت «الشرق» فاكسا للشؤون الاجتماعية منذ 14 يوماً، ولم يتم الرد حتى الآن.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تتحدث عن أهمية التسويق ودوره في استمرار المشروع

محاضرة تدعم السعوديات في العمل من المنزل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/09/article_761970.html

«الاقتصادية» من الرياض
بهدف دعم السيدات الحرفيات والعاملات من المنزل ومدهن بالمعلومات اللازمة في أساسيات الاستثمار من المنزل وتسليط الضوء على ما يتطلبه العمل من المنزل، تنظم غرفة الرياض ممثلة في لجنة الأسر المنتجة والعمل من المنزل الإثنين المقبل محاضرة بعنوان "أساسيات العمل من المنزل"، وذلك في مقر الغرفة.
وصرحت هدى الجريسي رئيسة لجنة الأسر المنتجة، بأن المحاضرة تندرج ضمن الجهود المتوالية التي تقوم بها اللجنة.
وأوضحت أن المحاضرة ستقدمها سعاد المشعل، وأنها ستتطرق للعديد من النقاط التي تعزز من مفهوم وأساسيات العمل من المنزل عبر عدد من المحاور، وهي كيف تبدئين وتحددين العمل المناسب لك، وتميز إنتاجك سر نجاحك، والطريقة الصحيحة لتسعير منتجاتك، وأهمية التسويق ودوره في استمرار مشروعك، والخدمة المثالية لعملائك وأهمية المحافظة عليهم.

الحياة
AL HAYAT

500 امرأة وطفل يشاركون في برنامج أضرار العنف الأسري

المصدر: جريدة الحياة الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/522183

تبوك - فايز العنزي
نظم مركز التنمية الاجتماعية بالتعاون مع مكتب المتابعة الاجتماعية بتبوك، برنامجاً للنساء والأطفال لتوعية المجتمع بأضرار العنف الأسري، وما تسببه من مشكلات نفسية واجتماعية تسهم في تفكك الأسرة.

وشارك في البرنامج نحو 500 امرأة وطفل، وشاهدوا أفلاماً وثائقية عن الظاهرة، واستمعوا إلى نصائح عدد من المتخصصين، ووجه الأطفال من طريق الرسم عدداً من الرسائل المجتمعية، ومنها نشر ثقافة الحوار والتفاهم بين أفراد الأسرة، ومنع استخدام أساليب التعنيف اللفظي والجسدي، إضافة إلى بناء قاعدة للتفاهم.
وأوضح مشرف البرامج والأنشطة بمركز التنمية الاجتماعية في تبوك الباحث الاجتماعي عبدالرحمن البلوي في بيان أمس، (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن المركز وضع عدداً من البرامج لمعالجة المشكلات المجتمعية.
من جهتها، أكدت مديرة مركز التنمية الاجتماعية في تبوك عائشة العطوي حرص المركز على إقامة البرامج التي تخدم المجتمع ومكوناته كافة، مثل برنامج ترشيد المياه وبخاصة في الصيف، إضافة إلى برامج التوعية، مشيرة إلى ضرورة ترشيد استهلاك المياه باستخدام عدد من الأجهزة.
يذكر أن اللجنة النسائية التابعة لمركز التنمية الاجتماعية نظمت مسابقات ثقافية وترفيهية ووزعت عدداً من الجوائز ووسائل ترشيد الماء على المشاركين، إضافة لتعاونها مع مكتب المتابعة الاجتماعية لإقامة برنامج خاص للنساء والأطفال حول ظاهرة العنف الأسري.

إهمال القطاع نتج عنه شح الأراضي والمضاربات والاحتكار وذهاب الدعم بشكل غير مؤسس

تقرير الإسكان: مقترح بنظام وطني وصندوق خيري للإسكان وسداد عن المعسرين وآلية عادلة للاستحقاق

المصدر: جريدة الرياض الاحد 30 رجب 1434 هـ- 9 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/09/article842267.html

الرياض - عبدالسلام البلوي
أكدت وزارة الإسكان أن مساحة الأراضي التي ستعطى للمواطن من 415 إلى 500 متر مربع، وهي المخططات التي عملت عليها الوزارة، مشيرةً إلى المنح التي لديها هي "البلدية" ومساحتها 600 متر مربع.
جاء ذلك عبر لقاء جمع لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في مجلس الشورى بنائب وزير الإسكان المهندس عباس هادي ووكيل الأراضي المهندس عبدالناصر عسيري، إضافة إلى المشرفين وكالة الشؤون الفنية ووكالة التخطيط والدراسات ومدير عام الشؤون الإدارية والمالية بوزارة الإسكان.
وتطرق اللقاء إلى الكشف عن بعض تفاصيل الإستراتيجية الوطنية للإسكان حيث تضمنت برنامج للإسكان الخيري واقتراح إنشاء صندوق له يتولى العناية بإسكان الفقراء سواء من خلال دعمهم مادياً أو إسكانياً وقال مسؤولو الإسكان للجنة "إن البرنامج شبه جاهز وسيتم رفعه لإقراره"، منبهين الى أن الوزارة قد وضعت أولوية للأقل دخلاً ولم يستثن أحد بسبب دخله وتم إعطاء أولوية المنح لصاحب الدخل الأقل.
وتمنى ضيوف لجنة الإسكان، إقرار صندوق الإسكان الخيري بحيث يتولى الدفع عن المواطنين الذين لايستطيعون إكمال أقساطهم وتستوفي الدولة حقوقها، مجددين التأكيد على إعطائهم أولوية بالنسبة للأراضي والقروض سواء أقر الصندوق الخيري أو تتولاهم الدولة.
الوزارة تطالب بدعم معالجاتها لوضع الأراضي البيضاء وتقديم المصلحة العامة على الخاصة
وأشار مسؤولو وزارة الإسكان إلى التحديات التي تواجهها في ملف السكن الأشد سخونة على مستوى الدولة، وقالوا إن إهمال قطاع الإسكان فترة من الزمن نتج عنه شح في الأراضي وعجز في العرض ومضاربات واحتكار، كما ان الدعم يذهب إلى المواطنين بشكل غير مؤسس على قاعدة الأحقية الدقيقة.

وكشف المسؤولون في إجابتهم التي تعرض ضمن تقرير الوزارة السنوي الأول الذي يناقشه مجلس الشورى غداً الاثنين، عن أن الوزارة تعد الآن النظام الوطني للإسكان بعدما رفعت للجهات المعنية الإستراتيجية الوطنية للإسكان، وأوضحوا أن من نتائج الإستراتيجية إقامة مركز لدراسات وأبحاث الإسكان والشراكة مع القطاع الخاص والإسكان الخيري، وهي برامج بدأت الوزارة العمل بها قبل رفع الإستراتيجية كما ان لديها برنامجين تنظيميين أولهما برنامج الاستحقاق ويهدف إلى تحديد المستفيدين بشكل دقيق وكفء ويتم التأكد من خلاله إلى ذهاب الدعم إلى مستحقيه، أما البرنامج الثاني فهو لتنظيم قطاع الإجارة وقد بدأت فيه الوزارة وتم رفع القواعد التنظيمية لإقرارها لتنظيم هذا القطاع.

«العقاري» لا يشكو السيولة و 100 ألف قروضاً مستحقة لمواطنين لم يأخذوها بسبب الأرض

وحذر المسؤولون وزارة الإسكان من ارتفاع نسبة الأراضي البيضاء غير المستغلة داخل النطاق العمراني وقالوا إن هناك مانسبته من 30إلى 70% من هذه الأراضي وترى أنها عائق للتنمية عامة وللسكانية على وجه الخصوص وهي ثروة اقتصادية معطلة والمصلحة فيها منصبة لفئة قليلة من المجتمع مقابل إضرار عدد كبير من الناس الذين لم يجدوا مساكن مما اضطر الدولة أن تعطي منحا بعيدة عن العمران وتمدد الخدمات لها بمئات الملايين بل قد تصل التكاليف مليارات.

وقامت الوزارة برفع توصية بشأن معالجات وضع الأراضي البيضاء وطلبت من مجلس الشورى تأييدها، مشددة على أن الأصل تقديم المنفعة العامة على الخاصة وأكدت أنه لن تكتمل معالجة قطاع الإسكان في المملكة إلا بمعالجة وضع الأراضي البيضاء التي كلفت الدولة موارد باهظة.

وفيما يتعلق بالمنح القديمة وتوصيل الخدمات لها فأوضح مسؤولو الإسكان أن ذلك من مسؤوليات الشؤون البلدية، أما التنظيم الجديد فسيعطي منحا للمواطنين بخدماتها.

واتفقت الإسكان مع الشؤون البلدية بان تسلمها الأراضي وسوف تعمل هي على الجديدة منها، ووعدت الإسكان "الشؤون البلدية" بالحصول على الاعتمادات والمخصصات المالية بحيث تعجل البلدية بإيصال الخدمات على أراضي المنح القديمة، منبهةً على أنها مسؤولية الشؤون البلدية وعليها متابعتها.

وفيما يخص الأحياء القديمة فوزارة الإسكان لن تستطيع حسب قول مسؤوليها لوحدها تولي ملفها لكنها في حال الانتهاء من حل مشكلة الملكيات ونزعها وأصبحت في طور البناء، فالوزارة ليس لديها مشكلة في تخصيص بعض هذه الأراضي لها، أما الأحياء العشوائية فلا تمانع الإسكان من المشاركة في تطويرها بالتعاون مع الشؤون البلدية بعد حل إشكالياتها.

وأكد مسؤولو الإسكان أن الصندوق لا يشكو من مشكلة في السيولة ولديه قرابة 100 ألف قرض مستحقة إلا أن المواطنين لم يأخذوها لعدم وجود أراض لديهم والقرض مرصود ولم يتم الاستفادة منها.

وتُقدَّر عدد المساكن في المملكة (4،6) ملايين وعدد المتقدمين على صندوق التنمية العقارية 2،3 مليون طلب، وبذلك سيتم بناء نصف عدد مساكن المملكة نظرياً، والميزانية المحتاجة لتغطية ذلك "تريليون ومئة وخمسين مليار" ريال، وهو مبلغ ضخم جداً لايمكن تحقيقه.

وفيما يخص آلية الاستحقاق ودعم الصندوق العقاري ب 100 مليار فقد أفاد المسؤولون أن وزير الإسكان يرأس مجلس إدارة الصندوق وآلية الاستحقاق هي للصندوق وللوزارة والهدف الذي سيحصل بعد إنهاء الآلية هو وضع نافذة إلكترونية يقدم من خلالها المواطن ويفيد هل يريد منحه أرضا او قرضا او وحدة سكنية جاهزة وليس هناك تعارض بين عمل الصندوق والتوجه تكاملي.

وحول آلية سداد قيمة قروض الوحدات السكنية فقد أفاد المسؤولون في معرض إجاباتهم عن اسئلة لجنة الإسكان بأن لا يتصرف بالمسكن 10 سنوات كاملة ولا يفرغ باسمه إلا بعد ان يستوفي كامل المبلغ ومن ثم يفرغ الصك باسمه وله التصرف فيه.

وعن 600 ألف طلب قرض لمواطنين من الصندوق العقاري فتؤكد الوزارة أنها لن تجازف بالتدخل في هذه الطلبات فالمواطنون لهم أرقام ووقت استحقاق وأي تغيير فيه سيتسبب بإشكالية كبيرة للدولة ولابد ان يستمر هذا النظام حتى الانتهاء من الطلبات السابقة.

وزارة الإسكان عبر إجابات مسؤوليها عن اسئلة لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، لن تدعم القادرين على تملك السكن والدولة غير ملزمة بدعمهم فليس الدعم حقا مكتسبا لأي احد.

وجزم المسؤولون ان الوزارة لن تعطي الدعم الشخصي لمن اخذ من الشركات الكبرى سكناً له مثل أرامكو وسابك او الهيئة الملكية والدكاترة والأطباء الذين لابد ان يحضروا مايثبت خروجهم من الإسكان الذي وفرته لهم جهاتهم.

وأوردت إجابات المسؤولين نسب التملك في المملكة وبعض الدول حيث وصلت 63% في المملكة و 5% في مصر و57% في فرنسا و54% في هولندا، أما الدول الأعلى نسبة من المملكة فهي سنغافورة 90% وبريطانيا والأردن 70% ثم الولايات المتحدة 68% وكندا 67%.
ومما جاء في إجابات ضيوف اللجنة الشوريَّة التي درست تقرير الإسكان، أن الوزارة تتحفظ وغير راضية عن دور البنوك ونسبة الإقراض المقدمة منها للحاجة الإسكانية، مؤكدين ان البنوك تشتكي من قلة التنظيم والضمانات وأن نظام الرهن العقاري حل جزء من المشكلة.
وأخيراً وفيما يتعلق بالأمر الملكي الأخير بشأن إعطاء المواطن أرضا وقرضا فتؤكد الوزارة أن القرار عالج تحدي اعتماد المخططات وأعطى للإسكان صلاحية اعتمادها وفق معايير وزارة الشؤون البلدية وتسعى الإسكان أن تكون مخططاتها أعلى من معايير الشؤون البلدية وأقرب لما هو معمول به في الهيئة الملكية للجبيل وينبع.

توجه لتمديد مهلة التصحيح ولا استثناء في تعديل المهنة وحظر مهنتي السائق والراعي من دولتين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 شعبان 1434 هـ 10 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130610/Con20130610609343.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)،عبدالله القحطاني (أبها)
كشفت مصادر مطلعة لـ «عكاظ» أن اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة إجراءات تصحيح أوضاع العمالة الوافدة تعقد العزم على الاتجاه لطلب منح مرحلة تصحيح ثانية لمدة ثلاثة أشهر جديدة، بعد أن أنهت اللجنة أعمالها في رصد الملاحظات على أداء الجهات ميدانيا، وماخرجت به تصور يفضي إلى الضرورة الملحة لمنح مهلة أخرى كمرحلة ثانية تبدأ من انتهاء المهلة الحالية؛ وذلك لعدة أسباب منها عدم كفاية المرحلة الأولى في تصحيح الأعداد المهولة من المتقدمين، وما تواجهه بعض الحالات من إجراءات وآليات نظامية لايمكن حصرها في الفترة القصيرة.
وأشارت المصادر إلى أنه من المتوقع بنسبة كبيرة إقرار مرحلة ثانية للتصحيح وفق ضوابط تتماشى مع التعليمات في ضرورة تطبيق النطام لإنجاح عملية التصحيح كمعيار نظامي، والأخذ بعين الاعتبار مايخص المعيار الحقوقي، بمراعاة من لم يستفد من المرحلة الأولى لأسباب خارجة عن إرادة المصحح البشرية، منها عدم كفاية المهلة السابقة، وعدم الاستعداد المسبق للحملة من جهات التنفيذ، وقلة العاملين نسبة مع أعداد المتقدمين، وما أفرزته تلك الأسباب من بطء في تخليص الإجراءات، وتعرض أعداد من المصححين لنوبات مرضية، وحالات إغماء تثبتها التقارير الطبية.
في ذات السياق اضطرت وزارة العمل، والجوازات لمضاعفة الجهد، والضغط على نفسها في إضافة ساعات العمل، وحرمان الموظفين من الإجازات السنوية، كإجراء تنظيمي اتخذته تلك الجهات في سبيل تسريع وتيرة الإنجاز إيمانا منها لعدم اكتفاء المهله المحددة.
من جهة أخرى، كشفت مصادر مطلعة لـ «عكاظ» أن وزارة العمل ستوقف الاستقدام على مهنتي السائق والراعي من (اليمن وأريتيريا) التى ترتبط بينها وبين اليمن حدود برية. وأشارت إلى أن الإقبال على المهنتين كبير خلال الفترة الحالية من اليمنيين والأرتريين، منوها أن هناك العديد من البلدان يمكن استقدام الرعاة والسائقين منها، دون مشاكل تذكر.
وقالت: إن هذا القرار يختص بنظام العمل فقط.

متخلفو الحج والعمرة قبل 1429/6/28هـ يسمح لهم بالأعمال المنزلية ..الخليوي :

حملات تفتيش واسعة بالتعاون مع الداخلية لتطبيق الأنظمة بحق المخالفين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 شعبان 1434 هـ 10 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130610/Con20130610609341.htm

حازم المطيري (الرياض)

أكد مدير عام فرع وزارة العمل في منطقة الرياض فهد بن علي الخليوي أن وزارتي الداخلية والعمل ستقومان بحملات تفتيش واسعة لتطبيق الأنظمة بحق المخالفين؛ وذلك بعد الانتهاء من مهلة التصحيح .

وقال: إن مجموع العمالة الذين تم تصحيح أوضاعهم في إطار المهلة بلغ حتى الآن ما بين 450 ألفا إلى 500 ألف شخص. جاء ذلك، خلال اللقاء الذي استضافته غرفة الرياض، ممثلة في لجنة الموارد البشرية، وضم فهد الخليوي مدير فرع الوزارة في منطقة الرياض، وأحمد بن محمد المطوع مدير مكتب العمل في منطقة الرياض ممثلين لوزارة العمل، و رجال وسيدات أعمال وأصحاب شركات ومؤسسات.وأوضح أن المهلة لا تشمل المتسللين إلى المملكة بطرق غير نظامية، بينما قال إن القادمين للحج أو العمرة وتخلفوا في المملكة قبل 1429/6/28هـ الموافق 2008/7/3م يسمح لهم الالتحاق بالأعمال المنزلية، على ألا يزيد العدد الإجمالي من العمالة المنزلية لدى أي أسرة عن أربعة أفراد، وأن يتم تصحيح أوضاعهم عن طريق الجوازات، كما يسمح للعمالة التي تأخرت عن المغادرة بنقل خدماتها إلى منشآت القطاع الخاص عن طريق الجوازات، ثم مكاتب العمل المختصة. وأضاف أن العامل الذي انتهت رخصة إقامته أو رخصة العمل يمكن تصحيح وضعه بالعودة إلى صاحب العمل الحالي، أو نقل خدماته لصاحب عمل آخر دون حاجة لموافقة صاحب العمل الأول، وتنقل الخدمات مباشرة لصاحب العمل الجديد مشترطا أن يتم ذلك فقط خلال فترة مهلة التصحيح الحالية.

وقال: إنه يسمح كذلك للعمالة المنزلية المتغيبة عن العمل أو الهاربين سواء كانوا (سائق خاص، أو خادمة)، بتصحيح أوضاعهم، وتجديد إقاماتهم، مع السماح لهم بالعودة إلى صاحب العمل الأصلي، أو نقل الخدمة لأي صاحب عمل آخر دون شرط التنازل.

وتابع، أنه يسمح كذلك للعمالة المنزلية كالسائق الخاص أن ينقل خدماته إلى منشآت القطاع الخاص خلال فترة المهلة، من خلال مكاتب العمل. وفيما يتعلق بالتسهيلات الممنوحة لتعديل المهنة، قال: إنه يسمح بتعديل مهنة العامل بغض النظر عن مستوى «نطاق» المنشأة، ووفق ضوابط المهن المقصورة على السعوديين، مؤكدا أن تعديلات المهنة لا استثناء فيها لأي جنسية، أي أنه يسمح بالتعديل ولو تجاوز النسب المحددة لبعض الجنسيات. وأجاب الخليوي على العديد من أسئلة الحضور التي شملت أسباب العطل المتكرر للحاسب الآلي للوزارة، وتأخر تفعيل الخدمات الإلكترونية، ونظامية عمل العامل لدى الشركات الأخرى التي يكون الكفيل شريكا فيها أو ما يعرف بالشركة الشقيقة، والمطالبة بتمديد المهلة التصحيحية، وكذلك احتساب السعودي فور تسجيله بالتأمينات. كما أكد الخليوي على أنه يجوز تصحيح وضع العامل الذي تجاوز سن الستين عن طريق إعطائه تأشيرة خروج نهائي فقط، كما قال إنه لا يجوز نقل خدمة العامل إلى منشآت القطاع الخاص التي يبلغ إجمالي عدد عمالتها 10 أشخاص إذا أدى ذلك إلى النزول دون النطاق الأخضر. وأوضح كذلك أنه لا يتم نقل خدمات أكثر من أربعة عمال وافدين كحد أقصى إلى المنشآت الصغيرة جدا والتي يبلغ عمالتها تسعة فأقل والتي وظفت سعوديا واحدا على الأقل، سواء كان صاحب العمل نفسه، أو قامت بتوظيف سعودي آخر بأجر لا يقل عن 3 آلاف

ريال بشرط ألا يتجاوز أعداد العمالة في المنشأة الواحدة بعد النقل تسعة أفراد، وأنه يتم هذا الإجراء من خلال مكتب العمل. وعن شروط المنشأة طالبة نقل خدمات العامل إليها، أوضح الخليوي أنه يشترط أن تكون المنشأة في النطاق الممتاز أو الأخضر، ولديها القدرة على إصدار وتجديد رخصة العمل، كما يسمح للمنشآت بنقل خدمات العمالة بالعدد الذي لا ينزل بالمنشأة إلى النطاق الأصفر، وعلى أن تكون السجلات والتراخيص سارية ومجددة في الحاسب الآلي للمنشأة طالبة النقل، ويسمح بتعديل مهن العمالة إلى أي مهنة ما عدا المهن المقصورة على السعوديين. وردا على سؤال حول انتقال خدمات العامل الوافد إلى صاحب عمل جديد دون موافقة صاحب العمل الأصلي الذي قد تكون له مطالبات على العامل، قال الخليوي: إنه يتم أخذ تعهد على صاحب العمل الجديد الذي انتقل إليه العامل دون موافقة صاحب العمل الأصلي، بعدم منح العامل تأشيرة خروج نهائي أو خروج وعودة خلا ل الأشهر الثلاثة الأولى من تاريخ نقل الخدمة، وفي حالة سماح صاحب العمل الجديد للعامل بالمغادرة يتحمل جميع الالتزامات الحقوقية على العامل.

وعن معالجة مشكلة العمالة الهاربة الذين قدمت بحقهم بلاغات هروب أو انتهت رخص إقاماتهم، قال إنه يمكن للعمالة المتغيبة عن العمل أو الذين انتهت رخص إقاماتهم تصحيح أوضاعهم، إما بالعودة للعمل لدى صاحب العمل الأصلي، أو نقل خدماتهم إلى صاحب عمل آخر، دون الحاجة إلى موافقة صاحب العمل الحالي.

حي نصفه بدون صكوك ونقص الخدمات يقلق السكان

الرحاب في قبضة قوارض الليل وطفح الصرف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130610/Con20130610609578.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

يجمع أهالي حي الرحاب الشعبي الواقع شرقي شارع دلة وصولا إلى طريق الحرمين أن الحي يشكو من الإهمال، موضحين أنهم يدعمون تطوير حيهم، وإنهاء مشكلة نصف الحي الذي لايزال بدون صكوك .

وأوضح الأهالي أن شوارع الحي تئن ما بين طلبات الأهالي، ونقص الخدمات وليس انتهاء بالشكوى الجماعية من انتشار الجرذان ليلا في أزقة وشوارع الحي متخوفين من أن تنتشر الأمراض والأوبئة بسببها .

ورصدت جولة «عكاظ» معاناة أهالي الحي والذي يعتبر جزءا من حي الرحاب المصنف من الأحياء الراقية في جدة .

ويشكل حي الرحاب الشعبي مربعا كبيرا، ويعد ذا موقع استراتيجي، حيث يقسمه شارع التضامن العربي من الجهة الشرقية إلى جزء شمالي وجنوبي ويعتبر شارع محمد بن جبير أحد معالم الحي، ويتميز الحي بقربه من شبكة الطرق المهمة والرئيسة مثل شارع فلسطين، وشارع التحلية، وشارع الأربعين وطريق الحرمين .

ويرجع عدد من الأهالي سبب ظهور الجزء العشوائي من منطقة الرحاب كحي كبير لوجود جزء كبير من الحي العشوائي بدون صكوك شرعية، والمشيد في الحي أغلبها مبان شعبية، في حين يطالب الأهالي شركة الكهرباء منحهم حق الحصول على عدادات كهرباء إضافية، حيث يقطن البيت الواحد نحو أربع عوائل من نفس الأسرة، ويستخدمون عداد كهرباء واحدا، وهو ما يؤدي إلى تكرار انقطاع التيار عن بعض الأهالي.

ويشكل المواطنون أكثر من 95 في المئة من سكانه وبعضهم يقول إنه أحيا الأرض إحياء شرعيا، وسكن فيها منذ ربع قرن، ولدى البعض معاملات في المحكمة بشأن توثيق تملكهم لتلك العقارات، لا سيما أن عدم وجود صكوك شرعية في بعض أجزاء الحي حرمه من الخدمات ومن التطور.

ورغم أن الحي من الأحياء الراقية والحديثة في شمال جدة غرب طريق الحرمين السريع إلا أن البؤر العشوائية فيه شوهت جمال وتطور هذا الحي الذي بنيت فيه عمائر وفلل من الطراز الحديث، بل إن سعر متر العقار في هذا الحي قفز في السنوات العشرة الأخيرة لأكثر من 5 أضعاف .

ويؤكد الأهالي واقع حالهم فيقولون إن ما بين حي الرحاب 2 وحي الرحاب 5 نمت بؤر عشوائية داخل الحي قبل ربع قرن، وتمددت معها مشاكلها فأصبحت تتمدد وتنمو من حين لآخر، في حين يرحب كثير من الأهالي بأي عملية لتنظيم وتطوير وتأهيل الحي، والعمل على الحد من تزايد رقعة العشوائيات دعما لتوجه إمارة منطقة مكرمة المكرمة في إعادة تأهيل وتنظيم بعض الأحياء العفوية.

كما رصدت «عكاظ» البيوت الشعبية، والأزقة التي لا يزيد عرض بعضها عن نصف متر، ولا يمكن لسيارات الدفاع المدني الوصول إليها ،بل إن سيارات البلدية نفسها تعجز عن أن تصل للمواقع الداخلية في الحي، ويمكن للراصد لهذا الحي مشاهدة المنخفضات والمرتفعات في الشوارع الداخلية التي يعاني بعضها من عدم وجود الإضاءة الكافية

ويقول أحمد علي من سكان الحي «إن طفح البيارات من المشاكل التي تؤرق الأهالي»، مؤكدا أن الجرذان انتشرت في الفترة الأخيرة بشكل مخيف في الحي وأصبحنا نخشى من الأمراض بسببها، ويطالب شركة الكهرباء بمنح الأهالي تسهيلات لإضافة عدادات كهرباء إضافية مع دخول الصيف ، إذ يعاني الأهالي وفقا لقوله من مخاطر الأحمال الكبيرة لنقص العدادات الكهربائية، ويشير إلى أن جزءا من الحي بدون صكوك لكن أصحابه يملكون وثائق تملك وبعضهم لديهم معاملات الإحياء الشرعي في المحكمة. ويقول شعوان علي إن الحي أصبح واقعا، ويقطنه آلاف المواطنين، وعلى أمانة جدة أن تعترف بواقع الحي، ولا تهمله بإهمالها للخدمات. فالأهالي يشكون من سوء النظافة في بعض الشوارع (تم توثيق حديثه بالصور، حيث رصدت عدسة عكاظ الأسبوعية شواهد لما أدلى به الأهالي من شهادات حول تراكم النفايات)

ويقول خالد العمري إن نقص النظافة، وطفح البيارة، ونقص إمدادات المياه، وضيق الشوارع والممرات، وعدم تخطيط الحي فضلا عن عشوائية الحي من أبرز المشاكل التي تؤرق الأهالي.

ويدلي ياسر الحربي بشهادته وهو من سكان الحي ويقول « الجرذان تشارك الأهالي السهر ليلا، وتراها تسرح وتمرح في الأزقة والشوارع، كما أن المطاعم التي تقع في نطاق الحي غير نظيفة، فمن يستطيع أن يتسلل، ويدخل من الأبواب الخلفية المغلقة لتلك المطاعم سيشاهد العجب من القاذورات في ظل غياب تام لمراقبي الأمانة» .

وشدد الحربي على أن الحفريات التي تجري حاليا في أجزاء من الحي والخاصة بإحدى شركات الاتصالات أزعجت المارة، وانتهى بقوله : «البيارات عندما تطفح في الأزقة والشوارع الداخلية تشكل شلالات من المتاعب للأهالي».

أما يحيى علي والذي استوقفنا وهو في سيارته الوانيت أثناء خروجه من أحد الشوارع فطلب إيصال صوته إلى المسؤولين، لأن النظافة مهملة كما قال، والجرذان بحجم القطط تجوب الأزقة والحي، والنفايات تتراكم من حين لآخر، والصرف الصحي أقلق مضجعنا، والحي يحتاج إلى غربلة شاملة، واهتمام أكبر من قبل الأمانة، وشركة الكهرباء، ونتمنى من المجلس البلدي زيارة الحي ميدانيا، وتسجيل ملاحظات الأهالي، ومتابعتها مع المسؤولين .

ويقول محمد الحربي إن شوارع الحي تعتبر ضيقة، ولا تسمح بمرور دوريات المرور والشرطة أو الدفاع المدني، كما أن جل سكان الحي من السعوديين، ويقطن عدد من غير السعوديين الحي منهم باعة العربات لكنهم في حالهم ولا يوجد منهم أي مشاكل.

ويقول كل من علي عسيري، وأحمد صالح، ومحمد شعوان إن مجمل مطالب أهالي حي الرحاب الشعبي تتمثل في الخدمات المنقوصة من البلدية في المقام الاول، حيث سوء التخطيط، والبيوت الشعبية، ونقص الإضاءة الداخلية في الشوارع و (الأزقة).

عبدالله الشهري يشكو كثرة المياه الجوفية، ويقول في الرحاب « 4» وتحديدا شارع ابن جبير وهو الشارع الذي يقسم حي الرحاب 2 ـ 4 تشاهد البيوت الشعبية، وجنوب القنصلية الإندونيسية ترصد الأزقة والبيوت العفوية والعشوائية، والشوارع الضيقة كما أن هناك مشكلة تتكرر وهي طفح (الصرف الصحي) بشكل ملحوظ .

أمانة جدة أعلنت أن جزء من حي الرحاب يصنف ضمن المناطق العفوية، وأنه مدرج في قائمة الأحياء المزمع تحسينها، وإعادة تنظيمها وفق خطة تنفذها الأمانة فيما تؤكد بلدية العزيزية أنها مهتمة بشكاوى الأهالي .

تلقي الشكاوى

المهندس حسن الزهراني أمين جمعية مراكز الأحياء في جدة أوضح أنهم يتواصلون مع الأهالي لحل مشاكلهم؛ بالتنسيق مع الجهات المختصة، وأنهم يرحبون بتلقي أية شكاوى من الأهالي لعرضها أمام الجهة المختصة، في حين أكدت الشركة السعودية للكهرباء أن لديها اشتراطات محددة بالتنسيق مع الأمانة بشأن إيصال الكهرباء للمنازل، وأن أي طلب يخضع قبوله ورفضه للاشتراطات المطلوبة ومنها صك التملك، ورخصة البناء، وتقرير المساح الفني، وأن الشركة تسعى لتقديم الخدمة المطلوبة للمشتركين.

"نزاهة" لـ"الوطن": رفعنا للملك بـ"فساد وزارات"

مستشار"التربية": سأصعد قضية "اختلاسات" تعليم الرياض

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=148969&CategoryID=5

الرياض: نايف الرشيد، فاطمة باسماعيل

أكدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" أنها رفعت رسميا لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، بكل ما يتعلق ببلاغات الفساد التي تلقتها ضد الوزارات والجهات الحكومية.

وأبلغ "الوطن" نائب الرئيس لقطاع الفساد، أسامة الربيعة، أن الهيئة تعمل على إعداد نظام آلي يهدف إلى حصر كافة البلاغات الواردة إليها عبر الهاتف، أو عبر المناولة الشخصية، للخروج بقوائم وبيانات واضحة ودقيقة حول حجم الفساد في المملكة.. ستظهر للرأي العام.

وأرجع الربيعة عدم قدرة "نزاهة" على تحديد حجم وواقع الفساد بالمملكة حتى الآن، لعدم جاهزية النظام الآلي، كونه في إطار الإنشاء، وقال "لا يزال الوقت مبكراً لإيصال تلك الأرقام إلى وسائل الإعلام والإعلان عنها.. نحن نسعى لأن تكون أرقامنا دقيقة، وحينها ستعلن بشكل رسمي".

إلى ذلك، وفي خطوة تصعيدية، قال مستشار الشؤون الإدارية بوزارة التربية والتعليم إنه سيلجأ إلى تصعيد قضية اختلاسات "تعليم الرياض" لجهات عليا، إذا لم تسفر لجنة التحقيق التي شكلها الوزير عن أي نتائج مرضية، ملمحا إلى أن المبلغ الإجمالي للاختلاسات يتجاوز حاجز الـ150 مليون ريال.

تعهد مستشار بإدارة الشؤون الإدارية والمالية بوزارة التربية والتعليم - تحتفظ "الوطن" باسمه -، بتصعيد قضية الاختلاسات المرصودة على تعليم الرياض، إذا لم تسفر اللجنة التي شكلها الوزير الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد عن أية نتائج.

وقال المستشار لـ"الوطن"، وهو الذي رفع الشكوى للوزير، إنه متابع للقضية منذ عامين، مؤكدا أنه يتواصل مع اللجنة المشكلة بأمر الوزير للتحقيق حول ما رفعه من تجاوزات، كما أنه ينتظر نتائج التحقيقات، وبناء على ذلك سيقرر ما هي الخطوة المقبلة، وفي حال لم تنصفه التحقيقات فسيستمر في المطالبة، وسيرفع الأمر للمقام السامي والجهات الرقابية الأخرى.

وأضاف أنه لم يلتق بأي مسؤول بعد نشر وسائل الإعلام لقضيته التي أكد أنه ليس من زود وسائل الإعلام بتفاصيلها، ولكنه التقى بنائب الوزير الدكتور خالد السبتي وعدد من المسؤولين قبل ذلك وتحدثوا معه حول أن هناك بطئا في الإجراءات لا أكثر.

وحول إمكانية لجوئه لجهات أخرى كهيئة مكافحة الفساد "نزاهة" وغيرها، أوضح المستشار أنه موظف دولة، ويجب نظاما أن يرفع الأمر لرئيسه المباشر فإن لم يستجب يرفع للوزير بعد شهر وهو ما قام به، لكن في حال لم ينتج شيء، فلن يتوقف أبدا خصوصا وأنه يملك الأدلة، موضحا أن المبلغ المعلن في وسائل الإعلام غير دقيق، مرجحا أنه يتجاوز 150 مليون ريال.

وكانت قضية الاختلاس التي تجاوزت عدد صفحات ملفها 500 صفحة، برزت على السطح مؤخرا، واتهم فيها مسؤولين بسرقة مبالغ تصل إلى 150 مليون ريال عبر تزوير مستندات وتدليس حقائق ومنح مشاريع صيانة وترميم لشركات خاصة.

من جهة أخرى، رفض المسؤولون بوزارة التربية الحديث حول القضية باعتبار أن التحقيقات لا تزال جارية وأن هناك لجنة تعمل على القضية، وسيكون للجهات المعنية كلمتها بعد الاستماع لجميع الأطراف وفق ما يحقق تطبيق الأنظمة المرعية.

"صحيو حافز" يوقفون الاستقدام عن 3 آلاف منشأة

مطالب برفع الحظر بعد قرار تدريبهم وتوظيفهم بالقطاع الحكومي

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=149009&CategoryID=2

جدة: محمد القشيري

كشف نائب رئيس اللجنة الصحية بغرفة جدة عمرو عبدالعزيز خياري لـ"الوطن"، أن 3 آلاف منشأة صحية ممنوعة من الاستقدام ضمن إجراء اعتمدته وزارة العمل لتوظيف خريجي الكليات والمعاهد الصحية العاطلين عن العمل، معتبرا أن استمرار المنع يمهد لتعثر مشاريعها بسبب اعتماد القطاع الصحي الخاص على الكوادر الوظيفية المستقدمة من الخارج.

وقال: إنه رغم صدور الأمر الملكي الكريم القاضي بتدريب خريجي المعاهد والكليات الصحية وتوظيفهم في القطاع الحكومي، إلا أن 3000 منشأة صحية ما زالت ممنوعة من الحصول على تأشيرات استقدام العمالة الصحية رغم أنها طبقت نسب السعودة المحددة.

وأضاف خياري "نتفهم في السابق قرارات وزارة العمل بإعطاء فرصة لخرجي الكليات والمعاهد الصحية من الكليات، وبادرت جميع المنشآت الصحية بطرح الاحتياجات لوزارة العمل وصندوق الموارد البشرية، وعمل لقاءات مباشرة لتوظيف الخريجين، ولكن لم يبادر الخريجون بقبول العمل لرغبتهم بالتوظيف الحكومي، وهو أمر يدركه القائمون على التوظيف من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وبعد صدور القرار الملكي الخاص بتدريب الخريجين وتوظيفهم أصبح من الضروري رفع الحظر عن الاستقدام". وأوضح أنه منذ عامين وأصحاب المستشفيات الخاصة لا يستطيعون الاستقدام لتغطية النقص في الكوادر الوظيفية، وأن هناك منشآت تتوسع وتفتح فروعا لها ما زلت مغلقة ولم تدشن بسبب وقف الاستقدام. وأشار إلى أن اللجنة الصحية بالغرفة ستعقد اجتماعا خلال الأيام القليلة المقبلة مع ممثلي مكتب العمل لمناقشة هذا الأمر، وإنهاء المشكلة خاصة وأن القطاع الخاص يمثل النسبة الأكبر في علاج المواطنين والمقيمين.

يذكر أن وزارة العمل ربطت السماح للمنشآت الخاصة في القطاع الصحي باستقدام عمالة من الخارج، بموافقة "صندوق الموارد البشرية" وانتهاء قوائم الصحيين المسجلين بحافز والبالغ عددهم نحو 8 آلاف مستفيد، وذلك بهدف توظيف الكوادر الوطنية من خريجي المعاهد والكليات الصحية ولا يعفي المنشآت التي حققت نسبا عالية في توظيف السعوديين، وقوبل القرار برفض الخريجين العمل بالخاصة، على اعتبار أن القطاع الحكومي يستوعب ويستقدم سنويا آلاف العمالة من مختلف بلدان العام خاصة شرق آسيا.

"العمل" لـ"الوطن": لا دخول للمنازل بعد مهلة التصحيح

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=149007&CategoryID=2

الرياض: فارس النواف
أكدت وزارة العمل عدم نيتها دخول "المنازل" كأحد المسارات المتبعة في عمليات التفتيش التي ستبدأها الجهات المعنية بعد انقضاء عملية تصحيح أوضاع العمالة الوافدة، نافية بذلك ما نقل على لسان أحد مسؤوليها حول هذا الأمر. وأكد مدير مكتب العمل لمنطقة الرياض فهد الخليوي في تصريح إلى "الوطن"، أن ما نقل عنه في بعض الوسائل الإعلامية ليس صحيحا، قائلا: "لم أتطرق لموضوع تفتيش المنازل بعد المهلة التصحيحية خلال اللقاء التعريفي، الذي انعقد في غرفة الرياض مساء أول من أمس"، مشيرا إلى أنه لا نية للوزارة في دخول المنازل والتفتيش عن المخالفين لنظامي الإقامة والعمل.

انتحار طفلة شنقاً

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=149027&CategoryID=3

العيص: مخلد الحافظي
أنهت طفلة" 14 عاما" حياتها بالانتحار شنقاً داخل منزل أسرتها أمس في قرية النجف التابعة لمحافظة ينبع بالمدينة المنورة. ومن جانبه قال الناطق الأمني بشرطة منطقة المدينة المنورة العقيد فهد بن عامر الغنام لـ"الوطن" إن الطفلة قامت بشنق نفسها داخل منزلها، مفيداً بأن شرطة ينبع تبلغت أمس عن الحالة لتنتقل إلى الموقع وتجدها قد فارقت الحياة اختناقا. وأرجع الغنام دوافع الجريمة إلى ما كانت تعانيه الضحية من ضغوط نفسيه وظروف أسرية سيئة، مبيناً أن فرقة من البحث الجنائي تتبع شرطة محافظة ينبع باشرت الموقع ورفعت البصمات وتصوير المكان داخل منزل الأسرة، مشيراً إلى أن الجثة تم إيداعها ثلاجة الموتى بمستشفى ينبع العام لحين إكمال إجراءات التحقيقات النهائية والتأكد من أسباب الوفاة الحقيقية.

"الشورى".. تحذير من تملك غير السعوديين في نطاق "الحرمين"

أعضاء: جوانب سياسية سلبية للنظام.. والمستثمر الأجنبي سيغلب الصبغة التجارية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=148977&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح

حذر عضو بمجلس شورى من تملك غير السعوديين في منطقة الحرمين الشريفين، مشيراً إلى جوانب سياسية سلبية يجب التنبه لها، وعدم الوقوع في أخطاء دول أخرى فتحت الباب لمستثمرين أجانب للتملك في مدن لها صفة دينية.

وفيما طالب عدد من الأعضاء بتكوين لجنة خاصة لإعادة دراسة نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، اعترض أحد الأعضاء على البنوك والشركات المساهمة بالنظام، مبرراً ذلك بأن المستثمر الأجنبي سيُغلب الصبغة التجارية للحرمين الشريفين على صبغتهما الدينية، الأمر الذي سينعكس سلباً على المعتمرين والحجاج وعلى الملاك من المواطنين في الحرمين الشريفين.

وكان المجلس ناقش أمس خلال جلسته العادية الحادية والثلاثين برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن الشركات التي تمتلك عقارات في حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويؤسسها أو يشارك في تأسيسها غير السعوديين أو يمتلكون أسهماً فيها، وما تصدره هذه الشركات من أوراق مالية.

كما ناقش في ذات التقرير الذي تلاه رئيس اللجنة أسامة قباني تحديد المقصود بعبارة (لغير السعوديين) الواردة في المادة الخامسة من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره.

وبين مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد الحمد أن المجلس ناقش توصيات اللجنة التي حددت فيها المقصود بعبارة (غير السعوديين) الواردة في المادة (الخامسة) من النظام بما يلي: الشخص ذو الصفة الطبيعية الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية، والشركة غير السعودية، والشركة السعودية التي يؤسسها أو يشارك في تأسيسها أو يمتلك أسهماً فيها أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية لا يتمتع أي منهم بالجنسية العربية السعودية.

كما ناقش المجلس التوصية المتعلقة باستثناء عدد من الفئات من حكم المادة الخامسة من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره وهم: البنوك التي تملك (وفقاً لنظام مراقبة البنوك) مقارها الرئيسية أو مقار فروعها، بشرط موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، وشركات المساهمة المدرجة التي يؤسسها أو يشارك في تأسيسها أو يمتلك أسهماً فيها أشخاص (شخص ذو صفة طبيعية أو اعتبارية) لا يتمتعون بالجنسية العربية السعودية، ولا يكون من بين أغراضها التعامل في العقارات، التي تمتلك العقار اللازم لإدارتها أو لتحقيق أغراضها، على أن تضع هيئة سوق المال بالاشتراك مع الجهات المعنية الأخرى ضوابط ذلك.

وأكد عدد من الأعضاء أن التوصية باستثناء البنوك والشركات المساهمة تحتاج إلى مراجعة قانونية لأنها بصياغتها الحالية لا تؤدي الغرض المراد منها.

ووافق المجلس على إعطاء اللجنة فرصة لدراسة مداخلات الأعضاء والنظر في توصياتها في ضوء ذلك في جلسة مقبلة.

من جهة أخرى، وافق المجلس بالأغلبية على مشروع نظام الأعلاف الذي يتكون من 39 مادة، ويهدف إلى ضمان مأمونية الأعلاف وسلامتها وحماية صحة الحيوان، وكذلك حماية الإنسان والصحة العامة من انتقال المواد الضارة نتيجة تناول الحيوانات لأعلاف غير صالحة.

كما وافق المجلس على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (جنيف 2012م)، وعلى تزويد الجهات التي شاركت في وفد المملكة إلى هذا المؤتمر بنسخ من هذه الوثائق، بعد المصادقة عليها.
ووافق المجلس أيضا على مشروع مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز، والمديرية العامة للأرشيف الوطني في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وكذلك ملاءمة دراسة مقترح نظام عقد الاتفاقيات الدولية في المملكة والمقدم بموجب المادة 23 من نظام مجلس الشورى من قبل الدكتور صدقة بن يحيى فاضل، عضو مجلس الشورى، بعد أن استمع إلى تقرير لجنة الشؤون الخارجية، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العسكر.

متعب بن عبدالله: المواطن لا يحتاج للتجنيد الإجباري.. والوزارة مستمرة في مهامها دون زيادة أو تقليص

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/10/863002

الرياض – واس
عدّ وزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز المواطن السعودي مثالاً يقتدى به في ولائه لوطنه وعلم بلاده، مؤكداً أن المواطن لا يحتاج للتجنيد الإجباري خدمةً للعلم لإثبات ذلك.
وأوضح استمرار وزارة الحرس الوطني في تنفيذ المهام المنوطة بها دون زيادة أو تقليص بعد رفع مستواها التنظيمي من رئاسة لوزارة، مفيداً أنهم في الحرس الوطني يسعون للوصول لأفضل المستويات على جميع الأصعدة .
وأبان في تصريح صحفي عقب اطلاعه على التصاميم النهائية الخاصة بمشروع نادي ضباط الحرس الوطني في قاعة الاستقبال بمقر الوزارة، أن المشروع يأتي ضمن منظومة لعددٍ من الأندية الاجتماعية والرياضية، سينفذ قريباً في الرياض ثم في جدة والدمام والمدينة المنورة وحائل والقصيم والأحساء والطائف، لتخدم المدن السكنية لمنسوبي الحرس الوطني.
وأفاد وزير الحرس الوطني أن المشروع يهدف إلى نشر وتنمية الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية والرياضية لدى أعضاء النادي من ضباط الحرس الوطني، وتوفير المناخ المناسب لتنمية العلاقات الاجتماعية بين الأعضاء وعائلاتهم، عبر المناشط والندوات والمحاضرات والاحتفالات التي سيحتضنها المشروع.
يذكر أن المشروع الذي قدم وكيل وزارة الحرس الوطني لشؤون المشاريع المشرف العام على المشروع الدكتور خالد الطياش شرحاً مفصلاً عنه لوزير الحرس الوطني، سيقام على مساحة 39.787م2، شاملة للمنشآت الرياضية والمطاعم والمحال التجارية، إضافة إلى قاعة مناسبات وقاعة محاضرات، وقسم نسائي على مساحة 7.782م2 روعي فيها وجود قاعة رياضية نسائية وصالون تجميل وصالة جمنزيوم.
وحضر المناسبة نائب وزير الحرس الوطني المساعد عبد المحسن بن عبد العزيز التويجري، ورئيس الجهاز العسكري الفريق محمد بن خالد الناهض وعدد من كبار المسؤولين بوزارة الحرس الوطني.

مكة: مُعنّفة تبوك تستنجد بشرطة العزيزية وتُهدِّد بالانتحار

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/10/863020

مكة المكرمة – هادي عيد
استنجدت معنّفة تبوك برجال الأمن في مركز شرطة العزيزية لحمايتها من تعذيب أخيها، بعد ما هربت من تبوك إلى مكة نتيجة بطش أخيها، واعتدائه عليها بالضرب، وسجنها في المنزل.
وتشير التفاصيل، التي حصلت عليها «الشرق»، إلى أن الفتاة يتيمة الأبوين، وفي العقد الثالث، وأتت من مدينة تبوك إلى مركز شرطة العزيزية، صباح أمس الأول، هاربة من أخيها، وعلى جسدها آثار ضرب وتعنيف، وقد تقدمت ببلاغ ضد أخيها، الذي عنّفها وضربها، وتم فتح محضر لأخذ أقوالها، كما أُرسلت إلى أحد المستشفيات للحصول على التقرير الطبي، الذي حدد سبعة أيام كمدة لشفائها.
وبعد حضور أخيها إلى مركز شرطة العزيزية، رفضت الفتاة الخروج معه، وهددت بالانتحار إن أجبروها على الخروج معه، فتم توقيف أخيها على ذمة التحقيق.
وأوضح الناطق الإعلامي باسم شرطة العاصمة المقدسة، المقدم عبدالمحسن الميمان، أن الفتاة تعرضت لعنف أسري من قِبل أخيها في تبوك، فأحيلت القضية إلى هئية التحقيق والادعاء العام للنظر فيها والتوجيه بما يلزم.

نشر الثقافة العدلية واجهة الوعي والتحضّر المجتمعي

الواسطة حرمتنا المُساواة في الحقوق..!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/10/article842605.html

بريدة، تحقيق - منصور الجفن
يُعد تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق ضرورة حتمية يفرضها الواقع، ويحث عليها الدين والأخلاق، وهي مظهر من السلوك المجتمعي المتطور.
وأدت محدودية انتشار "الثقافة العدلية" في المجتمع إلى ضياع الكثير من الحقوق، وبعثت على التذمر أحياناً لدى أفراد المجتمع، من خلال انتشار "المحسوبية" و"الواسطة"، التي أدت إلى عرقلة أهداف التنمية والتطوير وإبطاء عجلة الإصلاح، وهو ما يُحتم مراجعة معاييرنا وسياساتنا في هذا الباب، حيث يشكو الكثير من صعوبات كبرى في نيل الحقوق، وهذا أمر مؤسف ويحتاج إلى مراجعة ومكاشفة لمزيد من الرُقي والتقدم في الخدمات.

وكلما استطعنا تسهيل نيل الحقوق والإحساس بالأمان والعدالة والكرامة، كلما ظفرنا بمجتمع راق ومتحضر عميق الانتماء، وهنا لا بد من وضع الآليات والطرق التي تكفل التيسير على المواطنين وتُحقق أهدافهم، سواء من "أنظمة الكترونية" متقدمة، أو قيادة إدارية مبدعة، إضافةً إلى تفعيل إدارات المتابعة، ومراقبة إجراءات العمل، كما أنه من المُهم نشر مبدأ العدل والمساواة من قبل القيادات في كل الجهات الحكومية والوزارات.

فترة طويلة

وقالت "سامية" -جامعية مُتخرجة-: إنها حاصلة على شهادة "بكالوريوس" عام 1424- 1425ه قسم جغرافيا بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف، إلاّ أنها حتى هذا اليوم لا تزال تنتظر التوظيف، مؤكدةً أن جميع محاولاتها باءت بالفشل، مبينةً أنه في كل عام وحينما يتم إعلان الخدمة المدنية للتوظيف فإنها تتقدم بطلب الوظيفة، لكنها لم توفق في الحصول عليها سواء بالقطاع التعليمي أو الإداري، مشيرةً إلى أن هناك زميلات لها من نفس الفرقة ونفس الدفعة تم توظيفهن، على الرغم من أنهن أقل منها مستوى تحصيلي. وأضافت: راجعت فرع وزارة الخدمة المدنية بالقصيم، وأبديت استغرابي واحتجاجي من تعيين زميلاتي اللاتي يُعتبرن أقل منّي مستوى، إلاّ أن فرع الوزارة أعطاها -حسب إفادتها- أعذاراً غير مقبولة، مطالبةً بفتح التحقيق والمحاسبة بشكل رسمي أمام هيئة مكافحة الفساد للنظر في موضوعها، مؤملةً ممن يهمه الأمر مساندة طلبها، ومتطلعة أن يأخذ كل ذي حق حقه.

مصالح خاصة

وأوضح "خالد بن عبدالعزيز اليحيا" -محام ومستشار قانوني- أن محدودية انتشار الثقافة العدلية في المجتمع تؤدي إلى ضياع الكثير من الحقوق ويكون مبعثاً على عدم الراحة والطمأنينة لدى أفراد المجتمع، مضيفاً أن القيم المتعلقة بالمحافظة على الحقوق الشخصية وحقوق الآخرين قد تكون غائبة عن بعض المسؤولين، وأيضاً عن بعض أفراد المجتمع، مبيناً أن المبادئ الشرعية والنصوص النظامية أكدت قيم العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، فالنظام الأساسي للحكم يؤكد أن جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، كما أن أنظمة ولوائح الخدمة المدنية قد أوضحت بجلاء أن الجدارة هي الأساس في الحصول على الوظيفة، مشيراً إلى أن انتشار المحسوبية والواسطة في الحصول على الوظيفة سواءً في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص يؤدي إلى عرقلة أهداف التنمية والتطوير وإبطاء عجلة الإصلاح. وأضاف أن الجميع يشترك في نشر هذا الداء، حيث تساهم القيم الاجتماعية، وكذلك المصالح الخاصة في الضغط على المسؤولين في مختلف القطاعات الإدارية في الدولة في سبيل تعيين من ليس كفؤًا للوظيفة وليس جديراً بها؛ لأنه "فلان بن فلان"، ويحرم منها من هو كفؤ لأنه مغيّب اجتماعياً.

رفع تظلم

وأكد "اليحيا" أن الثقافة العدلية وجه من أوجه التحضّر والتقدم والوعي، حيث تساهم في رفع درجة الحس بالمسؤولية القانونية والاجتماعية، مضيفاً أن المحكمة الإدارية في ديوان المظالم هي الجهة المناط بها النظر في الدعاوى المرفوعة من ذوي الشأن للتظلم من القرارات الإدارية المخالفة للأنظمة، أو التي شابها انحراف واضح في السلطة، مبيناً أن كل مواطن وجد نفسه أنه قد حُرم من حقه في الحصول على وظيفة هو الأجدر بها، أو ذهبت إلى غيره دون وجه حق، أن يتقدم إلى الجهة مصدرة القرار بتظلم كتابي خلال (60) يوماً من تاريخ صدور القرار، وذلك بالاستناد إلى نظام الإجراءات أمام ديوان المظالم، فإذا لم تستجب هذه الإدارة ولم تنظر في التظلم، فإن له الحق بعد مضي هذه المدة بالتقدم بدعوى إلى المحكمة الإدارية التي يقع في نطاقها الجهة الإدارية المدعى عليها، مشفوعةً بكل ما لديه من أدلة ومستندات، حتى تنظر المحكمة وتصدر حكمها، لافتاً إلى أن للمدعي الحق في طلب الاستئناف أمام المحكمة الإدارية العليا خلال شهر من تاريخ صدور الحكم، وذلك إذا لم يكن مقتنعاً بالحكم.

مدة التقاضي

وذكر "اليحيا" أن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية تعد مفخرة قضائية، حيث يتمتع قضاتها بمهنية عالية وتصدر الأحكام مسبوقة بالأسباب المؤدية إلى الحكم، مضيفاً أن المتقاضين يتذمرون من طول مدد التقاضي التي قد تصل إلى سنوات عدة، عاتباً على بعض الجهات الرقابية داخل الأجهزة الحكومية والجهات الرقابية المستقلة والمناط بها مراقبة تطبيق الأنظمة ومتابعتها؛ لأنها لو أدت دورها في هذا المجال فإنها ستحد من التظلمات والقضايا المرفوعة على الجهات الحكومية، مشيراً إلى أن هناك هيئات حكومية مناط بها مراقبة الفساد كهيئة مكافحة الفساد، يجب إشعارها بمثل تلك الحالات لتؤدي دورها في التحقيق.

عدالة وتوازن

وقال "سلطان بن عبدالرحمن العثيم" -محاضر في التنمية البشرية والتطوير الإداري-: كلما استطعنا أن نسهّل للناس نيل الحقوق والإحساس بالأمان والعدالة والكرامة، كلما ظفرنا بمجتمع راقٍ ومتحضّر وعميق الانتماء، وشديد السعادة والرضا، مضيفاً أنه إذا أخذنا الأمر من منطلق التشريع وجدنا منهج الله وشريعة الإسلام التي توجه لذلك وتؤكد عليه عبر

منظومة كاملة من التشريعات والنصوص، وعندما نرى الكثير من دول العالم المتقدمة نجدها تضع معايير لخدمة الناس ومقاييس للجودة في هذا المجال الهام والحساس، وهي مقاييس الرضا والقبول، ومنها العدالة والتوازن في توزيع الخدمات، وكذلك سهولة نيل الناس لحقوقهم المُسلّم بها؛ مثل الصحة والتعليم والسكن والعمل والتقاضي، وكذلك الحماية الأمنية والحياة الكريمة والمشاركة الفاعلية في بناء الوطن، لافتاً إلى أن كل ما سبق حقوق مسلّم بها لجميع سكان العالم على السواء بدون اختلاف أو تمييز.

مراجعة المعايير

وشدّد "العثيم" على أهمية مراجعة معاييرنا وسياساتنا في هذا الباب، حيث يشكو الكثير من الناس من صعوبات كبرى، وهذا أمر مؤسف ويحتاج إلى مراجعة ومكاشفة جريئة لمزيد من الرقي في تقديم الخدمات ونيل الحقوق، مضيفاً أن ذلك سينعكس إيجاباً على عطاء إنسان هذا الوطن وراحته وسكينة المجتمع وتفاعله مع من حوله، وسوف ينزع عنه مشاعر الإحباط أو السخط أو الحيرة التي ترافقه حين يشتكي من بعض العوائق هنا وهناك في نيل ما يستحق، وهي في الغالب أشياء تكون من الحقوق المسلّم بها سواء في المستشفيات أو الجامعات أو الدوائر القضائية أو بعض الأعمال التجارية، أو في إيجاد فرص العمل وتيسير سبل الاستثمار والتجارة، مؤكداً على أنه في حال التفتنا إليه سوف يحقق من المصالح الكبرى الشيء الكثير للفرد والمجتمع.

عمل جاد

وأوضح "العثيم" أن الإمكانات التي تتوفر لدينا لا تقدر بثمن، وهي ولله الحمد كبيرة ونوعية ولم يبق إلاّ العمل الجاد على تيسير سبل الحياة والعمل، مع وضع الآليات والطرق التي تكفل هذا التيسير من أنظمة الكترونية متقدمة، وقيادة إدارية مبدعة، وكذلك ثقافة إنتاجية مميزة، ورقابة صارمة وشفافة تقدر قيمة الإنسان، وتعمل من أجله وتراعي مصالحه ورغباته، بل وتسعى جاهدة لهذا الأمر البالغ الأهمية في ميادين العمل والتعليم والأداء الحكومي والخاص، مشيراً إلى أن قيمة الإنسان غالية وعلينا ألاّ نُحبطها، حيث يتحول أحياناً إلى طالب لحقوقه، ناهيك على حزنه على صعوبة المعاملات والإجراءات والوصول إلى مبتغاه المشروع، مُشدداً على أهمية تجاوز هذا المأزق الذي يمثل حيزاً كبيراً من حديث الشارع، وهاجس لدى قيادات التطوير والارتقاء في وطننا الغالي.

تفعيل ومتابعة

وقال "أحمد بن سليمان السعيد" -مشرف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بالقصيم-: إننا نسير اليوم وفق أنظمة وقوانين إدارية منظمة للعمل، الأصل في إقرارها ضمان تحقيق نسبة عدالة مرضية من الجميع، تكفل للمواطن والمواطنة المساواة في الحقوق حسب ما يملكونه من مؤهلات وخبرات، مضيفاً أن الحل في مثل هذه التجاوزات -التي تحدث عندما يغيب ضمير الأمانة والمسؤولية- تفعيل إدارات المتابعة، وكذلك مراقبة إجراءات العمل، مُشدداً على أهمية نشر وتأكيد مبدأ العدل والمساواة من قبل القيادات في كل الوزارات والدوائر الحكومية.

عقوبة رادعة

وأوضح "السعيد" أنه من المُهم إحداث أقسام لخدمات المستفيدين تكون ذات جودة مرتفعة ومرتبطة بالمسؤول مباشرة، لتَلقي أي تظلم أو شكوى، مع أخذ الأمر بحزم، والتأكد من أي تجاوز وسرعة حله، مضيفاً أننا لسنا في معزل عن الإعلام الذي أصبح مفتوحاً على مصراعيه يتلقى كل خبر دون أدنى درجات التثبيت، لذلك لا بد أن تكون إجراءاتنا واضحة، مع إيجاد عقوبة رادعة لكل تجاوز، أو على أقل تقدير تراجع، وإعادة الأمور إلى نصابها، مبيناً أننا أمام تحد كبير في المحافظة على أنظمتنا من أي تجاوز أو إخلال، ولعل السعي في تطبيق أنظمة الجودة الشاملة والإجراءات الإلكترونية أو ما يسمى ب"الحكومة الإلكترونية" وإنهاء أغلب المعاملات الورقية وطول الإجراءات، سيحد من تلك التجاوزات، بل ويوضح لنا مكن الخطأ ومرتكبه.

نشر القيم

وأكد "السعيد" أن هناك المسؤول الأمين الذي يقدر ما أوكل إليه بأمانة، وهناك مسؤول جعل من القيم شأناً ثانوياً وهم قلة، مضيفاً أن مع هذا الاختلاف يتحتم علينا أن ننشر هذه القيم الفاضلة، وننميها ونحفز ونشجع جميع الموظفين على ممارستها، وليكن المسؤول وصاحب القرار في اي إدارة هو صاحب المبادرة والقدوة الحسنة، مشيراً إلى أن أي مسؤول لا يتذكر أنه جزء من بناء هذا الوطن والمحافظة على عدله وحقوق مواطنيه، سيجني المجتمع سلبياته وسنتأخر كثيراً في الرقي والتقدم، مُشدداً على أننا بحاجة لترجمة أخلاقنا واقعاً نلمسه وحقيقة نشاهدها في التعامل والعدل والمساواة.

يفيد في الاستعلام عن الحالة الاجتماعية والنفسية والسجل القضائي

تحرك حكومي نحو إقرار مشروع "بينة" للمقبلين على الزواج

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/10/article842488.html

الرياض - محمد الحيدر

نظمت جمعية " مودّة " الخيرية للحد من الطلاق وآثاره الورشة الاولى لمشروع وزارة العدل (بينة) والذي يهدف إلى تمكين المقبلين على الزواج من الاستعلام عن الحالة الاجتماعية والحالة الصحية النفسية والسجل القضائي للطرف الآخر).

وقد بدأت الورشة بكلمة افتتاحية لصاحب السمو الملكي الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة جمعية " مودّة " أكدت فيها على نهج مودّة نحو التكامل مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة والمؤسسات الأهلية والمدنية بمختلف أنواعها، للمشاركة في التصدي لمشكلة الطلاق وكل ما من شأنه تهديد وزعزعة استقرار وأمن الأسرة السعودية والمجتمع السعودي. واشارت سموها إلى أن هذه الورشة جاءت استجابة لرغبة وزير العدل في تولي مودّة إعداد دراسة تنظيمية لمقترحها الوارد في دراسة "مشروع الاجراءات المنظمة للطلاق وما يترتب عليه للزوجة والابناء" بتزويد مأذوني الأنكحة بالحالة الاجتماعية والسجل القضائي للمقبلين على الزواج. بعد ذلك وجه الشيخ محمد البابطين مدير الإدارة العامة لمأذوني الأنكحة بوزارة العدل شكره للجمعية على مشاركتها مع وزارة العدل في إعداد هذا المشروع الذي سيشكل أحد الدعائم الرئيسية في الحفاظ على المجتمع السعودي، وأضاف (بأننا نتطلع من خلال هذا المشروع إلى إيجاد سجل اسري للخاطبين بحيث يبنى الزواج على رؤية متكاملة حول الجوانب الأخلاقية والسلوكية لأطراف عقد النكاح).

وفيا يتعلق بتوثيق وقائع الزواج والطلاق لدى الأحوال المدنية أشار ناصر الحنايا – المستشار بمكتب سمو وزير الداخلية إلى ما نص عليه نظام الأحوال المدنية في المادة 11 من سرية ما تحتويه السجلات المدنية من بيانات، وكذلك المادة 23 التي تجيز للسلطات العامة أو لكل "ذي مصلحة ثابتة" طلب صورة من أي قيد مدني أو وثيقة. كما أكد الأطباء النفسيون المشاركون على إمكانية الكشف عن الأمراض الذهانية لدى المقبلين على الزواج، وإمكانية الكشف عن الإدمان من خلال إجراء اختبارات الفحص التي تفصح نتائجها عن وجود مؤشرات تدل على الإدمان، أو من خلال فحص خصلة الشعر التي من الممكن أن تبين وجود عشرة أنواع مختلفة من المخدرات لمدة تسعين يوماً سابقة.

وقد أدار الورشة المحامي الدكتور ماجد الفهد، وناقشت عددا من الموضوعات كان أهمها تحديد المعلومات التي يؤثر غيابها أو اخفاؤها قبل الزواج على استمراريته، والجهة المختصة بتنفيذ المشروع، والجهات المشاركة والآليات المقترحة لتنفيذه.

رفع تقارير دورية إلى اللجنة الدائمة في الديوان الملكي .. مجلس الوزراء:

التأكيد على الجهات الحكومية بوضع آليات لإنجاز المشاريع في مواعيدها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ 11 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130611/Con20130611609722.htm

واس (جدة)

بناء على توجيه خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء أيده الله بتقصي الأسباب التي تعوق تنفيذ بعض المشروعات التنموية وبحث الحلول الممكنة لها، وبعد الاطلاع على ما أوصت به اللجنة العامة لمجلس الوزراء في هذا الصدد، وافق مجلس الوزراء في جلسته أمس برئاسة نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على الترتيبات الخاصة بمعالجة تأخر أو تعثر مشروعات الجهات الحكومية التنموية والخدمية، بالصيغة المرفقة بالقرار.

وأكد المجلس على قيام الجهات الحكومية بالإسراع في وضع الآليات اللازمة التي تمكنها من الارتقاء بإدارة مشروعاتها بما يضمن إنجازها وفق البرامج الزمنية المحددة لها، على أن ترفع تقارير دورية (كل ستة أشهر) إلى اللجنة الدائمة المشكلة في الديوان الملكي لمتابعة ومراجعة تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية، تتضمن بياناً بالمشروعات المعتمدة وإيضاح ما أنجز منها وما هو تحت التنفيذ وما لم ينفذ بعد، وما واجهها من عوائق والمقترحات المناسبة لمعالجتها، وعلى اللجنة الدائمة آنفة الذكر متابعة تنفيذ الترتيبات المشار إليها ، وتقويم مدى إسهامها في معالجة عوائق تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية ، واقتراح ما قد تراه في هذا الشأن.

كما وجه مجلس الوزراء كل جهة معنية بالترتيبات المشار إليها بأن تضع جدولاً زمنياً محدداً لتنفيذ المشروعات الخاصة بها ، بداية ونهاية.

مستجدات الأحداث

وكان مجلس الوزراء قد اطلع في مستهل الجلسة التي عقدها بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر السلام بجدة، على تقرير عن مستجدات الأحداث على الساحة الدولية، وما يجري من اتصالات ولقاءات ومشاورات وجهود عربية ودولية بشأن عدد من القضايا والأزمات وتداعياتها على أمن واستقرار المنطقة.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس تطرق في هذا الشأن إلى ما آلت إليه الأحداث في سوريا من تداعيات خطيرة وتصعيد لأعمال العنف واستخدام الآلة العسكرية لقصف المدن السورية وقتل المدنيين الأبرياء وتهجيرهم، إضافة إلى ما طالته الأزمة من تدمير للبنى التحتية واستنزاف لمقدرات الشعب السوري ، واستنكر المجلس التدخل السافر لحزب الله اللبناني في الأزمة السورية.

وأعرب المجلس عن تقدير المملكة العربية السعودية لمختلف الجهود العربية والدولية لإنهاء هذه الأزمة، مشدداً في هذا السياق على ما ورد في البيان الصادر عن أعمال الاجتماع غير العادي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية من إدانات لاستمرار أعمال العنف والقتل والجرائم التي ترتكب بحق أبناء الشعب السوري، والتدخل الأجنبي الذي جعل من الأراضي السورية ساحة للعنف والاقتتال، وما أكد عليه الاجتماع من ضرورة الحفاظ على السلامة

الإقليمية والنسيج الاجتماعي لسوريا وهيكل الدولة والمؤسسات الوطنية، وتشكيل حكومة انتقالية لفترة زمنية محددة متفق عليها تمهيداً لضمان الانتقال السلمي للسلطة.
ودعا المجلس إلى التجاوب مع النداءات الدولية التي تناشد بتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين داخل الأراضي السورية والنازحين والمهجرين، محذراً من تردي الأوضاع في سوريا، ومطالباً المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الإنسانية والعمل على إيصال المساعدات الغذائية والطبية لجميع المتضررين والمنكوبين.
وبين الدكتور خوجة أن مجلس الوزراء أعرب عن اهتمام المملكة وقلقها تجاه الأحداث الدامية التي شهدتها مدينة طرابلس اللبنانية، مجدداً مناشدة المملكة جميع الأطراف المعنية التصرف بحكمة وعدم الانسياق وراء الدعوات التي لا تريد الخير للبنان وشعبه.
وعبر المجلس عن تهنئته للأشقاء في الجمهورية اليمنية لنجاح المرحلة الأولى من مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتدشين المرحلة الثانية ، التي تعد بشائر خير في طريق خروج اليمن من الأزمة والظروف الصعبة ونجاح متطلبات المرحلة الانتقالية في ضوء محددات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة لتحقيق خروج آمن من الظروف الصعبة والأزمة التي ألمت باليمن منذ مطلع العام 2011م. وأكد المجلس أن أمن واستقرار ووحدة اليمن أمر يهم المملكة العربية السعودية بشكل خاص والمنطقة بشكل عام.
القنوات الفضائية السعودية
وأفاد الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة ، أن المجلس تطرق إثر ذلك إلى جملة من الموضوعات في الشأن المحلي، وواصل مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الثقافة والإعلام ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على قيام الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع باتخاذ ما يلزم لإنشاء منصة لإرسال القنوات الفضائية - التي يملكها سعوديون - من المملكة ، مع مراعاة عدد من الأمور من بينها ما يلي:
- التنسيق مع المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات) ومن تراه الهيئة مناسباً في هذا الشأن ، والتنسيق أيضاً مع الجهات المختصة.
- الالتزام بما تقضي به الأحكام المنصوص عليها في نظام المطبوعات والنشر ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 32) وتاريخ 1421/9/3هـ، وتعديلاته ولائحته التنفيذية ، إلى حين صدور نظام الإعلام المرئي والمسموع والعمل بموجبه.
- التقيد بالضوابط واللوائح الصادرة بناءً على تنظيم الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع ، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (332) وتاريخ 1433/10/16هـ.
الاتصالات عبر الأقمار الصناعية
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (3/3) وتاريخ 1434/4/21هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (ج) من المادة (12) من اتفاقية المنظمة الدولية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية المعدلة ، الموافق عليها بالمرسوم الملكي رقم (م/ 17) وتاريخ 1423/4/14هـ ، لتكون بالنص الوارد في القرار.
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
حساب الصوامع والكهرباء
وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق للعام المالي (1433/1432هـ).
كما وافق المجلس على اعتماد الحساب الختامي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي (1433/1432هـ).
تقارير سنوية
إضافة إلى ما سبق ، ناقش مجلس الوزراء عدداً من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله ، ومن بينها تقارير سنوية للمؤسسة العامة للتقاعد ، وهيئة الري والصرف بالأحساء عن أعوام مالية سابقة ، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ، ووجه حيالها بما رآه.

طالب المعنيين باللحاق بمهلة العمالة.. مدير زكاة جدة لـ عكاظ:

لا تصحيح لملاك الرخص والسجلات إلا بدفع المستحقات الزكوية والضريبية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ 11 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130611/Con20130611609762.htm

عبدالرحمن المصباحي (جدة)

دعا مدير فرع مصلحة الزكاة والدخل في جدة أحمد عبيد الطائفي المراجعين الراغبين في تصحيح أوضاعهم خلال فترة تصحيح الأوضاع البالغة ثلاثة أشهر ممن يمتلكون سجلات أو رخصا تجارية، مراجعة المصلحة قبل التوجه إلى وزارة العمل، أو الجوازات، والتأمينات إضافة إلى البلديات.

وقال لـ «عكاظ» إن تلك الجهات ستطالب المراجعين بضرورة تقديم شهادات دفع الزكاة أو الضرائب ليتم خدمتهم.

وحول فترة مهلة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة لنظامي الإقامة والعمل، بين الطائفي أن نسبة العمل في المصلحة زادت بنسبة 500 في المئة عن المدة السابقة، ففي السابق كان عدد المراجعين للمصلحة لليوم الواحد قرابة 400 مراجع، ومع بدء مهلة التصحيح ازدادت الأعداد إلى 2000 مراجع في اليوم الواحد لتسديد المستحقات المالية عليهم حتى يتمكنوا من تصحيح أوضاعهم.

وبين الطائفي أن وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف، ومدير عام مصلحة الزكاة إبراهيم المفلح وجها بتسريع إجراءات المراجعين، وعدم تعطيل مصالحهم ، ما ساهم في جعل موظفي المصلحة يعملون من السابعة صباحا حتى المغرب لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المراجعين.

وعن أبرز المشاكل التي تعانيها المصلحة، بين أن البعض استخرج سجلات تجارية منذ سنوات طوال، وتركها دون مراجعتها، وبعد قرار التصحيح أتى ملاك هذه المؤسسات مدعين عدم تشغيل مؤسساتهم، وأن استخراج السجلات كان رغبة منهم في دخول المجال التجاري على استحياء، والبعض الآخر قد يفتتحها لاستقدام العمالة ويتركها، وأن البعض عليه مطالبات منذ 25 عاما، مبينا أن المهلة أجبرت الراغبين في تصحيح أوضاعهم على علاج الوضع، ما ساهم في معرفة أصحاب السجلات «الوهمية»، مع إلزامهم بعلاج أوضاعهم.

وعن استعدادات المصلحة لاستقبال المصححين لأوضاعهم، بين أن المصلحة خصصت العديد من الموظفين لاستقبال المراجعين والمختصين بتسهيل إجراءاتهم، وتخليص أوراقهم، مع تنظيم آلية عملية تنظيم الانتظار، إضافة إلى فصل الإجراءات في المكتب النسوي في جميع المعاملات بدءا من التسجيل وحتى استلام الشهادة، إضافة إلى تمديد فترات العمل.

عكاظ تزور منزل أسرة فقيد قرية ملقوطة

القبض على قاتل الطفل عبدالمحسن

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ 11 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130611/Con20130611610025.htm

افتخار باحفين، عكاظ (جازان)

أكد مصدر أمني في شرطة منطقة جازان القبض على قاتل الطفل عبدالمحسن حمود ضيف الله (9 أعوام) الذي وجدت جثته في غرفة مهجورة بقريته ملقوطة التابعة لوادي جازان بالريان.

وقال المصدر لـ«عكاظ»: تم أمس توقيف أربعة متهمين اشتبه بضلوعهم في القضية، وبعد التحقيق معهم اعترف أحدهم بقتله للطفل عبدالمحسن ورميه بمبنى مهجور، مفيدا أن «التحقيقات ما زالت مستمرة لمعرفة ملابسات القضية وتفاصيلها».

من جهته، أكد حمود ضيف الله والد الطفل عبدالمحسن انه اشتبه في أربعة شبان من القرية ذاتها «أبلغت الشرطة بذلك وبعد التحقيق معهم اعترف احدهم بقتله عبدالمحسن ورميه في غرفة مهجورة»، مثمنا الجهود الحثيثة التي بذلتها شرطة جازان والتي أسفرت عن سرعة العثور على طفله وكذلك الجاني، مؤكدا «أنا مؤمن بقضاء الله وقدره، وأطلب فقط سرعة إنهاء مجريات التحقيق في القضية وتقديم الجاني للمحاكمة».

وكانت شرطة مركز الريان عثرت في قرية ملقوطة مساء أمس الأول على جثة الطفل عبدالمحسن الذي افتقدته أسرته إثر تأخره في العودة للمنزل مساء السبت الماضي.

وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة جازان العقيد عوض القحطاني أن الشرطة عثرت على الطفل بعد عملية بحث تابعها مدير شرطة المنطقة اللواء عبدالله المشيخي شخصيا، حيث انتقل إلى الموقع بحضور الأدلة الجنائية والطبيب الشرعي.

من جهتها، زارت «عكاظ» أمس منزل الطفل والغرفة التي كان يذاكر فيها دروسه، ووجدت حقيبته المدرسية وبها رسوم خطها بيده ولعبته الإلكترونية ودراجته الهوائية وطيور الحمام التي كان يطعمها في قفص بشكل يومي.

وروى والده حمود ضيف الله قصة فقدان ابنه حتى العثور عليه ميتا، وقال «خرج عبدالمحسن في الثانية عشرة من مساء يوم السبت الماضي، وافتقدته والدته عند الساعة الواحدة ليلا، وعندما لم تعثر عليه أيقظتني فبحثنا عنه طويلا، ولما لم نعثر عليه حتى الثانية والنصف صباحا، تقدمت ببلاغ لشرطة الريان»، مضيفا أن الشرطة عثرت على ابنه جثة هامدة على سطح غرفة مهجورة خارج القرية وأنه لا يعلم كيف وصل إليها.

خبراء وأكاديميون: الفساد يفقد المملكة نحو55 مليار ريال سنوياً

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/11/863903

الرياض – خالد الصالح
طالبوا بإنشاء محاكم خاصة وجمعيات خيرية ومراكز استشارية وعلاج نفسي للحد من الفساد.
خالد بن عبدالله لـ الشرق: مُساءلة «التربية» عن اختلاس مالها ليس من مهام الشورى.
إنشاء عيادات استشارية في كل القطاعات لحماية موظفيها من الفساد.
الراشد: لا بد من محكمة خاصة بالنظر في قضايا الفساد.
الحريري: فساد المسؤولين أساسه مرض نفسي.
الدخيل: البيئة السعودية سهّلت الفساد في المجتمع.
البوعينين: مشاريعنا الأعلى تكلفة والأطول زمناً والأدنى جودة في المنطقة.
الموظف الفاسد لديه مشكلات وانحرافات سلوكية منذ الصغر.
قال رئيس لجنة الشؤون التعليمية في مجلس الشورى الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود، إن اللجنة ليس من مهامها مناقشة أي فساد قد يحدث في وزارة التربية والتعليم، مؤكداً في حديثه لـ «الشرق» أن مُساءلة وزارة التربية عن اختلاس مالها أو كل ما يحدث داخلها من تجاوزات ليس من شأن اللجنة، بل من شأن الوزارة نفسها، لافتاً إلى أن المجلس يناقش المواضيع التي تطرح عليه للتصويت.
في حين قدم عدد من الخبراء والأكاديميين حلولاً فاعلة لتقليل نسبة الفساد التي تورطت بها مؤسسات وجهات حكومية عقب كشف «الشرق» لاختلاسات تقدر بأكثر من 150 مليون ريال في إدارة التربية والتعليم بالرياض، تورط فيها مسؤولون نافذون، وقدر الخبراء الفساد في المملكة بأكثر من 55 ملياراً سنوياً وفقاً للبحوث والدراسات العالمية التي حددت نسبة الفساد في جميع دول العالم بما لا يقل عن 5 %.
مطالبين بإنشاء محاكم خاصة للنظر في قضايا الفساد وإنشاء جمعيات خيرية ومراكز استشارية لمحاربته في كل وزارات الدولة وعلاج موظفيها من المشكلات النفسية التي تحرضهم على الفساد.
ثقافة المجتمع
وقال أستاذ الخدمة الاجتماعية المساعد في جامعة الملك سعود، الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الدخيل «إن قضيتي الفساد الإداري والمالي ترتبطان بثقافة المجتمع وأخلاقيات الأسر منذ التنشئة، التي ينبغي أن يسودها ثقافة القانون التي تمنع ارتكاب الأخطاء الجسيمة في حق المجتمع، وفساد أي موظف أو مسؤول يندرج ضمن الانحراف السلوكي الذي يجب أن يعاقب عليه القانون بشكل حازم، وفي حال تجنب المجتمع الإفصاح عن هذه الأخطاء وكشفها، يصبح فاسداً بشكل عام».
علاج الفاسد
وعن سبل علاج الموظفين الفاسدين، قال الدخيل «من الصعب علاج الفاسد، خصوصاً بعد تنشئته الخاطئة وترعرعه في بيئة هيأت له الفساد منذ الصغر، حيث إن علاجه الوحيد العقاب لكي يتعظ غيره».
وأشار الدخيل إلى أن قطع إشارة المرور أو السرعة المفرطة أو أي سلوك من هذه السلوكيات الخاطئة تعد بداية الفساد والتعدي على القانون، مبيناً أنه في حال غياب الأنظمة وتطبيق القوانين تصبح الجهات شريكة بالفساد.
حلول اجتماعية

ودعا الدخيل لحماية المجتمع من الفساد أو تخفيفه، لإنشاء عيادات استشارية واجتماعية في كل القطاعات سواء حكومية أو خاصة للتعامل مع الموظفين في كل مشكلاتهم العملية والأسرية التي قد تؤثر على سير عمله وتجاوزه عليه، مؤكداً أن كل الدول المتقدمة تعمل على هذا النظام الذي ساعد على تحسين الإنتاجية وضبطت سلوكيات الموظف.
وشدد الدخيل على ضرورة توقيع جميع موظفي الدولة لميثاق أخلاقي، من ضمن بنودها قضايا السرقة والاختلاسات والوساطة، ليتجنب التعدي بأي شكل من الأشكال على الجهة التي يعمل بها.

محكمة خاصة

وقلل المحامي والمستشار القانوني أحمد الراشد من دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» في تقليص حجم الفساد في المملكة، مشيراً إلى أن دورها لم يفعّل حتى الآن منذ أكثر من سنتين على إنشائها، خصوصاً مع شُح عدد الموظفين فيها، مؤكداً أن الهيئة تخاطب أعلى سلطة في وزارات الدولة، وهو الوزير الذي قد يكتم التساؤلات والاستفسارات ويحفظها دون أن يجيب عنها، مشدداً على ضرورة استجواب الوزير ومساءلته.

ضعف الرقابة

وعلق الراشد على «إقصاء موظف كشف اختلاس أكثر من 150 مليوناً في إدارة تعليم الرياض»، قائلاً: «تبين للجميع مدى التسيب في وزارة التربية والتعليم وضعف الرقابة على مالها، ويجب على جميع من وقع على العقود المزدوجة أن يحاسب ويُساءل، حيث إنه مشارك في الجريمة، مطالباً بالتحقيق مع مدير تعليم الرياض كونه الأساس في الإدارة، مؤكداً أن هناك مفسدين يتسترون على التجاوزات والاختلاسات، ويجب أن تتدخل هيئة مكافحة الفساد، وأن يكون لها دور فاعل في هذا الأمر.
وطالب الراشد بإنشاء محكمة مختصة للنظر بدعاوي الفساد المالي، حيث إن أي مواطن يبلغ عن أوجه فساد لا يجد حالياً أي أريحية في تقديم بلاغه، خصوصاً بعد توقيعه على تعهد بأن دعواه صحيحة ولا يشوبها شائبة، مضيفاً: هذا يعد تخويفاً للمواطنين، إضافة إلى أن القضاء يطلب من أي مواطن ثبوتات على اتهاماته، التي قد لا تتوافر لديه.

مرض نفسي

بدوره، اعتبر أستاذ علم النفس الإكلينيكي الدكتور عبدالله الحريري أن فساد الموظف أمر يعود لمرض نفسي ولد معه منذ الصغر، حيث لم يتبن البيت ولا المدرسة تربيته وحثه على مكارم الأخلاق منذ طفولته، مشدداً على أن الوالدين لهما الدور الأكبر في تعزيز مشكلة فساد ابنهما الموظف عبر مصطلحات دارجة كمصطلح: «خليك ذيب» و»تغدا عليهم قبل لا يتعشون عليك».

تصحيح المفاهيم

وبيّن الحريري أن تصحيح هذه المفاهيم الخاطئة أمر ضروري عبر تكثيف برامج التوعية للمسؤولين وربطها بالقيم الدينية والحضارية والاجتماعية، إضافة إلى عدم تجاهل وسيلة العقاب للحد من تفشي ظاهرة الفساد.
وخرج الحريري بفكرة إنشاء جمعية مجتمع مدني للحد من الفساد مثل ما هو معمول به في كل الدول بالعالم، التي لديها ثلاثة قطاعات: حكومي وأهلي والخيري، في حين أن المملكة تفتقد إلى الآن لجمعية خيرية تقوم بتعزيز قيم النزاهة وتبني متطوعين للعمل فيها لأن تقوم بعمل كبير لم تقم به هيئة مكافحة الفساد الحكومية.

عملية متوالية

ولفت الحريري إلى أن انتشار الفساد بالمملكة أتى عبر عملية متوالية بتخريج دفعات من المفسدين من الأسر التي تفتقد لقيم النزاهة، قائلاً: «قد ترى نماذج لأوجه مختلفة من الفساد في أسرة واحدة، فالأب يختلس من عمله، والأخ يتوسط لأخيه، والأخت تنجّح طالبة لديها لأنها على قرابة بها».

أسدٌ بلا أنياب

وانتقد المحلل والخبير الاقتصادي فضل البوعينين هيئة مكافحة الفساد واصفاً إياها بالأسد دون أنياب، بحكم ضعف دورها أمام الوزارات والجهات الحكومية التي تتمتع بموظفين فاسدين بالدرجة الأولى، جازماً بأن الهيئة لن تستطيع أن تقوم بدورها وواجبها، بسبب فقدانها للسلطة الكافية للبحث والتحقيق بالفساد – على حد تعبيره – مشدداً على أن الهيئة لديها فساد علني من خلال المشاريع الحكومية صاحبة أعلى تكاليف في منطقة الخليج، والأطول زمناً في التنفيذ والأدنى جودة في المخرجات.

سرطان الفساد

وشبه البوعينين أثر الفساد على اقتصاد أي مجتمع بـ»السرطان في جسم الإنسان»، وقال «إذا عولج في بدايته جسد الجسد وأصبح أكثر قوة ومتانة، وفيما لو ترك استشرى في جميع الأطراف، فعندها تكون المعالجة أمراً صعباً وأشبه بالمستحيل».

مبيناً أن أغلب الدول تنشئ أجهزة خاصة لمكافحة الفساد بشتى أنواعه، بعيدة كل البعد ولا ترتبط بالحكومة، وتكون أرفع من أي جهة أخرى لكون لديها استقلالية تامة، وسلطة قوية على جميع مستويات الوزارات والمسؤولين.

خسارة 55 مليار ريال

وأضاف البوعينين «كلما كان هذا جهاز مكافحة الفساد قوياً ومكيناً كان ذلك من مصلحة الاقتصاد الذي يفقد وفق النسبة الدولية لحجم الفساد المقدرة بـ 5% لدى الدول من ناتجها القومي بأسباب الفساد بشتى أنواعه، حيث تعتبر خسارة كبيرة، خصوصاً عند فقدان أكثر من تريليون ريال من دول العالم سنوياً. فيما يخسر العالم العربي وفق هذه النسبة 350 مليار دولار، والمملكة بدورها تخسر سنوياً بما يقارب 55 مليار ريال من الفساد الذي حل بها».

وأشار البوعينين إلى أن نسبة الفساد العالمية قد تقل عن نسبة الـ 5 % ليس بسبب نزاهة مواطنيها، بل بسبب قوة سلطة هيئة مكافحة الفساد في تلك الدول.

ميزانيات ضخمة

وأشار البوعينين إلى وجود ميزانيات ضخمة تنفق على الجهات الحكومية كل عام، ممتعضاً من إنفاق تلك الجهات لمخصصاتها بإهدار عالٍ، وقال «في المقابل عند النظر للواقع والبحث عن مخرجات هذا الإنفاق على أرض الواقع لا ترى شيئاً حقيقياً ولا تصل لمستوى الإنفاق الكبير الذي هو كفيل ببناء دول وليس تحسين مستوى ومظهر مدن داخل الدولة.

وأضاف البوعينين «مَنْ لا يستطيع تدبير أوجه الصرف للمال العام، فعليه ألا يتصدر رأس الهرم في إدارته أو وزارته، فهو حتى إن لم يسرق أو يختلس فإنه سيعتبر فاسداً بالمعنى الصحيح، فالفساد لا يتعلق بالسرقة المباشرة فحسب»، مشيراً إلى التأثير السلبي على أداء الأسواق المالية بظهور الأزمات والانهيارات عليه.

تجاوب الوزارات

واتفق الخبير والمحلل الاقتصادي محمد القحطاني مع البوعينين في إجمالي المبالغ المسلوبة من المملكة بسبب الفساد سنوياً، لكنه اعتبر في الوقت نفسه أن النسبة متفاوتة من دولة لدولة أخرى، فقد يبدأ الفساد لدى دول من 0.5% ويصل إلى 60%. واصفاً رئيس «نزاهة» بـ«الرجل المحبط» من عدم تجاوب الوزارات معه.

25٪ من المصابين بالإيدز سعوديون

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م

http://www.alsharq.net.sa/2013/06/11/864219

جدة – تهاني البقمي

كشف مدير الشؤون الصحية ورئيس لجنة أصدقاء المرضى في محافظة جدة الدكتور سامي باداود، أن نسبة السعوديين المصابين بالإيدز تقدر بنحو 25 %، فيما تقدر نسبة غير السعوديين المصابين بالمرض بـ 75%، موضحاً عدم وجود أي زيادة في أعداد المصابين السعوديين. جاء ذلك خلال افتتاحه الأمسية التوعوية للوقاية من الأمراض المعدية بين الشباب اليافعين، التي نظمتها لجنة التثقيف الصحي بالغرفة التجارية بالتعاون مع صحة جدة، على هامش فعاليات مهرجان جدة أمس، التي استمرت مدة يومين. من جانبها، أوضحت رئيسة لجنة التثقيف الصحي بالغرفة التجارية الدكتورة وفاء فقيه، أن التعاون المشترك فيما بين اللجنة وصحة جدة في هذا الجانب سيسهم حتماً في تحقيق كثير من النتائج الإيجابية العائدة على مجتمعنا بالنفع والفائدة، خصوصاً على شبابنا الذين هم ركيزة المستقبل، وبالتالي سيسهم هذا التعاون في تقليل مخاطر هذه الأمراض ونسب الإصابة بها.

"القوامة" لا تعني الضرب والاحتقار والإكراه و"العضل"

"أشباه الرجال" تعسّفوا في ولاية المرأة..!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/11/article842739.html

الرياض، تحقيق - غزيل العتيبي

يُعد تسلط بعض أولياء أمور النساء أحد أهم الإشكالات التي تعاني منها المرأة في مجتمعنا، وهو ما يُمثل أقسى أنواع الظلم، وله آثار سلبية على نفسية المرأة، رغم وصية الرسول صلى الله عليه وسلّم بالنساء، بقوله: "استوصوا بالنساء خيراً"، إلاّ أن المُلاحظ وجود تعنت من بعض أولياء الأمور ضد بناتهم أو أخواتهم أو زوجاتهم من دون وجه حق، وهو ما قد يؤدي إلى إحباطهن وتحطيمهن نفسياً، وضياع حقوقهن مادياً.

وتُعاني بعض النساء من "تعسّف" و"تسلّط" الأب أو الأخ، متمثلاً في رفض زواجها أو حصولها على الوظيفة أو حتى ابتعاثها، أو من المُمكن الموافقة على أي أمر مُتعلق بها بشرط أن يكون "راتبها" هو الضحية، من خلال تنازلها عنه لتحصل على ما تُريد، وهنا لا بد من التشديد على ولي الأمر سواء أكان "أباً" أو "أخاً" بأن لا يتجاوز "حدود الحق" بإحداث الضرر بالمرأة، حيث أقرت الأنظمة العدلية أنه إذا كان ولي الأمر متعسفاً، فإنه يحق للقاضي رفع "ولاية الأمر" فيما يخص النكاح أو المال أو الحضانة أو جميعها.

لم أتزوج

وقالت "فاطمة صالح" -معلمة مرحلة ابتدائية-: إن والدها تسلّط عليها كثيراً، ورفض كل خاطب لها؛ بحجة أنهم غير مناسبين، حتى أصبحت في الخامسة والأربعين من العمر، ولم يعد أحد يرغب بالزواج منها، مضيفةً أنه بعد أن توفي -منذ ثلاث سنوات- واصل أخوها مسيرته في تسلطه، كل ذلك من أجل الراتب، مبينةً أنها كانت بالنسبة لهم مثل "ماكينة صرافة" ومن الصعب الاستغناء عنها، مشيرةً إلى أنها كانت تتمنى لو تزوجت وأنجبت الأطفال كباقي زميلاتها.

رفض التعليم

وأوضحت "شروق منصور" أن والدها رفض بشكل قاطع أن تتعلم، فهي الفتاة الوحيدة بين خمسة أولاد، مضيفةً أنه بعد أن بلغت (18) عاماً زوّجها لأحد الأقارب، الذي دعمها بقوة، حيث التحقت بمحو الأمية مع الكبيرات، وقد أصبحت بفضل الله من المتفوقات، وحالياً أنهت دراستها الجامعية وتنتظر الوظيفة، لافتةً إلى أنه لا بد من حل لوقف ذلك التعنت.

معاملة سلبية

وذكرت "مشاعل فايز" -ربة منزل وأم لثلاثة أطفال- أنها عانت الكثير بسبب تسلط اخوتها بعد وفاة والدها، مضيفةً أن أباها من أصحاب العقار، لذلك من الطبيعي أن يكون لها جزء من الإرث، مبينةً أن إخوتها رفضوا تزويجها إلاّ في حالة التنازل عن نصيبها؛ لأنهم يرون أنه من الظلم ذهاب أموال والدها للغرباء، مشيرةً إلى أنها رفضت طلبهم في البداية، لكن مع مرور الوقت والمعاملة السلبية وافقت، حيث تعيش الآن حياة أسرية مستقرة.

صدمة نفسية

وقالت "سارة محمد": إنها حصلت على بعثة لإكمال دراستها خارج المملكة في أحد التخصصات الطبية الدقيقة، لكن والدها رفض البعثة بحجة انشغاله، كما أن اخوتها رفضوا ذهابها لوحدها، مبينةً أن موقفهم سبب لها صدمة نفسية؛ لأن عددا من صديقاتها تلقين الدعم من أولياء أمورهن لمواصلة دراستهن خارج المملكة.

وأوضحت "نوف فالح" -موظفة قطاع خاص- أنها تمكنت من إلغاء ولاية أخيها بعد عامين من استغلاله لراتبها ورفضه تزويجها، لتتولى المحكمة مؤخراً إجراءات عقد قرانها ممن اختارته عريساً لها.

رفع قضية

وأشارت "حصة هلال" -ربة منزل- إلى أنها تزوجت أربع مرات وجميعها باءت بالفشل، مضيفةً أنه قرر والدها وإخوتها منعها من تكرار التجربة، حيث رفضوا الكثير من طالبي الزواج، لكن هذا التصرف دفعها إلى رفع قضية بالمحكمة ضد

ولي أمرها، وفي الجلسة الأولى حذّر القاضي الأب والاخوة من استمرار تعنتهم وضرورة تزويجها، وإلاّ سوف يلغي ولايتهم عليها، مؤكدةً أنه بسبب هذا الحكم استطاعت الزواج من جديد.

كم راتبي؟

وقال "د. مازن بن عبدالكريم الفريح" -مستشار أسري في جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي-: إن من أكثر صور التعسف شيوعاً وإيلاماً وخيانة للمسؤولية تعسف بعض أولياء الأمور في اختيار الزوج لابنته، فلا يكترث بالسؤال عن دينه ولا عن خلقه، مضيفاً أنه يمر عليه من يغش ابنته في كتمان عيوب الزوج ليتخلص منها بالزواج، وعندما تقرر الرجوع إلى منزل أبيها هرباً من جحيم الزوج يرفض الولي استقبالها، أو حتى يرفض استقبال أبناءها، ليمارس عليها ضغطاً حتى تعود إلى بيت زوجها، مشيراً إلى أنه من صور التعسف الاستحواذ على مال البنت، حتى إن إحداهن تسأل مديرتها في العمل كم أصبح راتبي الآن؟ لأن راتبها يدخل حسابها ليتجه بعدها إلى حساب والدها عبر بطاقة الصراف التي لم تمسها إلاّ مرة واحدة يوم استلمتها من البنك!

تغيير الولي

وأكد "الفريح" أنه يحق للمرأة أن تغيّر وليها إذا كان الولي "عاضلاً" لموليته، أو يلحق بها الضرر الأخلاقي أو النفسي أو غيره مما يخل بمقصد الولاية إذا ثبت ذلك لدى القاضي، مضيفاً أن الواقع يجعل نزع الولاية أمراً في غاية الصعوبة سواء في إجراءاته أو من حيث عواقبه وتبعاته، ذاكراً أنه نصح إحدى النساء المظلومات بأن ترفع قضية لتغيير ولي أمرها فقالت: "ودي أنا أغيّر، لكن من يضمن لي أن أرجع إلى منزل أبي بعد المحكمة وأنا أمشي على رجلي!" مبيناً أنه مما ينبغي ذكره أن النبي صلى الله عليه وسلم حذّر من التعسف في حق المرأة فقال: "اللهم أني أحرّج حق الضعيفين، اليتيم والمرأة"، بمعنى أن يضيع حقها، وأحذر من ذلك تحذيراً بليغاً، وأزجر عنه زجراً أكيداً.

الاحتفاظ بالولاية

وأشار "فواز بن صالح العتيبي" -محام- إلى أن القانون حدّد ثلاثة أركان لاستعمال حق الاحتفاظ بالولاية، وإذا تخلّف ركن منها فيكون الشخص الممتثل قد تعسف في استعمال حقه، مضيفاً أن هذه الأركان هي وجود الحق وثبوته، التزام حدود الحق، حسن النية، مبيناً أن جميع القوانين الوضعية تؤكد ضرورة الالتزام بحدود الحق، وأن القائم على الحق كالولي والوصي لا يكون متجاوزاً لحدود حقه، فيحدث ضرراً على من وُلّي عليهم، مؤكداً أنه أقرت الأنظمة العدلية المعمول بها في بلادنا أنه إذا كان ولي الأمر متعسفاً، فإنه يحق للقاضي رفع ولاية ولي الأمر فيما يخص النكاح أو المال أو الحضانة أو جميعها.

وأضاف أنه ذُكرت أحوال التعسف في القوانين الحديثة على ثلاثة أحوال؛ هي أن يأتي الإنسان بعمل مشروع ويقصد من خلاله الاضرار بغيره، أيضاً أن تكون له مصلحة ضئيلة لا تتناسب مع الضرر الذي لحق غيره جراء هذا العمل، وأخيراً أن يأتي بعمل مشروع لتحقيق مصلحة غير مشروعة.

غير عادل

وقال "فيصل المشوح" -محام-: إن القانون والشرع بيّنا أن الرجال قوّامون على النساء، وشرح العلماء القوامة بأنها في حدود الإنفاق على من تحت يده وفي حفظ العرض وضمان الكسوة والمسكن، وما عدا ذلك من الضرب والاحتقار والتسلط ومنع المباح أو الإكراه والتسفيه أو العضل فهي من التعسف والتسلط، مضيفاً أنه ذكر العلماء أن الولاية والقوامة تسقط إذا كان الرجل غير عادل، أيضاً لا ولاية لفاسق أو كافر أو مجنون أو معتوه، كما تسقط الولاية بالغيبة الطويلة ونحوه، لافتاً إلى أن هذه الأشياء تمنح المرأة الحق في طلب تغيير الولي في دعوى ترفعها إلى القضاء ليفصل بينها وبين والدها أو أخيها، ويضع ولياً آخر خلفاً له، وإن وجد فتنتقل الولاية إلى أول رجل فتنتقل إلى جدّها لأبيها أو جد جدّها من جهة الأب، فإن لم يكن فتنتقل إلى ابنها إن كان لها أبناء، وهكذا وإلاّ تولى القاضي ولاية المرأة فيكون الزواج وما تحتاجه بإذن قضائي، لقوله عليه الصلاة والسلام: "فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له".

وأضاف: لا يوجد هناك سن معينة، كما أنه من حق الفتاة والصبي أن يغيّروا الولي متى ما رأوا فيه ما يعيب من خلق أو سلوك أو نقصان في الدين والعقل.

إغلاق 18 مطعماً أحدها يستخدم الحاويات لحفظ الطعام بعرعر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/11/article842920.html

عرعر - جاسر الصقري

ضبط قسم صحة البيئة في أمانة الحدود الشمالية في عرعر خلال خمسة أيام 18 مطعماً مخالفاً للاشتراطات الصحية أحدها يقوم في حفظ الطعام في حاويات النفايات.

وقال مدير إدارة صحة البيئة في أمانة الحدود الشمالية د. مهند الدخيل انه تم خلال الحملات المفاجئة اغلاق 18 مطعماً مخالفاً للاشتراطات الصحية، مؤكداً أن احدها يستخدم حاويات النفايات لحفظ الطعام، مضيفاً أن المراقبين ضبطوا ايضاً أكثر من 250 عبوة مساحيق وكريمات وشامبوهات ومستحضرات تجميل منتهية الصلاحية في عدد من المحلات بعرعر.

واوضح أن هذه الحملات مستمرة بناء على توجيه صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية، مشيراً الى أن جميع المطاعم المخالفة والمحلات تم التعامل معها حسب لائحة الجزاءات والغرامات، حيث وصلت الغرامات المالية إلى أكثر من 70 ألف ريال. واكد افتقاد الكثير من المطاعم للاشتراطات الصحية وتعاني من سوء النظافة، ووجود عمالة لا يحملون شهادات صحية.

"تداخل" القرى يضاعف "متسللي"17 جنسية

الغامدي لـ"الوطن" : أحبطنا هروب "مطلوبين أمنيا"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=149161&CategoryID=5

الرياض: نايف العصيمي

أبلغ المتحدث الرسمي للمديرية العامة لحرس الحدود العميد محمد الغامدي "الوطن"، أن مشروع السياج الأمني الجنوبي الذي بدئ في بنائه رسميا، يهدف لوضع حد لتدفق المتسللين عبر الحدود المشتركة بين السعودية واليمن، لافتا إلى أن تداخل القرى يعد من أكبر التحديات، نظرا لاستغلاله من قبل متسللين ومهربين، إذ بلغت أعداد المتسللين منذ بداية العام الجاري نحو 170 ألفا يمثلون 17 جنسية غالبيتهم من الجنسية اليمنية، إلى جانب إحباط هروب مطلوبين.

وأضاف الغامدي "من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة التسلل التضاريس الوعرة وقيام بعض المواطنين بنقل وإيواء وتسهيل وصول المتسللين للمدن"، موضحا أن "التقنية والكاميرات الحرارية حدت من التهريب والتسلل، إلا أن صلة القرابة بين سكان القرى المتداخلة كانت عاملا إضافيا لتسهيل عمليات التهريب والتسلل، وأنه بعد اكتمال المشاريع الحدودية في المنطقة الجنوبية سنستطيع الحكم إلى أي مدى كان البدء في هذه المشاريع مفيدا".

وكشف متحدث حرس الحدود عن تمكنهم من إحباط تسلل عدد من المطلوبين الأمنيين، وارتفاع عدد شهداء الواجب بالقطاع إلى 500 شهيد، إلى جانب القبض وبشكل يومي على ما بين 600 إلى 1000 متسلل في المنطقة الجنوبية، وما بين 30 إلى 70 كيلو جراما من الحشيش المخدر.

كشف المتحدث الرسمي للمديرية العامة لحرس الحدود العميد محمد الغامدي، عن بدء تنفيذ مشروع السياج الأمني على الحدود مع اليمن، مؤكدا أن تداخل القرى الحدودية جنوب المملكة، أحد أهم أسباب كثافة أعداد المتسللين والمهربين في المنطقة الحدودية، والذين وصل عددهم منذ بداية العام الجاري إلى 170 ألفا، يمثلون 17 جنسية، غالبيتهم من اليمنيين.
وعن المعوقات التي يواجهها حرس الحدود في إتمام السياج الأمني الجنوبي، أكد الغامدي أن تداخل القرى أحد أسباب التسلل، إضافة إلى التضاريس الوعرة وقيام بعض المواطنين بنقل وإيواء وتسهيل وصول المتسللين للمدن. وأوضح أن بدء تنفيذ السياج الحدودي الجنوبي سيحد من التسلل والتهريب، مبينا أن التقنية والكاميرات الحرارية حدت من التهريب والتسلل، إلا أن صلة القرابة بين سكان القرى المتداخلة كانت عاملا إضافيا لتسهيل عمليات التهريب والتسلل. وأضاف أنه "بعد اكتمال المشاريع الحدودية في المنطقة الجنوبية سنستطيع الحكم إلى أي مدى كان البدء في هذه المشاريع مفيدا".
وقال الغامدي إن رجال حرس الحدود تمكنوا من إحباط تسلل عدد من المطلوبين الأمنيين والجنائيين إلى خارج المملكة، كاشفا عن أن عدد الشهداء على الحدود السعودية من منسوبي حرس الحدود منذ عام 1380 وحتى أمس بلغ أكثر من 500 شهيد في حوادث مختلفة، مبينا أن العام الماضي سقط 3 شهداء نتيجة مواجهتهم للمتسللين والمهربين. وقال الغامدي إن عدد المتسللين والمهربين الذين حاولوا دخول الأراضي السعودية منذ بداية العام الجاري بلغ قرابة 170 ألفا، مضيفا أن حرس الحدود وبشكل يومي يقبض على ما بين 600 إلى 1000 متسلل في المنطقة الجنوبية، وما بين 30 إلى 70 كيلو من الحشيش المخدر.
وعن جنسيات المتسللين، أشار الغامدي إلى أن اليمنيين هم الأكثر من حيث أعداد المتسللين، يأتي بعدهم الأفارقة، لافتا إلى أن من بين هؤلاء من هم مطلوبون في قضايا جنائية أو أمنية، ويتبين ذلك بعد أخذ بصماتهم، مشيرا إلى أن العام الماضي تم القبض على 338 ألف متسلل على مستوى المملكة. وأشار الغامدي إلى أن السياج الأمني الحدودي الشمالي بعد أن اكتمل بناؤه جنى حرس الحدود نتائج مرضية منه، إذ لم يتمكن أي متسلل من دخول البلاد. وأضاف أن هناك تسللا وتجاوزا عبر البحار الإقليمية للدول المجاورة، مؤكدا أن مشكلة الحدود البحرية تكمن في كونها ليست واضحة للصيادين، ولا توجد علامات حدودية.

جرائم العاملات..”حوادث” متكررة بلا حلول جذرية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=149169&CategoryID=5

الدمام: فهد الحشام
أضحت جرائم العاملات المنزليات خلال الفترة الحالية أمرا غير مستغرب في أوساط المجتمع، وبعد أن كانت تتصدر أخبار الصحف والمجلات، بات معظمها يتم نشره في أجزاء صغيرة رغم شناعة بعض القضايا، نظرا للكم الهائل من أخبار الجرائم التي ترتكبها العاملات، ومنها ما هو أشد وطأة، ولكن تكراره جعله غير ذي أولوية في أجندة الأخبار اليومية.
"الوطن" تناولت هذه القضية وحاورت الجهات ذات العلاقة، خاصة بعد أن تحول الأمر لحدث متكرر، لدرجة وصلت معها جرائم العاملات إلى ما يشبه "الظاهرة" التي تستحق الدراسة والتصدي لها.
طيبة مفرطة
أحمد البوشل، والد الطفل مشاري الذي راح ضحية جريمة إحدى العاملات، بعد أن دست مادة سامة برضاعته أدت إلى وفاته، وهي قضية تناولها خلال العامين الماضيين مختلف وسائل الإعلام، وأصبحت قضية رأي عام، يقول "يبدو أن الإفراط في تعامل الأسرة بطيبة مبالغ فيها مع العاملات جعلهن يتمادين لدرجة جعلتهن يرتكبن الجريمة دون التفكير بالعقوبة، أو أن سذاجة بعضهن أوحت لهن بأن ما سيقمن به من جريمة مدبر لها بإتقان، لن يجعل الجهات الأمنية تكتشف أية دليل على إدانتهن". وأضاف البوشل "أعتقد أن من ضمن الأسباب الجوهرية لارتكاب العاملات جرائم مختلفة الأحكام التي تصدر بحقهن، والتي أرى أنها لا تتكافأ مع نوعية القضايا التي يرتكبنها"، مستشهدا بالحكم الصادر بحق العاملة التي

تسببت بمقتل ابنه، حيث يرى أن عقوبة الإعدام هي الجزاء الوحيد لفعلتها، خاصة بعد أن صدقت اعترافاتها لدى هيئة التحقيق والادعاء العام، وفي المقابل كانت المفاجأة غير المتوقعة إصدار حكم بسجنها عدة أعوام، نظرا لتضارب الإفادة في التقريرين الطبيين اللذين حصلت عليهما المحكمة من مستشفيين استقبلا حالة ابنه أثناء تردي حالته.

قصص مأساوية

وترى مها سعود "ربة منزل" أن ترك الحبل على الغارب للعاملة، وعدم ملاحظتها من شأنه أن يجعلها تفكر بارتكاب الخطأ، وتحديدا ارتكاب جرم بحقها أو بحق أحد أفراد الأسرة.. وذكرت قصتها مع عاملتها التي قامت بتسفيرها قبل فترة وجيزة، حيث تقول"حاولت أن أمنح عاملتي سبل الراحة والرفاهية، حتى ينعكس ذلك على أدائها خلال عملها المنزلي، وتقوم به على أكمل وجه. ومن ضمن المزايا التي منحتها إياها هاتف محمول بغرض الاتصال بأهلها وأقاربها في بلدها والاطمئنان عليهم، على أن أدفع جميع تكاليف هذه المكالمات، وبعد فترة على هذا الحال، اكتشف زوجي أنها تقوم بإدخال أشخاص أجانب إلى المنزل أثناء عدم تواجدنا، وتحديدا خلال أوقات أعمالنا الرسمية في فترة الصباح".. أما إحدى المواطنات ـ فضلت عدم ذكر اسمها ـ فقالت: إن غيرة العاملة من ربة المنزل تجعلها لا تتردد في ارتكاب أية جريمة من شأنها التسبب بتعكير أجواء الأسرة، بل قد يصل الأمر إلى ارتكاب أعمال سحر.

وتعترف "ربة منزل" بأن ممارسة القسوة تجاه العاملة، وعدم إعطائها أبسط حقوقها كالطعام أو صرف مستحقاتها المالية أولا بأول، كفيل بجعلها تتصرف بطريقة عدوانية، وتهدد بارتكاب الجريمة، مثلما حصل مع عاملتها، حيث تقول "مررنا قبل فترة بظرف مالي أدى إلى تأخرنا عن صرف الراتب الشهري للخادمة.. ورغم معرفتها بظرفنا وتفهمها وضع الأسرة بعد أن شرحنا لها سبب التأخر في صرف الراتب الشهري، ووعدناها بصرفه الشهر الذي يليه، كانت المفاجأة أنها ما إن ترى أحد الضيوف يأتي لزيارتنا حتى تشتكي له من سوء معاملتنا لها، وتأخر صرف رواتبها لأشهر عدة، رغم عدم صحة شكواها والمبالغة في كلامها.. ولم تكتف بذلك، بل إنها حاولت مرارا إحراق المنزل، الأمر الذي جعلنا نستدين مبلغا من المال من أجل استيفاء حقوقها وتسفيرها في أسرع وقت ممكن".

ويطالب المواطن خليل البراهيم الجهات المعنية قبل بدء العاملة العمل داخل البيوت بالتأكد من عدم وجود صحيفة سوابق عليها، إضافة إلى إعطائها دروسا عن حقوقها وواجباتها، وعن طرق التعايش مع الأسر السعودية، نظرا لأن غالبية العاملات يجهلن العادات والتقاليد لدى الأسر السعودية، وبالتالي يقمن بفعل أمور يرين أنها عادية جدا، في حين تعتبر هذه الأمور ضمن الجرائم بنظر بعض الأسر، كالتدخين أو المعاكسة أو عدم الاحتشام.

الجهل بالحقوق

من جهته قال المحامي حمود بن راشد الخالدي "لا شك أن الكفيل والعاملة كليهما لا يعلم تحديداً ما له وما عليه من حقوق وواجبات. وأعتقد أن أقلهما دراية بحقوقه هي العاملة، وذلك لعدة أسباب، منها ضعف المستوى التعليمي في الغالب، والذي يجعلها تجهل كثيراً من حقوقها". ويضيف أن الإحصائيات تؤكد ارتفاع جرائم العاملات والسائقين لدينا، وقال "ما زلنا لا ندرك أبعاد خطورة الظاهرة، إلا بعد أن يمر المجتمع بالتجارب الأليمة وبجرائم يندى لها الجبين، وذلك يرجع لقلة الوعي القانوني لدى الأسر.. والتعامل غير الواعي مع هذه القضايا من قبل الجهات المختصة، قد يكون له كبير الأثر في الإحجام عن الإبلاغ عن قضايا العاملات المنزليات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أرى أن تضخيم مجتمعنا لمخالفات بسيطة له دور كبير في تفاجئهم بما تفعله العاملات أحياناً". وأكد الخالدي على ضرورة التعامل الحازم مع الجرائم الواقع فيها اعتداء على حق خاص، مثل السحر، وإيذاء الأطفال، لأن ضررها متعدد وليس قاصراً، بل ولا يجوز التغاضي وعدم الإبلاغ، لإمكانية عودة العاملة بعد تسفيرها بدون محاكمة، والعمل لدى أسرة أخرى معاودة أفعالها من جديد. وأشار الخالدي إلى حتمية وجود علاقة تعاقدية بين المستفيد وبين مكاتب مختصة بتأجير خادمات للعمل في المنازل بعقد واضح، محدد المدة والشروط والواجبات والحقوق يتم بين الطرفين، وبموجبه يتم تأمين العاملة المنزلية.. ويتحمل هذا المكتب المسؤولية أمام المستفيد، ويلتزم المستفيد بالتعامل الحسن مع العاملة، محذرا من قيام بعض الأسر بالإبقاء على خادماتهم أطول فترة ممكنة رغم انتهاء مدة عقودهن، مؤكدا أن ذلك يؤدي بطبيعة الحال إلى مشاكل قد تصل إلى عنف بعض الأسر تجاه هؤلاء العاملات. ويرى أن بعض أسباب تأخر الحكم في الكثير من هذا النوع من القضايا تعود لوجود إجراءات نظامية واجبة الاتباع في مثل هذا النوع من القضايا الحساسة.. وأضاف "لا أستطيع أن أبرر تأخير البت في تلك القضايا، ولا أستطيع أن أنقم عليه، وذلك أن الحكم على الشيء فرع تصوره، أي إن الإجراء وسرعة إنجازه يختلف باختلاف من يقوم بأدائه، ولعلنا نلمس، ولله الحمد، تحسناً في سرعة البت في القضايا بجميع أشكالها، ولكن لكل قضية تفاصيل يجب أن تستكملها".

غياب التنظيم

وعن أبرز سلبيات مكاتب الاستقدام، أكد أن غالبية ما يشهده نشاط الاستقدام من سلبيات في الوقت الحالي يعود إلى دخول أشخاص ومكاتب ومؤسسات، عملهم في مجال الخدمات أو في مجالات أخرى كالمقاولات، وغيرها من الأنشطة، لم يكن

مصرحا لهم العمل في نشاط الاستقدام، إلى المجال دون تدخل أو منع من طرف الجهات المختصة، وأدى ذلك إلى ما يشبه الفوضى في وقت من الأوقات، بحيث أصبح بعض الأفراد يتحصل على عدد من التأشيرات، ثم يقوم بدور مكتب الاستقدام، وهو غير مؤهل لذلك الدور وما يتطلبه من التزام بالمواعيد وغير ذلك من الأمور، مثل عدم وجود عقد موحد يكفل لجميع أطراف عملية استقدام العاملات (الكفيل، العاملة، مكتب الاستقدام) ما يخصهم من حقوق وما يترتب عليهم من واجبات.. واستطرد بقوله: أرى أن يبدأ التصحيح من وزارة العمل، ووفقا للائحة شركات الاستقدام التي أصدرتها، قد وضعت عددا من الاشتراطات الفنية والإدارية والمالية والتنظيمية لإنشاء شركات الاستقدام، كان من بينها شرط إعداد دراسة الجدوى المطلوبة لمنح الترخيص بالعمل، وهو الشرط الذي أرجأت الوزارة تطبيقه لِما بعد مرحلة التسجيل المبدئي، على أن تزوّد به من قبل مؤسسي تلك الشركات عند مرحلة الترخيص النهائي لممارسة النشاط، بعد ذلك تكون العاملة مستأمنة لدى الأسرة، لأن في تلك المراعاة ما سيكفل تقليل مشاكل وقضايا العاملات. وأن تبدأ وزارة العمل بالاضطلاع بدورها بهذا الخصوص أيضاً، وذلك العمل عمل تكاملي بين جميع الأطراف. ويقترح أن يتم عمل نماذج موحدة تكون مطبقة للتعامل مع العاملات، وتكون تلك النماذج هي المتبعة لدى الجهات الرسمية، لتقطع تلك الجهات على العابثين عبثهم، وذلك أن العيب قد يكون في تعامل الأسر، وقد يكون في أحيان أخرى من العاملات اللاتي قد يقدمن بطبيعة الحال من عدة دول، مما يحتم تنوع الثقافات جودة وسوءا.

الفحص النفسي

من جهته، أوضح الناطق الرسمي لشرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد بن عبدالوهاب الرقيطي عن تعدد دوافع جرائم العاملات، سواء بسبب البيئة الثقافة، أو الظروف النفسية، مضافا إليها نوعية العاملات المستقدمات، وأخرى ناتجة عن ردود أفعال لسوء المعاملة. وشدد الرقيطي على ضرورة حسن التعامل، وتشديد الرقابة على تصرفات العاملات، للتنبؤ المسبق ببعض الأخطار وتلافيها.

وشدد الإخصائي الاجتماعي خالد حمد على ضرورة إلزام العاملات بالفحص النفسي قبل الاستقدام، لضمان سلامة إحداهن النفسية، أسوة بالفحص الطبي، مرفقا بشهادة توضح خلو سجلها من السوابق الجنائية، عبر التعاون بين سفارات وقنصليات المملكة، مع مكاتب الاستقدام في تلك الدول، لمنع تذرع العاملات بالأمراض النفسية عند ارتكاب الجرائم، للتنصل من حكم القضاء، مهيبا بعدم الوثوق بالعاملات، وضرورة إعطائهن حقوقهن المادية، وحسن المعاملة.

"مكافحة التسول": إدارة الوافدين ترفض "المضبوطين" خلال "مهلة التصحيح"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=149164&CategoryID=5

المدينة المنورة: سعد الحربي

أرجع مكتب مكافحة التسول التابع للشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة تزايد عدد المتسولين في شوارع ومساجد المدينة المنورة إلى عدم استقبال إدارة الوافدين التابعة لجوازات المنطقة، المحولين من المكتب ممن يقبض عليهم بتهمة التسول، بسبب فترة التصحيح التي أمر بها المقام السامي نهاية شهر جمادى الأولى المنصرم لتعديل مهن العمال ونقل الكفالات، فيما وجه فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمدينة المنورة أئمة المساجد باستدعاء الشرطة للمتسولين في المساجد إذا ما رفضوا منع الإمام لهم.

وحمل مكتب المكافحة إدارة الوافدين مسؤولية زيادة المتسولين في المنطقة بسبب إطلاق سراح من كان بالتوقيف بعد الإعلان عن مهلة التصحيح لجميع الوافدين الموقوفين بتهمة التسول، مؤكدا أنه لا يحق للمتسول تصحيح وضعه لقيامه بجريمة التسول ويفترض أن يرحل. وأكد مدير المكتب حسين عشري لـ"الوطن" أن إدارة الوافدين ترفض استقبال

المتسولين الذين يتم القبض عليهم من قبل المكتب بسبب فترة التصحيح العمالية، مشيرا إلى أن إدارة الوافدين أخرجت من كان موقوفا لديها بتهمة التسول للاستفادة من مهلة التصحيح. وتساءل عشري: كيف يتم إطلاق سراح شخص ضبط بارتكاب جريمة وهي التسول؟ وقال إن وزارة الداخلية تعتبر التسول جريمة وأن مكافحتها من اختصاص الداخلية، مؤكدا أن مكتب المكافحة يتعاون مع الداخلية لمكافحة التسول، ويفترض أن تقوم الدوريات الأمنية بالقبض على المتسولين وإيداع الأجانب منهم إدارة الوافدين استعدادا لترحيلهم، أما السعوديون فتتم إحالتهم لمكتب مكافحة التسول ويؤخذ عليهم إنذار مع دراسة حالتهم، وإذا تكررت عملية ضبطهم أكثر من ثلاث مرات تتم إحالتهم للشرطة لاتخاذ الإجراءات النظامية معهم، وهي السجن لمدة شهر تقريبا. وأضاف عشري: يوجد لدينا في توقيف المكتب ثلاثة متسولين وافدين، ضبطتهم الدوريات الأمنية، موضحا أن الوافد الذي يحمل إقامة يتم إطلاق سراحه بحضور كفيله، ويمكن أن يعود للتسول بعد خروجه من التوقيف، لكن المتسولين الذين لا يحملون إقامات يظلون بالتوقيف لعدم استقبال إدارة الوافدين لهم حتى انتهاء مهلة التصحيح. وكشف عشري عن عزم المكتب تنظيم حملة لمكافحة المتسولين منتصف شعبان الجاري، حيث تم تخصيص ست دوريات على مدار اليوم لمكافحة التسول، داعيا المواطنين إلى عدم دعم المتسولين في الطرقات والشوارع والمساجد.

من جهته، ذكر مدير فرع الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمدينة المنورة، الدكتور محمد الخطري، أن هناك تعميما وزع على جميع المساجد التابعة للشؤون الإسلامية بمنطقة المدينة، ينص على مكافحة المتسولين ومنعهم من التسول في المساجد.

طالبة تشكو مديرة صفعتها على وجهها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=149074&CategoryID=3

أبها: تغريد العلكمي

تحقق إدارة المتابعة النسائية بإدارة التربية والتعليم بمنطقة عسير حالياً في شكوى طالبة ثانوي تعرضت للضرب على يد مديرة مدرستها، ضد مديرة المدرسة بمجمع تعليمي بمركز السودة، وذلك بعدما رفع ذوو الفتاة شكويين لإدارة تعليم عسير، وإمارة المنطقة. وتروي الطالبة التي – تحتفظ "الوطن" باسمها - تفاصيل الواقعة قائلة "أثناء خروجي من قاعة الامتحان الأسبوع الماضي، وأنا أضحك مع صديقة لي، فوجئت بمديرة المدرسة تصفعني على وجهي، وبعد أن ناقشتها، وسألتها عن سبب ذلك، واصلت ضربي، ولم ينقذني من يديها سوى المعلمات المتواجدات حينها".

وحصلت "الوطن" على نسخ من تقرير طبي صادر عن مركز صحي السودة، بتوقيع الطبيب أيمن صبري، يؤكد تعرض الطالبة لخدش بالجهة اليسرى من الوجه بطول 3 سم نتيجة ضربها على الوجه، وتقرير آخر من مستشفى عسير المركزي، بتوقيع الطبيبة عفراء عثمان يشير إلى أن فترة العلاج اللازمة 10 أيام.

ومن جانبه بين مدير إدارة المتابعة بإدارة التربية والتعليم بعسير محمد ثامر لـ"الوطن" أن شكوى الطالبة تمت إحالتها لقسم المتابعة النسائية لبدء التحقيق.

"المراقبة" ترصد 26 ملاحظة على أداء "البريد".. وتطالبه بالإفادة

أبرزها عدم تحصيل الإيرادات وعمل شركات دون ترخيص

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=149191&CategoryID=4

الدمام: أحمد العبكي

يحقق ديوان المراقبة العامة حاليا مع مؤسسة البريد السعودي، بعد أن رصد الديوان 26 ملاحظة في خدمات البريد في مجالي البريد الرسمي، وتقديم الخدمات البريدية وتحصيل إيراداتها في كل من الرياض والدمام.

ورصد "الديوان" في خطاب صادر من مدير عام الرقابة على أداء المؤسسات العامة والشركات في ديوان المراقبة العامة، عثمان بن عبدالرحمن اليحيا ـ حصلت "الوطن" على نسخة منه ـ عددا من الملاحظات، تمثلت في ضعف آلية تنسيق البريد الرسمي مع بعض الجهات الحكومية لاستلام بريدها، ووجود مبالغ مستحقة التحصيل على عدد من الجهات الحكومية، وأخطاء في الإرساليات للجهات الحكومية، وقلة الدورات التدريبية لموظفي الإدارة، وقيام شركات خاصة بنقل الطرود لبعض الجهات الحكومية.

وبين الديوان في خطابه أنه فيما يتعلق بتقديم الخدمات البريدية وتحصيل إيراداتها بالرياض، فإنه لوحظ وجود شركات شحن طرود تعمل دون ترخيص من المؤسسة، وتكرار مخالفات شركات نقل الطرود غير البريدية لبنود اتفاقية البريد السعودي، مع عدم فرض العقوبات اللازمة عليها، وعدم تفعيل الخدمات في بعض المكاتب البريدية، إلى جانب التأخر في معالجة بلاغات العملاء وإغلاق بعضها دون إبلاغ العميل، والتأخير في إصدار بطاقات المندوبين لمدد زمنية تصل إلى ثمانية أشهر.

وأشار الديوان إلى أن مؤسسة البريد السعودي متأخرة في تفعيل صناديق خدمة "واصل" وفي معالجة الطرود البريدية وإهمال معالجة بعضها بالوقت المطلوب، وعدم تفعيل خدمة التأمين الشامل في خدمة "واصل عالمي". ولفت الديوان إلى أهمية الحاجة إلى تفعيل خدمة تجميع الأوزان لشحن "واصل العالمي".

وفيما يتعلق بتقديم الخدمة البريدية وتحصيل إيراداتها بالدمام، أكد الديوان أنه رصد استقلال بعض الإدارات ماليا وإداريا من صلاحيات مدير المنطقة، ووجود أبراج لشركة الاتصالات السعودية على الأراضي المملوكة للمؤسسة دون القيام بتوقيع اتفاقية بذلك، وعدم وجود كاميرات للمراقبة بالمكاتب والشعب البريدية، وتدني مستوى الصيانة والنظافة في بعض المكاتب والشعب البريدية، وعدم وجود لوحات إرشادية تدل على مواقع المكاتب والشعب البريدية، بالإضافة إلى تهالك مبنى بريد المنطقة الصناعية الأولى بالدمام وسوء حالته الإنشائية. وأضاف الديوان أن توصياته المتعلقة في مجال تأمين وكفاءة استخدام السيارات لم تنفذ بالشكل المطلوب، حيث لم يحسم بدل الانتقال الشهري لمستخدمي سيارات المؤسسة التي تستخدم في غير أوقات الدوام الرسمي، وعدم قيام إدارة المتابعة بمتابعة تنفيذ ضوابط استخدام السيارات، إلى جانب صرف كمية ثابتة ومحددة لبعض السيارات في المؤسسة. وطالب الديوان من المؤسسة بدراسة النتائج والتوصيات التي تضمنها تقريره ومعالجة الملاحظات وفق الأنظمة والتعليمات، وإفادته بما يتم في هذا الشأن.

المدينة: مدارس أهلية ترفع رسوم التسجيل ... وأولياء الأمور يتذمرون

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/522777

المدينة المنورة - مصلح مطر
دخلت المدارس الأهلية في المدينة المنورة أخيراً في سباق للحصول على أكبر عدد من الطلاب الجدد، في مختلف المراحل التعليمية بنين وبنات، وشهد سوق الإعلانات التجارية رواجاً في مختلف الوسائل الورقية والإلكترونية، إذ روجت المدارس لمناهجها وطرق التدريس والمباني والصالات الرياضية.
وواكب ذلك رفع المدارس الأهلية لرسوم التسجيل، الأمر الذي تصاعد معه تذمر أولياء الأمور، حتى بات حديثاً لمجالس المدينة، وقال عدد من أولياء الأمور لـ«الحياة» إن الرسوم تضاعفت بنسبة 100 في المئة، إذ ارتفعت رسوم المرحلتين الابتدائية والمتوسطة من ألف ريال في العام الماضي إلى ألفي ريال هذا العام، والمرحلة الثانوية من 1500 ريال إلى 2500 ريال في معظم المدارس.
من جهته، أوضح المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم محمد الدخيني لـ«للحياة» أن تحديد رسوم التسجيل في المدارس الأهلية يتم وفقاً للمعايير التي تضمنتها قواعد الوزارة المنظمة للرسوم الدراسية والتي سبق إعلانها، مبيناً أنه تتضمن معايير الكلفة والكفاءة، والتي تضم معايير تفصيلية، كالمبنى والتجهيزات وغيرها.
وأضاف الدخيني بأن اللجان الفرعية بإدارات التعليم تتحقق من هذه المعايير، ثم يتم البت في طلب المدرسة حول الرسوم من قبل اللجنة التحضيرية الرئيسة في الوزارة.

الشؤون الإسلامية توجه بتخصيص أماكن خاصة بالمعوقين سمعياً في المساجد

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/11/article_762395.html

«الاقتصادية» من الرياض
وجهت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بتخصيص أماكن في بعض المساجد التي تتوسط المدن والمحافظات لتكون خاصة بالمعوقين سمعيا "الصم"، من أجل الاستفادة من خطب الجمعة بترجمتها إلى لغة الإشارة بالتنسيق مع الجمعية السعودية للإعاقة السمعية.
وأوضح الدكتور توفيق السديري وكيل الوزارة لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد، أن هذا التخصيص يأتي بناء على توجيه الوزير الشيخ صالح آل الشيخ باعتماد العمل بمذكرة التفاهم التي وقعتها الوزارة والجمعية السعودية للإعاقة السمعية من أجل تحقيق شراكة وتعاون مثمر في مجالات التوعية الدينية والتثقيفية لفئات المعوقين سمعيا، منوهاً بأن الجمعية ستتولى التنسيق لتوفير المترجمين لهذا الغرض.

وقال "إنه تم التعميم على جميع فروع الوزارة في مختلف مناطق المملكة على أن تكون هذه المواقع في مسجد يتوسط كل مدينة ومحافظة ويفي بالحاجة ويوفر مكانا للصم، ويعلن عن ذلك في أماكن وجود المعوقين سمعياً في جميع المدن والمحافظات".

يذكر أن مذكرة التفاهم التي وقعتها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد مع الجمعية السعودية للإعاقة السمعية في الحادي والعشرين من شهر جمادى الآخرة 1434، تهدف إلى تقديم التوعية الدينية والتثقيفية لفئات المعوقين سمعيا وتحقيق شراكة وتعاون مثمر بين الوزارة والجمعية في مجالات التوعية الدينية والتثقيفية لفئات المعوقين سمعيا والاستفادة من الأوقاف الخيرية وغيرها من الخدمات، بما يسهم في مساعدة المعوقين سمعياً وتطوير الخدمة المقدمة لهم بهذا الخصوص.

قالوا لـ "سبق": ابتزتنا بالعقد الموحد ودعم صندوق الموارد البشرية مدارس أهلية تجبر معلميها على العمل في رمضان دون طلاب!

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
http://sabq.org/YV5fde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:

اشتكى السعوديون من معلمي ومعلمات المدارس الأهلية، مما وصفوه بابتزاز ملاك المدارس وإداراتها لهم، بالعقد الموحد الجديد ودعم صندوق الموارد البشرية، مشيرين إلى أن المدارس قلصت إجازاتهم السنوية حيث اتجهت إلى تأخير بدء إجازاتهم وتقديم مواعيد عودتهم، حتى أجبرت الكثيرين منهم للعودة للعمل في الثاني عشر من رمضان، أي قبل 35 يوماً من عودة الطلاب والطالبات للدراسة!

وقال معلمون ومعلمات إن بعض المدارس عممت عليهم بأنه وبناء على الفقرة "أ" من البند السادس من العقد الموحد التي تنص على أنه يتم التمتع بالإجازة السنوية خلال العطلة الصيفية بحيث لا تقل عن 21 يوماً وتزداد إلى ما لا يقل عن 30 يوماً إذا أمضى الطرف الثاني خمس سنوات في الخدمة، فقد قررت المدارس أن تبدأ إجازة السعوديين والسعوديات غير المدعومين من صندوق الموارد البشرية مع بداية إجازة الطلاب والطالبات في مراحلهم الدراسية فيما تكون بداية إجازة السعوديين والسعوديات المدعومين من الصندوق سواء على العقد الموحد أو على غير العقد الموحد من يوم السبت 20/ 8/ 1434هـ وأن تكون العودة من صباح السبت 12/ 9/ 1434هـ لمن أمضوا أقل من خمس سنوات في الخدمة، أما من أمضوا خمس سنوات فستكون عودتهم في صباح الاثنين 21/ 9/ 1434هـ، فيما تكون إجازة المعلمين والمعلمات الآخرين يوم السبت 17/ 10/ 1434هـ

وأكد المعلمون والمعلمات السعوديون أن هذه القرارات تعتبر تعسفية، حيث لا تشمل جميع منسوبي المدارس خاصة الأجانب، ويحدث هذا الأمر وكأنه عقاب لهم بسبب العقد الموحد.

وتساءل المعلمون المعلمات عما يفعلونه داخل المدارس خلال شهر رمضان المبارك دون وجود طلاب وطالبات، وقبل أكثر من شهر على عودة الدراسة، مطالبين الجهات المعنية بالتدخل والنظر في مثل هذه القرارات الغريبة التي قلصت فرحتهم بالعقد الموحد وبترت إجازاتهم الصيفية التي يتمتع بها المعلمون الأجانب والمعلمون والمعلمات في المدارس الحكومية.

وكان العقد الموحد الذي تم بموجبه رفع رواتب المعلمات والمعلمين في المدارس الأهلية إلى 5600 ريال يتحمّل صندوق الموارد البشرية منها 2500 ريال، قد اعتمد العام الماضي من اللجنة المشكلة من وزارات العمل والخدمة المدنية والتربية والتعليم وصندوق الموارد البشرية.
يشار إلى أن مدارس التعليم العام في المرحلتين المتوسطة والثانوية ستكون إجازتهم وفق القرار الخاص بتنظيم إجازات شاغلي الوظائف التعليمية أي نهاية دوام يوم الأربعاء 17/ 8/ 1434هـ، أي بعد إنهاء أعمال اختبارات الدور الثاني وتسليم نتائج الطلاب والطالبات واستكمال ما يتعلق بذلك على أن تكون عودة الهيئة الإدارية والتعليمية في جميع المدارس والمعاهد الحكومية لجميع المراحل الدراسية يوم السبت 17/ 10/ 1434هـ.

تنطبق عليهم شروط العفو وتنفيذاً للأمر الملكي

"سجون القصيم" تطلق سراح 57 سجيناً

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
http://sabq.org/4X5fde

واس- بريدة: أطلقت إدارة سجون منطقة القصيم سراح ثلاثة سجناء في الحق العام، و 54 سجيناً تم إطلاق سراحهم بالكفالة ممن تنطبق عليهم شروط العفو، تنفيذاً للأمر الملكي الكريم.
وأوضح مدير إدارة سجون المنطقة، العميد صالح بن عبدالله القرزعي، أن لجان العفو مستمرة في دراسة قضايا النزلاء ليتم إطلاق سراح من تنطبق بحقهم تعليمات العفو، مشيراً إلى أن هذه اللجان تحظى بمتابعة أمير منطقة القصيم ونائبه.

منع زوج المواطنة السعودية غير السعودي من السفر بأبنائه دون موافقتها

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ- 12 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130612/Con20130612610110.htm

محمد الغامدي (الرياض)
يبدأ مجلس الشورى الأحد المقبل مناقشة مشروع تنظيم زواج السعوديين بغيرهم ويضم 13 مادة، وذلك بعد إعادته من هيئة الخبراء إثر التباين في وجهات النظر مع المجلس حيال النظام، وكلف الشورى لجنة خاصة برئاسة الدكتور عبدالرحمن السويلم بإعادة دراسة التباين بين وجهتي النظر، تمهيدا لرفعه للملك بعد إقراره من المجلس حسب ما تنص عليه المادة السابعة عشرة من نظام المجلس وتشير لرفع قراراته عند تباين وجهتي النظر مع مجلس الوزراء، إلى الملك لاتخاذ ما يراه. وسيحل مشروع النظام عند اقراره محل تنظيم معالجة حالات زواج السعودي بغير السعودية أو زواج السعودية بغير السعودي الصادر في عام 1393هـ، وكان الشورى قد وافق على مشروع تنظيم زواج السعوديين بغيرهم قبل عامين، إلا أنه تمت إعادته إلى الشورى من قبل هيئة الخبراء لإجراء بعض التعديلات الصياغية في بعض مواده،

وعدلت المادة الأولى لتصبح تنظيم زواج السعوديين بغيرهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يراعي الأبعاد الاجتماعية والحقوقية بعد حذف كلمة الأمنية، وأبقت اللجنة الخاصة على رأي مجلس الشورى لمدة الإقامة بخمس سنوات بحيث تكون «يسمح للسعوديين بالزواج ممن ولد في المملكة من أبوين غير سعوديين، بشرط أن تكون له إقامة نظامية وشهادة ميلاد صادرة من سجل المواليد في المملكة طبقا لنظام الأحوال المدنية وعاش في المملكة مدة خمس سنوات متتالية عند تقديم الطلب».

ورأت اللجنة أنه ليس هناك مبرر لزيادة مدة الاقامة لعشر سنوات، كما طالبت هيئة الخبراء، نظرا لما تحقق من الاندماج في المجتمع والالتزام بالعادات والتقاليد، ما دام أنها متتالية عند تقديم الطلب وبخاصة أنه من مواليد المملكة، كما أضيف السماح لموظفي الجمارك للفئات المسموح لها بالزواج بمن لا يحمل الجنسية السعودية بمن في ذلك مواطنو دول مجلس التعاون بإذن من المقام السامي كما يلي: الزواج بغير سعودية للوزراء ومن في مرتبتهم وشاغلي المرتبة الممتازة، المرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، أعضاء السلك القضائي، موظفي وزارة الخارجية الدبلوماسيين والإداريين، أجازت لهؤلاء الزواج بغير سعودية، كما أجازته لموظفي الديوان الملكي وديوان سمو ولي العهد ومجلس الوزراء ومجلس الشورى والمراسم الملكية ومجلس الأمن الوطني وأعضاء مجلس الشورى خلال فترة عضويتهم، وأعضاء المجالس والهيئات التي يرأسها الملك أو ولي العهد، وكذلك منسوبي وزارة الدفاع والطيران ووزارة الداخلية ووزارة الحرس الوطني والحرس الملكي والمؤسسة العامة للصناعات الحربية سواء أكانوا من العسكريين أو المدنيين، إضافة إلى أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام وموظفي الجمارك، في حين لم تتم الموافقة على اضافة الطلاب الذين يدرسون في الخارج المبتعثين للفئات المسموح بها.

وأبقت اللجنة الخاصة على تولي لجنة مكونة من وزارات الخارجية والداخلية والشؤون الاجتماعية وهيئة حقوق الإنسان، للبت في طلبات زواج السعوديين بغيرهم، وهو ما قدمه مجلس الشورى في مشروع نظامه، كما أبقت على شرط التحقق من أثر المخدرات وألا يتجاوز فارق السن بين الزوجين 25 عاما، ورأت اللجنة اشتراط ذلك لما يترتب على زواج المسنين من مشكلات نفسية واجتماعية في حال وجود فارق كبير في السن بين المقدمين على الزواج، ووافقت اللجنة على اضافة شرطين للتحقق من الزواج بألا يكون على غير السعوديين الراغبين في الزواج أي قيد أمني وتضمين عقد الزواج شرطا يقضي بأنه لا يحق للزوج غير السعودي السفر بأولاده من الزوجة السعودية من المملكة إلى خارجها، إذا كانت أعمارهم دون سن الـ18 إلا بموافقة والدتهم، وانه لا يحق اجبارها على الذهاب معه خارج المملكة إلا برضاها، وأنه في حال نشوء نزاع بين الزوجين يكون حله عن طريق المحاكم السعودية وفقا للأنظمة.

وأيدت اللجنة رأي الشورى في إبقاء مضمون المادة العاشرة وعدم حذفها وينص على أن يتمتع أولاد وبنات السعودية المتزوجة من غير سعودي بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية وفرص العمل التي يتمتع بها السعوديين في القطاع الخاص، ويمنح زوج السعودية غير السعودي وابناؤها منه، وزوجة السعودي غير السعودية بطاقة اقامة خاصة وتأشيرة خروج وعودة متعددة السفرات ما دامت العلاقة الزوجية قائمة.

ورفض مجلس الشورى «تفاديا للإضرار بأبناء وزوجة السعودي الأجنبية» إقرار العقوبة التي تنص على حرمان من يخالف هذا التنظيم من الاستفادة من قروض الصناديق والمنح الحكومية، حسب ما ورد في رأي هيئة الخبراء والاكتفاء بنظر المحكمة المختصة في ايقاع غرامة مالية على من يخالف أحكام هذا التنظيم بما لا يزيد على 100 ألف ريال تودع في حساب جار، وتخصص لدعم الجمعيات الخاصة بمساعدة الشباب على الزواج.

حقوق الإنسان: نتابع تنفيذ قرار تشغيل العمالة تحت أشعة الشمس

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ- 12 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/523015

الرياض – «الحياة»
نوّهت الهيئة العامة لحقوق الإنسان بخطوة وزارة العمل لتطبيق نظام منع إجبار العمالة على العمل في الأوقات التي ترتفع فيها درجة الحرارة في شكل كبير، وكذلك فرضها لعقوبات تبدأ من الغرامة المالية حتى إغلاق المنشأة المخالفة، كما دعت هيئة حقوق الإنسان العمالة المتضررين إلى اللجوء لوزارة العمل في حال فرض منشآتهم عليهم العمل في الأوقات المخالفة للنظام.
وقال عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور إبراهيم الشدي لـ«الحياة»: «نحن نعمل على متابعة القرار، وفي حال تقدم إلينا أي عامل يفيد بوجود المخالفة مباشرة سيتم التنسيق مع الوزارة لاتخاذ الإجراء اللازم».
وأضاف: «يجب على العمالة التي تجبرها شركاتها على العمل في هذه الأوقات التي حددتها الوزارة واعتبرتها مخالفة، التوجه إلى وزارة العمل، لأننا في الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان معنيون بأن يكون هناك نظام يحمي العمالة، ومعنيون أيضاً بأن يكون هناك تطبيق لهذا النظام على أرض الواقع».
وكانت وزارة العمل أعلنت أخيراً، بدء تطبيق نظام منع تشغيل العمالة تحت أشعة الشمس، وذلك مطلع الشهر المقبل، وسيبدأ تنفيذ القرار خلال الفترة من الساعة 12 مساء وحتى الساعة 3 عصراً مدة شهرين، كما نص القرار على أنه لا يجوز تشغيل العامل في الأعمال المكشوفة تحت أشعة الشمس، وأنه على صاحب العمل عند تنظيم ساعات العمل مراعاة ما نصت عليه الفقرة السابقة من هذا القرار، ويُستثنى من هذا القرار العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وكذلك عمال الصيانة للحالات الطارئة.

وبالمرأة ماذا أنتم فاعلون؟ (2)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
رابط الخبر

د. سهيلة زين العابدين حماد

تحدّثتُ في الحلقة الماضية عن دعوة أحد المتشدِّدين التحرش بالكاشيرات مُضفياً على دعوته الشرعية بسرد حادثة مشكوك في صحتها بطلها الصحابي الجليل الزبير بن العوّام، أقول مشكوك في صحتها:
•لأنّ الزبير وهو أحد المبشّرين بالجنة لا يمكن أن يتبع أسلوب التحايل لمنع زوجته من الذهاب إلى المسجد لأداء صلاتي العشاء والفجر، وهو يذهب إلى المسجد فلمَ لم يصحبها معه بدلًا من هذا التحايل؟

•هل يُعقل أنّه يتبع أسلوب التحايل على زوجه لمنعها من الذهاب إلى المسجد، والرسول صلى الله عليه وسلّم يقول « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله « وعمر بن الخطّاب رضي الله عنه لم يستطع منع زوجه من أن تشهد صلاة الصبح والعشاء جماعة في المسجد، ففي رواية للبخاري قيل لها: لِمَ تخرجين وقد تعلمين أن عمر يكره ذلك ويغار؟ قالت: وما يمنعه أن ينهاني؟ قال ابن عمر: يمنعه قول رسول اللّـه صلى الله عليه وسلم» لا تمنعوا إماء اللّـه مساجد اللّـه» [رواه البخاري،900]

•لو كانت الأحاديث التي استدل صاحب التغريدة بها التي تقول صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد لاستدل بها عمر رضي الله عنه لمنع زوجته من الذهاب إلى المسجد ،ولو فرضنا أنّ قصة الزبير صحيحة، لاستدل أيضًا بتلك الأحاديث لمنع زوجته بدلًا من اتباعه أسلوب التحايل.

• زوج الزبير السيدة أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم، كانت تدرك غيرة زوجها الزبير، وبينما كانت تنقل النوى من أرض الزبير، فلقيها الرسول صلى الله عليه وسلم ذات يوم وأناخ لها البعير كي تركب، وكان معه نفر من الصحابة؛ فاستحت أسماء أن تسير مع الرجال، وتذكرت الزبير وغيرته فاعتذرت لرسول اللّـه صلى الله عليه وسلم، وحينما عادت أخبرت الزبير بالواقعة؛ فقال: «واللّـه لحملك النوى أشد عليّ من ركوبك معه « [رواه البخاري]

« فنلحظ هنا كيف تحملت أسماء رضي الله عنها المشقة مراعاة لغيرة زوجها الزائدة، كما نلحظ أنّ مروءة ابن الزبير كادت أن تتغلب على غيرته الزائدة، فركوبها كان أخف مما تحقق من تبذلها بحمل النوى على رأسها من مكان بعيد،، فرجل بهذه المروءة هل يستخدم أسلوب التحايل لمنع زوجه من الذهاب إلى المسجد؟

أمّا قوله:إنّ طاعة الزوج أوجب من الصلاة جماعة في المسجد، لو كانت كذلك لقالها عبد الله بن عمر لزوج عمر ذلك، ولامتنعت.

كما نجده يُبيح كذب الزوج على زوجه، وهذا يخالف الحديث النبوي» المؤمن لا يكذب»

أمّا قوله إنّ المهاجمين له يُحاربون العفّة والاحتشام وما يتبعها من تفصيلات دقيقة كالحجاب والقرار في المنزل وغيرها من النقاط التي تنادي بها الاتفاقيات الدولية الكافرة ويستميت أبناء جلدتنا في تطبيقها في بلاد الحرمين».

فهل دعوته للتحرّش بالكاشيرات دعوة إلى العفة والاحتشام؟ وهل الكاشيرات غير ملتزمات بالحجاب؟

أمّا القرار في المنزل، فهذا فهم خاطئ لقوله تعالى:(وقرن في بيوتكن) فهذه الآية خاصة بأمهات المؤمنين رضوان الله عليهن، وليست عامة بنساء المسلمين، ولنقرأ معًا هذه الآية والآيات الثلاث التي قبلها ليتأكد لنا خطأ فهمه للآية(يَا نِسَاء النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا .ومَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا .يا نِسَاء النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاء إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلا مَّعْرُوفًا. وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)[الأحزاب: 30-33]

والذي يؤكد أنّ قرار البيت خاص بأمهات المؤمنين، رواية الإمام البخاري التي أوردتها في بداية المقال، عن خروج أسماء رضي الله عنها من بيتها إلى أرض زوجها الزبير، وحملها النوى، ومشاركة المرأة المسلمة في الحياة العامة في العهديْن النبوي والراشدي، وتعيين سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه الشفاء من بن عدي على الحسبة ومراقبة الأسواق، وقيام أسماء بنت نُهيك الأسدية رضي الله عنها بمراقبة الأسواق في مكة وضربها الغشّاشين بالعصا، وممارسة المرأة البيع والشراء والرعي والزراعة وتنظيف المسجد وتزيين النساء، ومختلف الأعمال في مختلف العصور الإسلامية حتى منهن من تولى الحكم، ومنهن من علّم الرجال وأجزنهم، وممن درسوا على أيدي نساء كُثر، منهم السيوطي وابن حجر العسقلاني وابن تيمية، وتمّ هذا كله قبل الاتفاقيات الدولية، فإقحام الاتفاقيات الدولية ليس في محله، فالإسلام دين حضاري، قائم على نظام الزوجية، أعطى للمرأة حق المشاركة في الحياة العامة لتسهم في عمارة الأرض وتؤدي أمانة الاستخلاف، كما أباح لها العمل حفاظًا على كرامتها وعرضها، بحمايتها من التسوّل، أو بيع جسدها لتعيش هي وأولادها أو من تعولهم، وصاحب التغريدة وأمثاله يريدون استمرار النظام الذكوري الأحادي المُخالف للنظام الكوني بحبس المرأة في بيتها من مولدها إلى مماتها وحرمانها من أداء دورها في عمارة الأرض، ويُفضلون خروجها للتسوّل على خروجها للعمل لكسب قوتها وقوت أولادها أو من تعولهم بعزة وكرامة..

أين السعوديون؟

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ- 11 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/11/article842844.html

د. عبدالعزيز بن علي المقوشي

كشفت قطاعات حكومية لأكثر من مرة خلال الفترة الماضية عن فرص وظيفية كبيرة في القطاع الحكومي لم يتم شغلها بسعوديين حتى الآن،.. تلك الجهات التي أعلنت عن وجود فرص وظيفية في قطاعات حكومية مختلفة كانت تمثل مصداقية في الطرح خاصة وأن إحداها كانت وزارة الخدمة المدنية، وهي الجهة المخولة بالتوظيف في القطاع الحكومي كما أنها الجهة التي تمثل المرتكز الأساس في عمليات توظيف وتطوير القوى العاملة الوطنية سواء من خلال فروعها المتعددة في مناطق المملكة أو من خلال مركزية قرارات التوظيف الوطنية أيضاً أو من خلال معهدها للإدارة العامة الذي يعمل منذ وقت طويل على تطوير مهارات وقدرات موظفي الدولة بشكل خاص وإعادة تأهيل الخريجين بما يتلاءم مع حاجات سوق العمل الوطني بشكل خاص وكذلك ما يتعلق بتطوير قدرات العاملين في القطاع الخيري أيضاً.. تلك الأرقام التي تبث من هنا وهناك والتي تشير إلى فرص «قد» تزيد على مئة ألف وظيفة موزعة ما بين وظائف تعليمية وإدارية وفنية ومتخصصة وغيرها وأخرى في القطاع الخاص الذي «يغص» بغير السعوديين تشير «بأصبع» حاد إلى وجود خلل في العملية التأهيلية والتوظيفية الوطنية.

الخلل هنا يتمحور حول مخرجات الجهات التعليمية والتدريبية ومدى ملاءمتها لحاجات سوق العمل الوطني أو تراخ «غير مبرر» في عمليات توطين تلك الوظائف التي «ربما» أنها مشغولة بغير السعوديين، أو خلل في عمليات احتساب الحاجة للوظائف من قبل الجهات المعنية في حال عدم شغلها بموظفين سعوديين أو غير سعوديين!!

كما أن من المستغرب جداً وجود مثل تلك الأرقام من الوظائف الشاغرة في ظل تدفق ضخم من الشباب السعودي (ذكوراً وإناثاً) من خريجي الداخل والخارج أيضاً عبر برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي الذي يدفع كل عام بآلاف من الخريجين من مختلف جامعات العالم وبتخصصات مختلفة ومتعددة أيضاً، بينما لا يزال كثير منهم يحملون «ملفاتهم العلاقية» بأيديهم يبحثون عن فرص وظيفية لهم.

وأذكر أنني أجريت حواراً مع معالي رئيس ديوان الخدمة المدنية آنذاك «عندما كانت وزارة الخدمة المدنية تسمى ديوان الخدمة المدنية» في الثمانينيات الميلادية وكان يتحدث عن عدم ملاءمة مخرجات الجهات التعليمية والتدريبية مع حاجات سوق العمل!! كان ذلك في الثمانينيات الميلادية واقترحت عندها مناسبة تأسيس لجنة وطنية تجمع مديري الجامعات ومراكز التدريب وممثلين لوزارات الخدمة المدنية والتخطيط وما شابهها، ومنذ ذلك التاريخ وأنا أترقب وأرقب تشكيل مثل تلك اللجنة التي يمكن أن توجد نوعاً من المواءمة بين المخرجات والحاجة.. إلا أن ذلك لم يتم.. فأصبحت الجامعات تضيّق مسألة قبول الطلاب بكليات الطب والكليات الصحية بينما تظل الحاجة ماسة في الوطن لآلاف الوظائف الصحية في مختلف المستويات والتخصصات.. وفي الوقت الذي «تفرض» الجامعات تفوقاً غير منطقي للمتقدمين لدراسة التخصصات الصحية مثلا «يعج» الوطن بممارسين بشهادات مزورة أو شهادات هزيلة ومن جامعات هزيلة أيضاً، فلماذا هذا التناقض؟! لا أدري!

أتمنى أن نعالج موضوع اليد العاملة السعودية على كافة المستويات، وأن تكون شغلنا الشاغل فهي مكون أساس من مكونات التنمية الوطنية ولعل لجنة تنسيقية عليا «فاعلة» يمكن أن تدرس وتعالج مثل هذه الأمور المتعلقة بمسألة مخرجات الجهات التعليمية والتدريبية وحاجات سوق العمل المحلي.. كما أن دور وزارة التجارة والصناعة والغرف التجارية أيضاً في مسألة تبصير الشاب السعودي بفرص العمل التي ستفرزها هذه الحملة الوطنية الموفقة لتنظيم العمالة السائبة بالوطن أمر في غاية الأهمية.. فهل من مجيب؟

ودمتم ..

المتقاعدون.. همومهم بين الوطن والجمعية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/10/article842460.html

فهد بن أحمد الصالح

ينتاب العديد من الموظفين حالة من الاكتئاب عند قرب بلوغه السن التقاعدية لأنه سيواجه المصير المجهول في جحود المجتمع له ولخبراته ولطاقاته التي لا تزال متقدة في الاغلب وكذلك في رغبته للعطاء التي لا يوقفها الا الاحباط ممن حوله واحاديث الناس انه سيموت قاعداً طالما اصبح متقاعداً. وكذلك لأنه الدولة لم تجعل للمتقاعدين برنامجاً متوازياً يقر من أعلى المستويات كخطة استراتيجية بعد خروجهم على المعاش كي نؤمن لهم حياة كريمة معنوية ومادية غير الراتب التقاعدي الذي لا يضاف إليه علاوة سنوية تواكب تغيرات الحياة وكأن الراتب توقف عن الزيادة بقوة النظام مثلما اوقف صاحبه من العطاء بقوة النظام الا ما صدر عن امر كريم سابق بإضافة 15% لرواتب المتقاعدين. واصبحت فئة كبيرة من طاقات وخبرات هذا الوطن الغالي معطلة دون استفادة منها لعدم وجود تنظيم خاص بهم يحدد كيفية اعادتهم للعطاء والاستفادة من تلك الخبرات المتراكمة التي صرفت عليها الدولة اموالاً لا حصر لها وتركتها في مهب الريح قبل ان يحل الزهايمر بأهلها فلا يعود منها ولا من خبيرها فائدة له ولا لمجتمعه.

اننا اذا قلنا الدولة فإننا نقصد بها المظلة العامة للمواطنين عامة بكل الفئات والاجناس والاعمار والقطاعات ونركز على الوزارات بصفة خاصة وهي التي تختتم علاقتها مع رجالها الذين وفوا معها بحفل سنوي بعد تاريخ 7/1 توزع فيه دروعاً تذكارية لا تتجاوز مصروف ساعة واحدة في هذا الوقت العصيب على القادر فكيف بغير القادر وكان هذا نهاية المطاف بهم وتهمله في مناسباتها العامة وفي الاعياد ولا تتواصل معه وقد تنبذه اذا زارها وتستنقص تواصله وافكاره ومرئياته وكأنه قادم من كوكب آخر، بل انها لا تجعل له يوماً سنوياً تتواصل معه به الا بعض المصالح التي نعتبرها من كوكب آخر كسابك وارامكو وشركة الكهرباء في بعض المناطق، بل ولا يوجد تنظيم للعمل التطوعي اذا رغب الموظف المتقاعد ان يتواصل به مع الوزارة والمنشأة التي قضى فيها اغلب عمره.

واستبشر المتقاعدون والمتقاعدات خيراً بصدور الموافقة على انشاء الجمعية الوطنية للمتقاعدين برقم 55396 وتاريخ 20 / 10 / 1426 وسجلت برقم 332 في وزارة الشؤون الاجتماعية كشخصية اعتبارية وذات ذمة مالية مستقلة لا تهدف الى الربح وتسعى لخدمة المتقاعدين عامة واعضائها المسجلين خاصة وبدأت الجمعية وتكونت واشهرت بتاريخ 13 /4 / 1429 برعاية رئيسها الفخري صاحب السمو الملكي الامير نايف بن عبدالعزيز - رحمه الله - واطلقت رسالتها في ضرورة استفادة المجتمع والدولة من خبرات ومعارف المتقاعدين والعناية بالوضع الصحي والاجتماعي لهم مع تسويق خبراتهم وتدريب وتأهيل الراغبين في العمل من المتقاعدين واعتمدت اهدافها التي كانت تأمل ان تكون واقعاً معاشاً خلال فترة زمنية قصيرة الا ان واقعها الآن يؤذن بالتوقف لعدم وجود تفاعل يكاد يكون عاماً لولا محاولات لا يخالطها اليأس من مجلس ادارتها وامانتها العامة وادارتها التنفيذية وبعض اعضائها الفاعلين، ولكن من غير التفاعل العام سيتوقف الحال او يمل المتقاعد ويثبت في ذهنه انه اصبح كالحمل الزائد على وطنه وبعد فترات النشاط سيشعر انه كالحمل الزائد على اهل بيته لينتظر الموت قاعداً واخشى ان يستعجله اذا تراكم عليه الجحود من الناحيتين ويدعو الله به لأن الحياة تصبح كالجحيم عنده.

اننا اذا نظرنا الى عدد المتقاعدين اليوم فانهم يتعدون سكان الكثير من الدول حيث تجاوز عددهم 900000 ألف متقاعد في القطاعين العام والخاص فاذا كان المجتمع بكل مكوناته قد تجاهلهم وتجاهل حاجاتهم ومتطلباتهم وحقوقهم في العيش الكريم فكيف ستكون صورة المجتمع عند أولادهم وكيف سننمي الوطنية والحس الاجتماعي عند النشء القادم طالما تجاهلنا خبرات والديهم، كيف سنواجه مع تلك الحالة المد الالكتروني الذي يؤكد باستمرار بحقوق الانسان وواجباته في حين ان الواجبات والحقوق اقتصرت على معاش تقاعدي جامد وحرم من علاوة سنوية تساعده ولا تكفيه للعيش الكريم

واصبح الموظف المقتدر بالأمس يبحث عن ثغرات الضمان الاجتماعي ليدخل منها او يستجدي الموسرين في كل المناسبات وهو في دولة كريمة يصل خيرها للبعيد وهو القريب المحتاج وقد وجد التجاهل في ثلث عمره الأخير ويتمنى ان يختم له بخير مع ربه ومع دولته ومع مجتمعه، أليس هو بحاجة الى التأمين الصحي والى اماكن الترفيه والاندية الرياضية التي تبقيهم في صحة طيبة بعد سلامتهم من الامراض، ثم حاجته الى ان يشعر باحترام المجتمع له وتفضيله في التعاملات الحكومية، أليس من حقهم الأولوية في الاسكان الذي امر به خادم الحرمين الشريفين مع خصم خاص بهم لانهم افنوا حياتهم في خدمة الوطن والمواطن ولم يتمكنوا من امتلاك منزل يؤويهم ويستر احوالهم، أليس لهم حق من باب المسؤولية الاجتماعية ان يكون لهم وقف يستفيدون من ريعه في برامج جمعيتهم الشاملة، أليس على مؤسسات التقاعد والتأمينات الاجتماعية واجب تجاههم يتعدى الراتب التقاعدي، أليس من الواجب على جميع المصالح الحكومية والقطاع الخاص ان يستفيدوا من خبراتهم بمقابل ولو رمزي لنشعرهم بقدرتهم على العطاء، أليس من حقهم ان يجدوا نظاماً دقيقاً للتطوع يستطيعون ان يقوموا من خلالهم ما يرضون به انفسهم وخالقهم والمحتاجين لهم.

وختاماً؛ امر المتقاعدين يحير اصحاب العقول المنصفة لان دولتنا بخير، ومجتمعنا محب وانساني وصاحب مسؤولية اجتماعية ويحمل في داخله بذرة يانعة للعطاء والجمعية الوطنية للمتقاعدين لها طموحات تعانق الثريا والمتقاعدين لهم امال عراض في حكومتهم ومجتمعهم وجمعيتهم لا تزال على الثراء، والثقة في اصلاح احوالهم موجودة في كل الاطراف والآمال معلقة على رئيسها الفخري القادم ان يمنحها الاهتمام المستحق لأنها امانة كبيرة وبحث عن حسن ختام في سنوات العمر المتبقية والثلث الأخير من الحياة ان كتبها الله ذلك وهي في الاول والأخير حقوق وواجبات ننتظر ان ترى النور قريباً أليس حالهم اولى بكثير من الجهات التي اصبحت لها ادارات عامة وهيئات مستقلة، واخيراً ألا يحق لهم لقب المواطن الصالح لينعم بما يقابل عطاءه في سنوات صلاحه الطويلة، ولندرس حال المتقاعدين في الدول الاخرى ونستنسخ ايجابيات التعامل فالسعيد من وعظ بغيره.

المعتقلون السعوديون

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 شعبان 1434 هـ 10 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130610/Con20130610609383.htm

عبده خال

آخر الأخبار القادمة من العراق أن مرض الدرن يهدد حياة خمسة وعشرين شابا سعوديا في المعتقلات العراقية، وقبلها تناقلت وسائل الإعلام أخبار الإعدام والسجن وقصصا عن الأوضاع المؤلمة والمأساوية لمن تورط في تلك الحرب..

والأخبار غالبا ما تأتي مفزعة ومقلقة عن أوضاع شبابنا المعتقلين في العراق، وهي الأخبار التي تهيج مشاعر ذويهم في المقام الأول.

وقد بزغ هذا الملف بعد انتهاء الحرب في العراق، وأظهر لنا أعداد المعتقلين والمحكوم عليهم بالإعدام أو السجن لمدد طويلة، وهي القضية التي ستتكرر مع كل حرب تنشب في بقاع الارض، إذ أن شبابنا جاهزون لأن يكونوا حطبا لأي معركة تشب في أطراف الدنيا؛ بحجة الجهاد، وغدا سوف يفتح ملف المعتقلين في سوريا أو بورما أو مالي، ومع تكرار اللعبة سنجد أمامنا ملفات تفتح من أجل حقوق هؤلاء المعتقلين.

وهي اللعبة التي بدأت منذ الحرب الأفغانية السوفيتية، ومع تكرار اللعبة لم يفقه شبابنا أنهم يلقون بأنفسهم إلى التهلكة، فهم منساقون بالتحريض للذهاب إلى الأقاصي من غير تحرز على أنفسهم أو أسرهم أو دولتهم.

وإزاء هذا الملف نقف موقفين متباينين، يتمثل الموقف الأول في رفض خروج شبابنا إلى معارك ذات صبغة وأهداف سياسية، ويتم كسر هذا الرفض بالتنادي والحشد لنصرة إخوة مسلمين في مواقع مختلفة، ويقوم بهذا الدور خطباء وأئمة حتى إذا انتهت اللعبة وجدنا أن أبناءنا عالقون هناك ومحاربون من قبل من ناصروهم (كما حدث في أفغانستان)، ومع

انتهاء اللعبة يتخلى المحرضون عن أولئك الشباب وكأنهم لم يرتكبوا جرما، بل يواصلون التحريض لنقل شباب آخرين إلى مواقع أخرى.
وبعد وقوع الفأس في الرأس يظهر الموقف الثاني الداعي إلى المطالبة بعودة المعتقلين لبلادهم من قبل ذويهم والدولة معا.
هذا اللعبة المتكررة غدت مرهقة، وليس فيها من جذب سوى العذابات التي يواجهها المغرر بهم وذووهم الذين يتألمون لما حدث لأبنائهم، وفي النهاية تحمل الدولة عنت المطالبة بهم.
فهل تكرار هذه اللعبة بنتائجها الثابتة لم تمنح شبابنا الحصانة، وما زالت التحريضات تجذبهم إلى المعارك المجانية؟
إن نتائج المعارك التي حدثت تؤكد على أن الإجابة بالإيجاب، ومع ثبات النتيجة يصبح من الأهمية أن تتلاقح تلك التجارب الفاشلة وتعطى كمصل للشباب يحصنهم من الانجذاب إلى معارك مخطط لها، وهو الأمر الذي لم نفلح في تحصين شبابنا به لنحول بينهم وبين الخوض في معارك نحن الخاسرون فيها..
فها هي الأصوات ذاتها تطالب شبابنا بخوض معارك في سوريا..
فهل نحن مغرمون باللعب المتكرر من أجل نتيجة خاسرة؟!.

مرحبا بكم في مطار الملك خالد!

المصدر: جريدة الوطن الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=17028

صالح الشيحي

حينما كنا نتحدث عن مطار الملك عبدالعزيز كان العقلاء يرحبون بما نقول.. نحن في النهاية نتحدث عن منشأة وطنية.. ننشد لها الأفضل.. ولذلك حينما نتحدث عن مطار الملك خالد، فذات الدافع هو ما يحركنا.
طالبت - وغيري كثير - بتغيير إدارة مطار الملك عبدالعزيز.. وحدث ذلك أكثر من مرة..
اليوم.. رغم كل هذه الشكاوى من تردي خدمات مطار الملك خالد بالرياض.. لا تزال إدارة المطار صامدة.. وعصية على التغيير.. من منكم يخبرنا عن السر!
نحن لا نطلب المستحيل.. كل ملاحظاتنا من الممكن تنفيذها لو كان هناك إدارة حريصة فعلا على راحة المسافرين.. وقبل ذلك سمعة البلد.. اليوم نحن نتحدث عن واحد من أهم المطارات في الشرق الأوسط.. لو وجد المطار ربع الاهتمام الذي تجده المطارات المجاورة لن يضاهيه أي مطار آخر..
المعاناة تبدأ من لحظة دخول المطار.. ولن أتحدث عنها لأنها مخجلة.. هل يصدق أحد أن المسافر عبر مطار الملك خالد في العاصمة السعودية الرياض لا يجد موقفا لسيارته.. هل يصدق أحد أن ملايين المسافرين لا يقوم على خدمتهم سوى مصعد واحد.. اليوم شقق سكنية تعيسة فيها أربعة مصاعد.. هل يصدق أحد أن أرضية المطار مكسوة بالسيراميك الرديء بعد أن كانت مغطاة بالرخام!
على أي حال إدارة مطار الملك خالد عليها مسؤولية وطنية قبل أن تكون مسؤولية إدارية.. المطار اليوم أصبح مثار سخرية ومقارنات مضحكة - دائما أسأل نفسي.. ألا يسافر هؤلاء ويشاهدون مطارات العالم - ولذلك لا بد لإدارة المطار من تصحيح سريع، قبل أن يتركوا المطار ويهربوا لقضاء إجازاتهم، وهذا أضعف الإيمان..
أعلم جيدا، بالمناسبة، أن هيئة الطيران المدني تشرف على مشروع تطوير المطار.. لكن متى تنتهي هذه المشاريع باليوم والساعة.. نحن لنا مواقف سلبية مع تطوير المطارات.. ناهيك أنه لا ينبغي ترك المطار بهذه الصورة التعيسة، حتى إنجاز تطوير.. قد لا يأتي!

أطفالنا والعنف المنزلي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130609/Con20130609608981.htm

نورة المري

هز المجتمع التبوكي والسعودي تعذيب الطفل يزيد على يد والده حتى الموت، وهذه الحادثة لا تفصلها عن حادثة قتل الطفل وسام سوى شهور والعامل المشترك بينهما أن الأم من جنسية مختلفة.

وانتشرت التعليقات والفتاوى في الحكم الواقع على الأب مابين الحد والتعزير، وهناك من يرى أن الأصل لا يقام عليه أي نوع من أنواع العقاب لأن الولد يدخل تحت الملكية الخاصة للأب، (وأي أب يحب يعذب أولاده من زوجته التي لا تسمع الكلام يأخذ راحته في الانتقام ويحرق قلب أمه رقم 1– 4).. للأسف هذا النوع من العنف المغلف بالظلم مطبق عند الكثير من المعددين، بالإضافة إلى من يفتقدون الاستقرار في حياتهم الزوجية.

لكن أكثر تعليق استفزني فعلا هو (مات يأتي بولد غيره، هذا أبوه) ، وأعتقد أن هؤلاء المناصرين لهذا التعليق هم من جماعة الدمويين.

بما أني لست في لجنة الإفتاء فلن أستطيع أن أفتي بشأن هذا الأب، إلا أنني أسمح لنفسي باسم الحرية الإنسانية باقتراح دراسة وضع هذا الأب لعله يشتكي أمراضا نفسية عقلية بعد جلده ليشعر بالألم الجسدي الذي سببه لولده فالجزاء من جنس العمل ومن لايرحم لايرحم، أما إذا كان يتعاطى المخدرات فهذه قضية أخرى تنذر بطلائع جيل إرهابي من نوع خاص.

لابد من تكثيف التوعية الدرامية والإعلامية في توعية الآباء بوسائل العقاب البديلة عن الضرب وبحقوق الطفل ففي رسولنا عليه الصلاة والسلام خير قدوة، فلم نقرأ يوما أن حبيبنا محمد أو أحدا من صحابته ضرب طفلا، وإنما كان عليه الصلاة والسلام يلاعبهم ويحاورهم ويستأذنهم، قال عليه أفضل الصلاة والتسليم: «ليس منا من لم يرحم صغيرنا ...».

وفي حوار يعقوب عليه السلام مع ابنه يوسف (عليه السلام) تتجسد أهمية الحوار الرقيق المحمل بالعاطفة الأبوية للطفولة في مثل قوله تعالى: (قال يابني لاتقصص رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيدا إن الشيطان للإنسان عدو مبين). فلولا ثقة هذا الطفل بأن والده سيستمع إليه بكل عطف وحكمة لما لجأ إليه يقص رؤياه، فقد كان أذنا صاغية وقلبا حانيا لطفله ولسانا يحترم الطفولة بالنصح الرقيق الدقيق.

أين نحن من هذا التعامل الإنساني مع أطفالنا الذين ينبني عليهم تقدم الأمم، فهذا الحوار الشفاف التربوي مع الطفل يوسف كان سببا في أن تنشأ شخصيته قوية دقيقة قادرة على رسم المستقبل والتنبؤ به وهو بعيد عن والديه حتى أصبح وزيرا للمالية.

مرة أخرى إهمال العنف ضد الأطفال وعدم أخذه بجدية ووضع حلول عملية له يمكن أن يتسبب في تحوله إلى ظاهرة، فما يخرج للإعلام هي حالات العنف التي وصلت إلى الموت، أما باقي أنواع العنف التي ستنعكس سلبا على الأجيال القريبة فمازال أكثرها في طي الكتمان، فهذه إحدى القامات النسائية المعنفات في الطفولة مازالت تتذكر أن والدها هو سبب إعاقتها عندما حملها وقذف بها من أعلى قامته في لحظة غضب.. والنماذج كثيرة.

يجب توفير أماكن ووسائل ترفيه متعددة للأطفال حتى لا تحدث صدامات مباشرة بينهم وبين ذويهم في المنزل، ولابد أيضا أن نستفيد من السلف الصالح والبرامج الحديثة في التربية، حتى نتمكن من إطلاق أبنائنا في أي برنامج للابتعاث ونحن على ثقة أنهم سيكونون سفراء صالحين لصلاح منشئهم.

وكما نلزم شبابنا بدورات توعوية في الحياة الزوجية قبل الزواج، فمن باب أولى أن نلزمهم أيضا بحضور دورات مكثفة في التربية حتى لا يصبح الطفل الأول فأر تجارب للوالدين.

التحرش باعتباره واجبا وفضيلـة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 رجب 1434 هـ- 6 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130606/Con20130606608178.htm

اعتدال عطيوي

أصبح البعض لا يتورع عن إطلاق ما شاء من الآراء المتقددة الشاذة التي سرعان ما يتلقفها المريدون ويحولونها إلى فتوى ثم يتنادون ويتسابقون إلى تطبيقها في ظل تجاهل الكثيرين من المشرعين والعلماء لخطورة تلك الفتاوى وغض النظر عنها ترفعا باعتبارها من الشاذ كما يقولون.

ولكن مادار حول تغريدة التحرش بالكاشيرات كما أسمتها وكالات الأنباء العالمية إثارة وتحليلا وسخرية هو أمرا آخر يختلف كثيرا..

أولا : من حيث اختراقه لمبدأ أساسي في الدين الإسلامي وهو التعدي على الأعراض التي جرمها الدين واعتبرها بعض العلماء من باب الحرابة وأدخلوا التحرش تحت بابها.

ثانيا: لأن الإسلام حمى أعراض الناس وحقوقهم رجالا ونساء داخل البيت أو خارجه بتشريعات سامية معروفة.

وبصرف النظر عن استجلاب حادثة تاريخية عن قيام الزبير بلمس زوجته متنكرا لتترك الخروج إلى المساجد متعللة بأن الناس قد فسدوا وهي حادثة فردية ينظر إليها بعين التاريخ لا التشريع.

خاصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أوصى بعدم منع النساء من المساجد

(لا تمنعوا إماء الله مساجد الله).

إن محاولة شرعنة هذة القصة وإفساحها كحالة اجتماعية تنتقل من الزوج كمحرم إلى المجتمع كوسيلة تأديب أمر في غاية الخطورة.

لأنها قد تلقى هوى واستجابة وانتشارا وتناديا خاصة في أوساط الشباب الحائرين أين يوجهون طاقاتهم وحيويتهم في مجتمعنا فيقعون في مثل هذه الفخاخ المتطرفة من الفتاوى التي سرعان ما تتحول إلى طوابير متحركة مشرعنة بفتوة ما إلى اقتحام الأنشطة الاجتماعية والثقافية كما يحدث كل عام في الجنادرية أو معرض الكتاب أو التصدي لأحوال النساء باعتبارهم حراس الفضيلة المريدين الموجهين بشكل موارب.

وهذا ماحدث فعلا حيث أصدر البعض تغريدة تحت مسمى (تحرشوا) التي اعتبرها وصمة عار في جبين المجتمع.

كما تبدو خطورتها الأكثر في تعميمها الذي قد يسري على كل النساء العاملات ويطال مبدأ الخروج من المنزل حتى لو لطلب الرزق المرفوض من قبل البعض جملة وتفصيلا ، متجاهلين أن العاملات من النساء المعيلات والمعاونات والمكافحات على كل الأصعدة كثر.

وقد يعمل كثيرات منهن تحت قصف الحر والقر لساعات طويلة على حد الأرصفة والأسواق لإعالة أسرهن، فهل تستحق تلك المكافحة أيا كان عملها طبيبة ـ معلمة ـ بائعة التحرش الذي يلوح به هؤلاء ويتنادون إليه وكأنه غزوة مباركة..

فلا تجد النساء أمامهن إلا ذل الحاجة للغير وما أدراك ما الحاجة خاصة في وجود أفواه جائعة.

ورغم أن الهدف واضح تماما من تلك التغريدة التي أوردها المبجل في موقع يتحدث عن عمل الكاشيرات وعززها بطرح قصة الصحابي إلا أن مكتبه سارع إلى إنكارها ونسبها إلى التدليس والتحريف لأن كلمة تحرش لم ترد فيها فقط وهى محاولة للالتفاف على طرح سقيم له سوابق معروفة وكالعادة بالطبع صفق المريدون ونددوا بالعلمانيين رغم أن صاحبها أورد لاحقا أن الهجوم عليه إنما هو حرب على العفة والاحتشام وكأن العفة والاحتشام تخصان المرأة فقط.

إن مثل هذة الفتاوى والدعوات المبطنة بالرحمة والمصدرة للعذاب والتي شوهت شريعتنا وجعلتنا مصدر سخرية يتهافت الكثيرون على تنقل عجائبها المطروحة كل يوم لابد من مواجهتها بقوانين صارمة وتجريمها باعتبارها محرضات لخلق

الفوضى والعنف الاجتماعي خاصة فيما يخص النساء حيث يحلو للكثيرين الخوض فيهن بدلو من الصدأ باعتبارهم الجزء الرادع للجزء المفرط النساء وفق تقديرهم الشخصي..
إن التمادي نتيجة للتغاضي، وهذا واقع الحال فيما يخص النساء، نحن مازلنا ننتظر القوانين حتى لايتجرأ كل من تسول له نفسه الطعن فيهن بفعل أو بفتوى.

وظائف شاغرة

المصدر: جريدة الوطن السبت 29 رجب 1434 هـ- 8 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=17013

أمجد المنيف

أراقب بهدوء حملة التصحيح، "إن صح تسميتها كذلك"، وأنتظر نتائجها "بالكامل"، حتى يتسنى لي الحكم - كرأي شخصي - على ما جاء بها، فليس من عادتي أن أتطرق لقضايا ما تزل بعض زواياها مظلمة بالنسبة لي، كما يحدث هذه الأيام مع "كورونا"، إذ أفتش عن معلومات دقيقة بعيدا عن الحروف التقليدية، أو عبارات التعاطف..
أعتقد - حتى الآن - أن كثيرا مما جاء في الحملة أمور محمودة، رغم تحفظي على بعض ما جاء فيها، والتي أظن أنه لولا وجود خلل في بعض مما قامت عليه، لما أمر الملك بمنحهم فرصة للتغيير، وتبديل مسارات المخالفات إلى طرق مشروعة، تنعكس إيجابا على الوطن والمواطن!.
هناك، وفي مساحة منسية من الحملة، طالعتنا "الوطن" بخبر يؤكد أن نقص الموظفين كان السبب في تأخير افتتاح مكتب "وزارة العمل" برفحاء.. إذ يقول الزميل "فهد المختاري": "رغم انتهاء نصف المدة التي حددتها وزارة العمل لتصحيح أوضاع العمالة، إلا أن أهالي محافظة رفحاء ما يزالون يقطعون 600 كلم ذهابا وإيابا من أجل مراجعة مكتب العمل بعرعر لتصحيح أوضاع عمالتهم الخاصة، كالسائقين وغيرهم من أصحاب المهن الخاصة، في حين بقي مكتب العمل برفحاء والمستأجر حديثا - على وضعه دون موظفين"..
بعيدا عن حق المواطنين في منحهم مدة إضافية جراء أخطاء الوزارة، وبمنأى عن مشروعية مطالبتهم للوزارة بدفع تكاليف السفر والترحال، وبغض النظر عن السبب الذي استهان بأرواح وحقوق بشر.. فإنني أعرض على وزارة العمل، ويعدّ هذا العرض ملزما لي، بأن أوفر للوزارة "سير ذاتية" لعاملين في مكتب رفحاء، أو أي مكتب آخر، بكل أنواع الوظائف، وباختلاف المرتبات، في مدة لا تتجاوز الأسبوع، من أجل الدفع بعجلة التنمية، وقتل العذر الذي أكده مدير مكتب العمل في منطقة الحدود الشمالي، ومحاولة متواضعة مني في إعادة بناء "باب النجار المخلع"!. والسلام.

\

وكلاء العدل في دول التعاون يدعون لإنشاء مراكز التصالح الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 رجب 1434 هـ 6 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130606/Con20130606608114.htm

ياسر المطيري (الرياض)
أوصى وكلاء وزارات العدل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس باستكمال إنشاء مراكز الإرشاد والتصالح الأسري على المستوى الوطني، واعتماد إرسال موظفي إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارات العدل بالدول الأعضاء للعمل ميدانياً في قطاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة، وتبادل تجارب الدول الأعضاء بشأن آليات التواصل مع المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية ولاسيما الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان خصوصاً ما يتعلق منها باختصاصات وزارات العدل بالدول الأعضاء.
وأكدوا في ختام اجتماعهم السنوي الرابع أمس على ما قرره وزراء العدل في اجتماعهم الرابع والعشرين من إعطاء الصلاحية اللازمة لتقييم عمل اللجان واستمراريتها بالإضافة لمتابعة تنفيذ الآلية، على أن تتولى الأمانة العامة تقييم عمل اللجان واستمرارية اجتماعاتها من عدمه، ولها اقتراح إلغاء اجتماعاتها إذا رأت ضرورة لذلك، بعد التنسيق مع الجهات المختصة في وزارات العدل بالدول الأعضاء، على أن ترفع تقريرا بذلك إلى اجتماعات وزراء العدل، كما تتولى الأمانة العامة إلغاء أو تأجيل اجتماعات اللجان حال عدم موافاتها بملاحظات أو مرئيات الدول الأعضاء في شأن الموضوع محل عمل اللجان في الوقت المناسب طبقاً لما نص عليه في آلية عمل اللجان.
واستمع الوكلاء لمقترح الأمين العام المساعد للشؤون القانونية لتفعيل التعاون القانوني والعدلي بين وزارات العدل، والانتقال إلى مرحلة متقدمة من هذا التعاون، بحيث تتعامل وزارات العدل ككتلة واحدة مع الدول أو المجموعات الدولية الأخرى وذلك من خلال إبرام اتفاقيات تعاون قانوني وقضائي وعدلي، وقرر الوكلاء رفع المقترح إلى الاجتماع القادم للوزراء والتوصية بتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة أولية ترسل لدول الأعضاء للوقوف على مرئياتها وملاحظاتها حيالها ودعوة لجنة مسؤولي إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بالدول الأعضاء لبحث الموضوع ووضعه في صورته النهائية.
وكان وكلاء وزارات العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي قد تناولوا في اجتماعهم عدداً من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال ومنها توصيات اللجان الفنية التي عقدت تنفيذا لقرارات وزراء العدل في اجتماعهم الرابع والعشرين، واجتماع لجنة الخبراء المختصين المكلفة بدراسة مشروع اتفاقية تسليم المجرمين بين دول المجلس، واجتماع لجنة الخبراء المختصين المكلفة بدراسة الدليل الإرشادي النموذجي للتعليم القانوني المستمر للمحامين بدول المجلس، واجتماع لجنة الخبراء المختصين المكلفة بدراسة مرئيات ومقترحات الدول الأعضاء حيال قرار المجلس الوزاري في دورته (120) بشأن سجناء دول المجلس في الخارج وإعداد الآليات اللازمة لتنفيذه، واجتماع لجنة الخبراء المختصين بوضع نظام أساسي وتنظيم إداري ومالي وهيكل تنظيمي وخطة استراتيجية وتنفيذية لمركز الإرشاد والتصالح الأسري لدول مجلس التعاون، واجتماع اللجنة الفنية المتخصصة المكلفة بدراسة الدليل الإرشادي بالإجراءات اللازمة لتنفيذ اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية بدول المجلس، واجتماع لجنة الخبراء المختصين المكلفة بدراسة مشروع النظام (القانون) الموحد للسلطة القضائية.

ميدل ايست اونلاين
middle east online

وكلاء العدل في دول التعاون يدعون لإنشاء مراكز التصالح الأسري

المصدر: ميدل ايست الاحد 30 رجب 1434 هـ- 9 يونيو 2013م
http://www.middle-east-online.com/?id=156624

ميدل ايست أونلاين
بغداد ـ
انتشرت في السنوات الاخيرة ظاهرة تزويج القاصرات بصورة ملحوظة في المجتمع العراقي، إذ يقوم أولياء أمورهن بتزويجهن وهن صغيرات لأشخاص متمكنين ماديا، رغم ان المشرع العراقي أولى اهتماماً كبيراً لقضية زواج القاصرات.
وتعود اسباب تزايد ظاهرة زواج القاصرات في العراق الى عدة اسباب أبرزها الظروف الاقتصادية التي يمر بها العراق، خاصة وأن "الكثير من العائلات فقدت معيلها جراء أعمال العنف والحروب، ما يسبب ضغطاً على المنظومة الأسرية"، فضلاً عن "قلة الوعي الثقافي وهيمنة العادات والتقاليد المجتمعية السائدة التي تشجع زواج الفتيات والشبان في عمر مبكر".
وتقول عضو منظمة حقوق الانسان في ذي قار شذى القيسي في حديث لـ"المدى برس"، ان "ظاهرة زواج وطلاق القاصرات اخذت بالارتفاع منذ العام 2003 بين الشرائح الفقيرة والمحدودة الدخل والمناطق الريفية"، مشيرة الى "ظهور حالات اجتماعية مأساوية، نتيجة ارتفاع معدلات الفقر والعوز وانخفاض مستوى الوعي بين الشرائح المعدمة".
وتضيف القيسي ان "بعض الاسر الفقيرة تعمل على تزويج الفتاة القاصر للتخلص من تكاليف اعالتها، وغالبا ما تجبر القاصر المتزوجة على ترك الدراسة"، مبينة ان " الفتيات القاصرات التي تتراوح ما بين (12- 15) سنة غير مؤهلات للحمل وتربية الاطفال، مما يسبب الكثير من الاضرار الصحية للفتاة والطفل، قد تؤدي في بعض الاحيان الى وفاة الام والجنين اثناء فترة الحمل والولادة".
ويرى الناشط المدني أحمد مزهر في حديثه لـ "السومرية نيوز" أن "زواج القاصرات يتم بمباركة العرف العشائري والتقاليد الاجتماعية"، مشددا على أن"الوصايا الدينية تؤكد على الزواج المبكر ما تمنح السلوك العشائري قوة في إرغام الفتيات الصغيرات على الزواج في سن مبكرة للحفاظ على شرف العائلة".
وتتركز ظاهرة زواج القاصرات وصغيرات السن في العراق ومصر والسعودية واليمن وغيرها من البلدان العربية والإسلامية وخاصة التي تتحكم فيها نظم عشائرية تقليدية تعتبر نضوج المرأة بلوغا لها.
وتحذر الدوائر الطبية من أن زواج القاصرات قد يتسبب بظهور مشكلات صحية جسدية ونفسية بين الفتيات المتزوجات في سن مبكرة وأطفالهن.
وتتعرض هؤلاء الفتيات لمشكلات جسدية ناجمة عن عدم استعداد أجسادهن لخوض تجربة جنسية غالبا ما تمتاز بالعنف لعدم ادراك الفتاة لطبيعة العلاقة.
ويوضح المختصون النفسيون أن زواج الطفلة قد يتسبب بمعاناتها من الحرمان العاطفي من حنان الوالدين، والحرمان من عيش مرحلة الطفولة، ما قد يؤدي إلى حدوث ارتداد لهذه المرحلة في صورة أمراض نفسية مثل الهستيريا والفصام، والاكتئاب، والقلق واضطرابات الشخصية.
وتبدأ معاناة القاصر المتزوجة بقلق واضطرابات عدم التكيف، نتيجة للمشاكل الزوجية وعدم تفهم الزوجة لما يعنيه الزواج والمسئولية الأسرية ما يؤدي الى فشل هذه الزيجات.
ويعد الزواج المبكر أحد الاسباب الرئيسة للتفكك الأسري حسب ما بينته سجلات الطلاق في مجلس القضاء العراقي الأعلى، لان القاصرة تجهل الاهتمام بصحة الطفل وهي حامل وبصحتها بعد الولادة ايضا.

ويكثر الانجاب لهذه الام الطفلة وخاصة في مجتمع عراقي يشجع الانجاب مما يجعلنا امام مشكلة مجتمع أمي بكل جوانب الحياة العامة والحياة العصرية.
وتشير الباحثة الاجتماعية ونائبة رئيسة منظمة "حرية المرأة" في بغداد دلال الربيعي إلى أن المنظمة أجرت خلال العام الحالي دراسة عن حجم هذه الظاهرة، وكشفت عن أن كل 50 حالة زواج يقابلها 30 حالة طلاق لفتيات قاصرات.
واولى المشرع العراقي زواج القاصرات اهمية خاصة، فاشترط إبرام عقد الزواج في المحكمة، من أجل ضمان حقوق كلا الزوجين"، داعياً في الوقت ذاته إلى عدم"إبرام عقد الزواج عند رجال الدين وبعيداً عن أعين القانون، للحفاظ على حقوق الزوجة وخاصة القاصر".
ولاحظ قانونيون امتناع البعض خصوصا المتزوجين من قاصرات عن تسجيل زواجهم في المحاكم بسبب منع قانون الأحوال الشخصية الزواج من قاصر، بل يكتفون بصيغة عقد يجريه رجل الدين ظاهرها المباركة، وباطنها الإبقاء على فرصة التنصل عن حقوق الزوجة بدون تبعات قانونية.
وتتجه نية منظمات مجتمع مدني وناشطات للتحرك من اجل تعديل القوانين الخاصة بالمرأة وفق التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، منها قوانين العمل والأحوال الشخصية وحماية النساء من التحرش الجنسي.
ويهدف مشروع (المرأة من أجل تشريع منصف)، الذي يتبناه المعهد العراقي في عموم العراق وبالتنسيق مع عدد من منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة، إلى إدخال إصلاحات على عدد من القوانين بمشاركة برلمانيين، ووزارات الدولة المعينة، ومنظمات غير حكومية، وأعضاء من مجالس المحافظات.
ولا يوجد لدى وزارة المرأة العراقية أرقام دقيقة عن عدد المتزوجات القاصرات، وتتذرع الوزارة بأن أغلب حالات الزواج تجري في مكاتب رجال الدين، بعيدا عن المحاكم. وعادة ما تجري في مناطق ريفية فقيرة أو ذات طابع عشائري.
غير أن تلك الظاهرة أخذت بالتنامي في المدن أيضاً بسبب تغير البنية الاجتماعية، وسيطرة الأعراف والتقاليد العشائرية.

لندن: تجمع 45 ألف شخص للمطالبة بمكافحة الجوع بين الأطفال

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 شعبان 1434 هـ- 10 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/522384

لندن - رويترز
دعا رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون الى انتهاج اساليب جديدة للمساعدة في القضاء على سوء التغذية والجوع بين الاطفال الفقراء في العالم ممهدا الطريق امام اجتماع قمة مجموعة الثماني للدول الصناعية الغنية في ايرلندا الشمالية هذا الشهر.
في الوقت الذي تجمع فيه مانحون ومؤسسات خيرية ومسؤولون لحضور اجتماع التغذية من اجل النمو احتشد ما يصل الى 45 الف شخص في لندن مطالبين زعماء العالم باتخاذ خطوات محددة لمعالجة الجوع عندما يجتمعون في ايرلندا الشمالية في وقت لاحق من الشهر الجاري.
وربطت مؤسسات خيرية بين الفقر والجوع في الدول النامية وتهرب بعض الشركات العالمية من الضرائب وهو قضية رئيسية في محور رئاسة بريطانيا لمجموعة الثماني.
وفي محاولة لتصوير بريطانيا كمدافعة عن فقراء العالم اقترح كاميرون وضع هدف وهو انقاذ 20 مليون طفل من سوء التغذية المزمن بحلول عام 2020 .
ويكرر هذا هدفا حددته مجموعة الثماني في عام 2000 لتقليص نسبة من يعيشون على اقل من 1.25 دولار يوميا الى النصف بحلول عام 2015 واهدافا عالمية اخرى مماثلة تأرجح فيه التقدم في افضل الاحوال.

وقال كاميرون"لن ندحر الجوع مطلقا بمجرد انفاق قدر اكبر من الاموال او جعل الدول المتقدمة والمحسنين يقومون بشكل ما بتنمية العالم النامي.
"يجب ان يتعلق الامر بفعل الامور بشكل مختلف. مختلف من حيث التجارة. مختلف من حيث العلوم. ومختلف من حيث الحكومة."
واعلنت حكومات ووكالات تنمية خلال الاجتماع تعهدات بتقديم مايصل الى 4.15 بليون دولار لمعالجة سوء التغذية حتى عام 2020 في اتفاق اطلق عليه اسم اتفاقية التغذية العالمية من اجل النمو.
وتضمنت مبادرات اخرى تحسين تغذية الحوامل والاطفال وانقاذ حياة الاطفال من خلال زيادة الرضاعة الطبيعية وتحسين علاج سوء التغذية الحاد.
وقال كاميرون في كلمته انه فخور بالتزام بريطانيا انفاق 0.7 في المئة من اجمالي الناتج المحلي على مساعدات التنمية على الرغم من اضطرار حكومته لخفض اجزاء كثيرة من الميزانية الوطنية بسبب التقشف.
وفي لندن انضم بيل جيتس مؤسس مايكروسوفت وشخصيات بارزة اخرى لحشد في هايد بارك بوسط لندن تأييدا لهذه القضية. وذكرت وسائل الاعلام البريطانية ان ما يصل الى 45 الف شخص تجمعوا.
وقال جيتس لهيئة الاذاعة البريطانية: "علينا ان نكون اكثر سخاء وعلينا ان نولي اهتماما لما يحدث في هذه الدول الفقيرة، اذا كانوا يعيشون في احيائنا فاننا بشكل واضح سنتواصل معهم ونساعدهم وهذا هو السبب في اهمية حدث اليوم ."

أدانت بشدة التدخل السافر لحزب الله في الأزمة السورية.. أمانة دول التعاون الخليجي:

إجراءات ضد المنتسبين لحزب الله في دول المجلس في الإقامات و المعاملات المالية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ 11 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130611/Con20130611610029.htm

واس (الرياض)
أدانت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بشدة التدخل السافر لحزب الله اللبناني في الأزمة السورية.
وقال البيان الذي صدر أمس عنها «إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إذ تدين بشدة التدخل السافر لحزب الله اللبناني في الأزمة السورية وما نتج عنه من قتل للمدنيين الأبرياء، تعتبر أن مشاركة حزب الله في سفك دماء الشعب السوري الشقيق كشفت طبيعة الحزب وأهدافه الحقيقية التي تتعدى حدود لبنان والوطن العربي».
وأكد المجلس «أن تدخلات حزب الله غير المشروعة، وممارسات ميليشياته الشنيعة في سوريا، ستضر بمصالحه في دول المجلس، وأن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون قرر اتخاذ إجراءات ضد المنتسبين إلى حزب الله في دول المجلس، سواء في إقاماتهم أو معاملاتهم المالية والتجارية، كما تدعو دول المجلس الحكومة اللبنانية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه سلوك حزب الله وممارساته غير القانونية وغير الإنسانية في سوريا والمنطقة».
ومن جهة أخرى أدان مجلس هيئة حقوق الإنسان، الذي عقد أمس برئاسة رئيس الهيئة الدكتور بندر بن محمد العيبان، ما يتعرض له الشعب السوري من إبادة وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان من قبل النظام السوري الوحشي وأعوانه، وما

يحدث من تدخل سافر من قبل قوى خارجية ومنها "حزب الله اللبناني" على أساس حزبي وطائفي من قبل عناصره التي لا يخفى على العالم انتماؤها وتاريخها الدموي وعنصريتها المقيتة سواء ضد أبناء وطنها أو من خلال تدخلها السافر في الشأن السوري ومشاركتها العلنية في قتل المدنيين والأبرياء وانتهاك حرمات الشعب السوري وتدمير مكتسباته، بطريقة وحشية همجية لا توفر طفلا ولا امرأة ولا شيخا، ولا تتورع عن هدم مسجد أو مدرسة أو مشفى، مع تبنيها لشعارات طائفية هدفها الإمعان في الظلم والعدوان وتهديد الدول المجاورة، وتأجيج الفتن الداخلية، وتمزيق الوحدة الإسلامية والعربية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الأمم المتحدة : 10 ملايين طفل يعملون خدما في المنازل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ- 12 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/12/article_762753.html

جنيف : (د ب ا)
قالت منظمة العمل الدولية في جنيف اليوم الأربعاء إن هناك نحو 10.5 ملايين طفل حول العالم يضطرون إلى العمل في منازل أشخاص آخرين،ودعت المنظمة إلى القضاء على تلك الظاهرة. وقالت المنظمة التابعة للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي السنوي ضد عمالة الأطفال إن الأطفال العاملين يقومون بأعمال التنظيف والطهي ورعاية الحدائق أو رعاية الأطفال أو الكبار،ويتم ذلك غالبا في ظل ظروف خطيرة أو أشبه بالعبودية.
وأوضحت المنظمة في تقرير أن مثل هؤلاء الأطفال وتتراوح أعمار 6.5 مليون شخص منهم بين 5 إلى 14 عاما تصعب حمايتهم. وذكرت المنظمة أن هؤلاء الأطفال "لا يكدحون فحسب وراء الأبواب المغلقة لمنازل أرباب العمل لكن المجتمعات أيضا لا تنظر إلى ما يقومون به كعمل". وغالبا ما يتم عزل هؤلاء العمال الصغار عن أسرهم ويعتمدون بشدة على أصحاب العمل الذين غالبا لا يدفعون أجورا لهم ويمارسون التمييز ضدهم. وذكر التقرير أن طبيعة عملهم تجعلهم عرضة للعنف البدني والنفسي والجنسي. يذكر أن الطلب على الخدم ارتفع على مستوى العالم في الوقت الذي تتزايد فيه عمالة المرأة خارج المنازل وفي الوقت الذي يحتاج فيه كبار السن إلى المزيد ممن يوفرون الرعاية لهم.

كاريكاتير

خطأ! 	الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية** **السبت 29 رجب 1434 هـ** **8 يونيو 2013م** http://www.aleqt.com/2013/06/08/article_761627.html
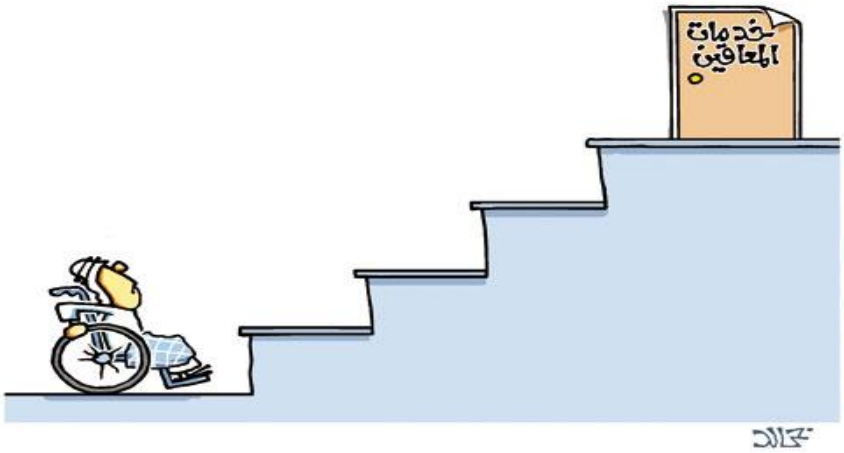 	الوطن al-watan **المصدر: جريدة الوطن السبت** **29 رجب 1434 هـ 8 يونيو 2013م** http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4620

المصدر: جريدة الرياض الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/06/09/article842340.html

المصدر: جريدة الوطن الاحد 30 رجب 1434 هـ 9 يونيو 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4622

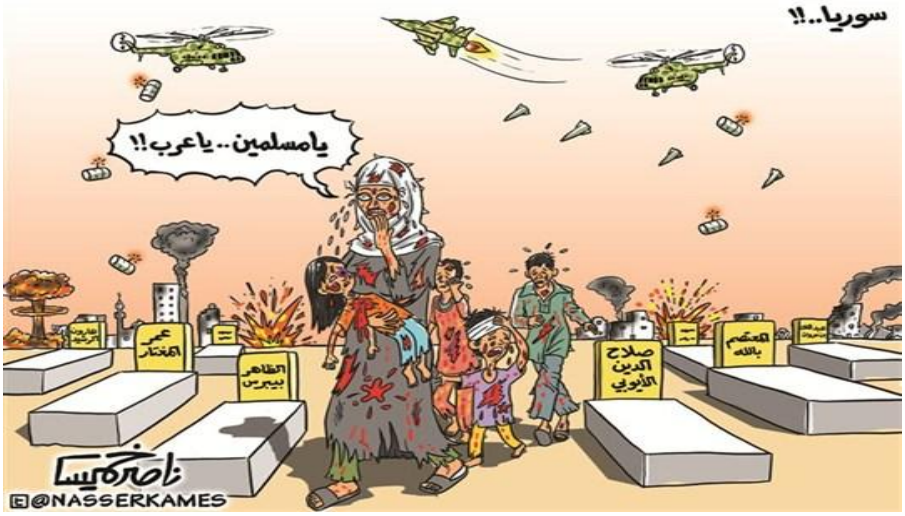

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 شعبان 1434 هـ 10 يونيو 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/522407

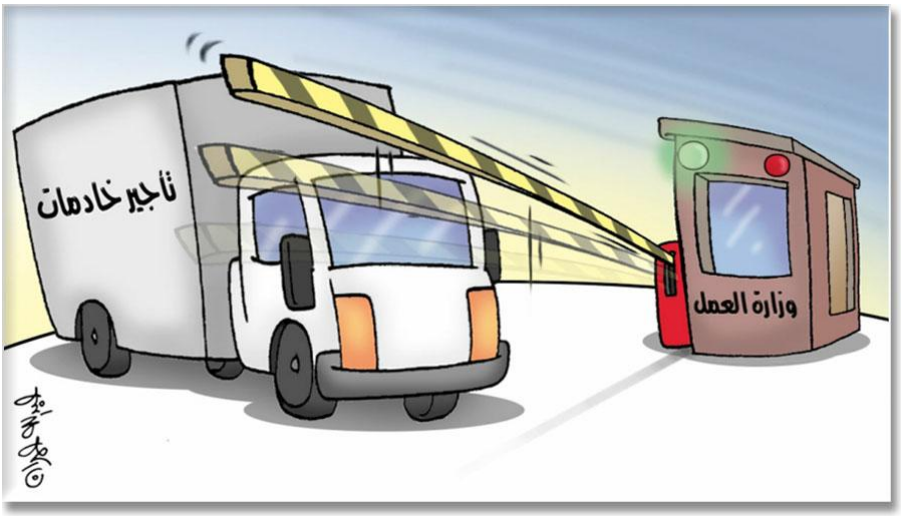

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 1 شعبان 1434 هـ 10 يونيو 2013م

http://www.alsharq.net.sa/2013/06/10/863046

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ 11 يونيو 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4626

المصدر: جريدة الرياض ثلاثاء 2 شعبان 1434 هـ 11 يونيو 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/06/11/article842901.html

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ 12 يونيو 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20130612/cartoon.htm

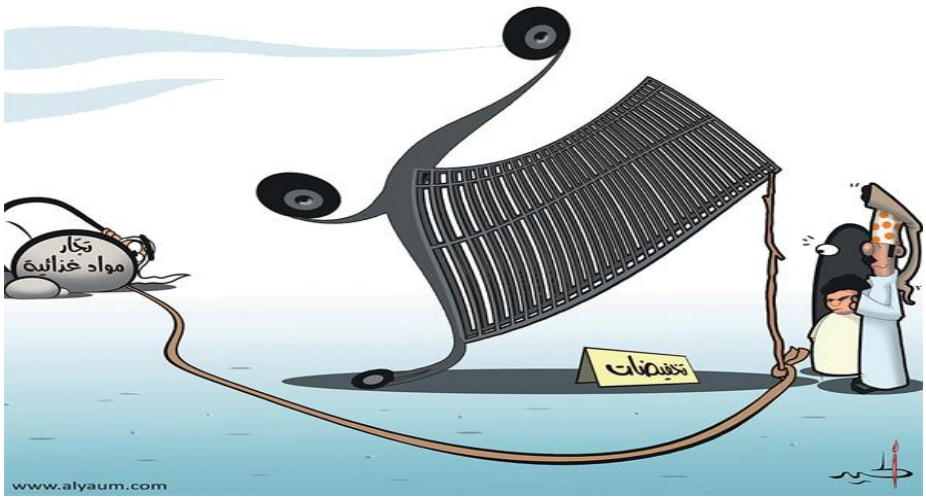

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 3 شعبان 1434 هـ 12 يونيو 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/06/11/article842901.html